الإعلام وحقوق الإنسان

أعمال الندوة الإقليمية حول الإعلام
وحقوق الإنسان

تحرير **علاء شلبي**

القاهرة ٣١ - ٢٢ يناير (كانون ثان) ٢٠٠٣

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإعلام وحقوق الإنسان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الناشر: **المنظمة العربية لحقوق الإنسان**

الإعلام وحقوق الإنسان

الطبعة الأولى ٢٠٠٤

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية (٢٠٠٤/٢١٤٩٦)

تصميم الغلاف : هشام بهجت

الإخراج الفني: سامي زكريا

(في إطار المشروع الإقليمي للتنمية البشرية وحقوق الإنسان في العالم العربي الذي تنفذه المنظمة بالتعاون مـــع مكتب المفوض السامي لحقـــوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأى المشاركين في الندوة ولا تعبر بالضرورة عن رأى الهيئات المنظمة لها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإعلام وحقوق الإنسان

أعمال الندوة الإقليمية حول الإعلام وحقوق الإنسان

القاهرة ٢١-٢٢ يناير/كانون ثان ٢٠٠٣

تحرير/علاء شلبى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المحتويات ——————————————— الصفحة

- **تقديم المحرر**: أ.**علاء شلبي**..... ٧
- **الجلسة الافتتاحية** ١١

- **الفصل الأول** : **حقوق الإنسان والإعلام**
  - **أولا** : **ورقة العمل الرئيسية**

أ. محمد السماك..... ٣٥

  - **ثانيا** : **التعقيبات**

تعقيب: أ. حسن حامد..... ٦٩

تعقيب: د. عواطف عبد الرحمن..... ٧٩

- **الفصل الثاني** : **التعليقات والمداخلات**..... ٩١

- **الفصل الثالث** : **اتجاهات النقاش**
  - **المحور الأول** : إشكالية تناول مفاهيم حقوق الإنسان على الساحة العربية..... ١١٨
  - **المحور الثاني** : التحديات التي تواجه حرية الإعلام وسبل التعامل معها..... ١٢١
  - **المحور الثالث** : الإشكاليات المهنية فى تناول الإعلام لقضايا حقوق الإنسان..... ١٢٣
  - **المحور الرابع** : دور الإعلام فى تعزيز احترام حقوق الإنسان ودفع التنمية البشرية ١٢٥

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **الملاحق** :
  - البيان الختامي..... ١٣٣
  - برنامج عمل الندوة..... ١٣٧
  - قائمة المشاركين..... ١٣٩
  - تقرير موجز عن أعمال الندوة (باللغة الإنجليزية)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تقديم المحرر:

يعرض هذا الكتاب لأعمال النـــدوة الإقليميـــة حـــول "الإعـــلام وحقـــوق الإنسان"، والتى شارك فى تنظيمها كل من المنظمـــة العربيـــة لحقـــوق الإنـــسان والاتحاد العام للصحفيين العرب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفـــوض السامي لحقوق الإنسان، والتى عقدت بالقاهرة يومي ٢١-٢٢ ينـــاير/كـــانون ثـــان ٢٠٠٣ ضمن أنشطة المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية فـــى العـــالم العربي (www.arabhumanrights.org).

وتمثل هذه الندوة أهمية خاصة من عدة نواح، أولها أنهـــا كانـــت فاتحـــة الانطلاق بين أنشطة المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية، والذى بـــدأت أعماله رسمياً فى مطلع نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٢، واستمرت حتـــى مـــايو/أيـــار ٢٠٠٥، وهو المشروع الذى تنفذه المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع كـــل من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهـــدف بلورة منهج للتنمية القائمة على حقوق الإنسان من خلال حوار اجتمـــاعي عربـــي دولي يكون منبره هذا المشروع، وتمثل أطرافه الحكومات العربية والمنظمات غير الحكومية المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة*.

* "..تم تصميم المشروع من أجل بناء القدرات الوطنية والإقليمية فى العالم العربى، وذلك على أســـاس تبـــادل الخبرات والانتفاع المشترك من التقدم الذى أمكن إحرازه فى مجال الحـــق فى التنميـــة والحقـــوق الاقتـــصادية والاجتماعية والثقافية. كذلك يعتبر المشروع منتدى للدول والمنظمات غير الحكومية والخبراء لتبادل المعلومات الرامية إلى تحديد المشاكل فى المنظمة العربية مما له تأثير سلبى على بلورة الحق فى التنمية وبما يـــؤدى إلى إطـــار مستدام وعملية مستمرة لبناء القدرات بهدف تحسين الوعى بالعلاقات القائمة بين حقوق الإنـــسان والتنميـــة. وعلى وجه التحديد للمشروع ما يلى من أهداف على المدى البعيد.." من نص وثيقة المشروع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وثانيها هو اختصاص موضوع الندوة بالعلاقة بين الإعلام وحقوق الإنسان، وهى العلاقة ذات الطبيعة المحورية والمتعددة الأبعاد، لما لكل من الموضوعين من تكامل وترابط من الناحيتين الموضوعية والنظرية، وهو الأمر الذى حرصت الهيئات المشاركة فى المشروع على منحه الأولوية بين أنشطة المشروع، وانعكس هذا الحرص فى تعاونها مع الاتحاد العام للصحفيين العرب بما له من ثقل مهني ودور هام نقابياً وموضوعياً فى هذا المجال.

وثالث نواحي الأهمية تتجلى فى نوعية المشاركين الذين حرصوا على الحضور، وخاصة ممثلي وسائل الإعلام العرب بما في ذلك منابر الإعلام الرسمي، وتفاعلهم مع القضايا التى أثارها ممثلو حركة حقوق الإنسان فى العالم العربي، وتتجلي كذلك فى نوعية المناقشات وكثافتها وعمقها الذى أكد أن القضيتين بأبعادهما المختلفة تتناديان نحو تكامل فى الدور والأهداف، ولا سيما فى ظل الظروف الخاصة التى تعيشها المنطقة والتحديات المستجدة على الهيئات العاملة فى كلا المجالين.

ورابع نواحي الأهمية فى هذه الندوة يبرزه برنامج العمل والتوصيات الصادرة عن الندوة، والتى عكست الرغبة المشتركة فى دفع التعاون والتنسيق على مختلف الأصعدة، بما يتجاوز تعزيز الخطاب إلى بلورة منهج عملي لتحقيق الأهداف الخاصة والمشتركة.

وخامسها يتجسد فى المحاور التى عكفت على دراسة التحديات التى تواجه حرية الإعلام وسبل التعامل معها بما في ذلك القيود التشريعية والضوابط الاجتماعية والسياسية، وناقشت طبيعة الإشكاليات المهنية التى تواجه دور الإعلام فى تناول قضايا حقوق الإنسان، وكذلك اهتمت ببلورة كيفية دعم الإعلام لهدف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعزيز احترام حقوق الإنسان ودفع التنمية البشرية، فضلاً عن دوره في تعزيز رسالة الأمم المتحدة لدى الإعلام والرأى العام العربي، وتعكس هذه المحاور مستوى الاهتمام بتدارس القضية وبجوانبها الشاملة.

كما أنها من ناحية أخرى، ربما تكون مناسبة لامتحان كثير من الأفكار والآراء التى احتشدت بها أعمال الندوة، فعندما عقدت فى نهاية يناير/كانون ثان ٢٠٠٣ كانت الحرب الدولية على الإرهاب تلفح المنطقة برمتها، وكان يتم دمج هذه الحرب بإلحاح فى قضايا المنطقة المركزية، وكان العالم العربى قيد خطوة من حدث جلل بحجم احتلال العراق الذى لا تزال تداعياته تتفاعل حتى إعداد هذا الكتاب، وفى نهاية العام نفسه تم تدشين المشروعات الأمريكية والغربية "للإصلاح".

وبينما كانت إرهاصات هذه الأحداث تخيم على أجواء الندوة، فقد كان كل من الإعلام وحقوق الإنسان مرآتها، كما كانا ساحتها. وشهدت المنطقة منذ انعقاد الندوة قدراً غير مسبوق من انتهاك الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان، كما راح ضحية الاعتداءات العسكرية عشرات من الإعلاميين حتى حازت المنطقة قصب السبق بين مناطق العالم فى إزهاق أرواح الإعلاميين، كما جرى الزج بعشرات غيرهم فى السجون من الإعلاميين وناشطى حقوق الإنسان على السواء، ودون تفصيل فقد أثبت سياق الأحداث صحة المخاوف التى عبر عنها المشاركون من الإعلاميين وناشطى حقوق الإنسان فى مناقشاتهم للموضوع، وعزز من الحاجة التى دعوا إليها لتعزيز التضامن بينهم من أجل دعم الحريات وحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من الصعوبات التى اكتنفت إصدار هذا الكتاب لأسباب فنية*،

* تعرضت تسجيلات الندوة لخلل فنى أثر على كفاءتها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إلا أن الهيئات القائمة على تنفيذ المشروع الإقليمي كانت حريصة على خروج الجهد المتميز المبذول فى هذه الندوة ومناقشاتها ونتائجها إلى الرأى العام ومختلف الهيئات والمؤسسات ذات الصلة استطراداً للجهود الجارية لتعزيز العلاقة بين حقوق الإنسان والإعلام على النحو الذى يساهم فى صيانة الحريات الإعلامية وكفالة تعزيز احترام حقوق الإنسان، ويعزز من إنجاز الأهداف المتوخاة من المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية فى العالم العربي.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجلسة الافتتاحية

كلمة الأستاذ محمد فائق

أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان

السادة الضيوف

الأخوات والأخوة المشاركون،،،

يسعدني أن أرحب بكم جميعا باسم المنظمات المشاركة فـــى تنظـــيم هـــذه الندوة، وأن أعرب عن تقديرها لتجشمكم مشقة السفر للحضور، وانتزاع أنفسكم من أشغالكم فى هذا الوقت الذى تتكثف فيه المهام الملقاة على عـــاتقكم فـــى الظـــروف العصيبة التى تمر بها بلداننا العربية.

لكن يعوضنا جميعاً أن موضوع هذه الندوة يقع فى صميم انشغالاتنا وليس بعيدا عنها، فالإعلام يشغل قلب العاصفة التى تتجمع فى سماء المنطقـــة، وحقـــوق الإنسان موضوعها.

فكل دعوة لوقف الحرب ضد العراق، هى جهد لإنقاذ حياة ملايـــين مـــن الأبرياء، هم ضحايا هذه الحرب- إن وقعت.

وكل دعوة من أجل إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية ومـــساندة المقاومـــة لانتزاع حقوقها المشروعة وفضح جرائم الحرب والجرائم ضـــد الإنـــسانية التـــى ترتكبها إسرائيل فى حق الفلسطينيين هى جهود لوقف مسلسل العنـــف فـــى هـــذه المنطقة وتفعيل حق الشعوب فى تقرير مصيرها، ذلك الحق الـــذى يتـــصدر كـــل شرائع حقوق الإنسان الأساسية.

وعندما نناهض القوة المطلقة، وندعو لمزيد من العدل والالتزام بالـــشرعية الدولية، فإننا نضيء الطريق للمقاومة الحقيقية للإرهاب والعنف الذى لا يمكن للقوة المطلقة وحدها القضاء عليه.

وعندما يواجه الإعلام الحملة العنصرية الرامية للحط من ثقافتنا ومعتقداتنا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهو يمارس دوره الأصيل فى الدفاع عن حقوق الإنسان.

الأخوات والأخوة ،،،

بعيدا عن أجواء العاصفة، يظل للإعلام مكانته المهمة فى مجال حقوق الإنسان ليس فقط بموقعه المركزي فى منظومة الحريات العامة التى تشكل جوهر حقوق الإنسان، ولكن أيضاً بتأثيره الكبير فى بناء الوعي وتشكيل الرأى العام والوجدان، ودوره الرقابي، وقدرته على توفير المعلومات وإثارة القضايا. وقد تضاعف تأثير هذا الدور فى السنوات الأخيرة بالتطور السريع فى تقنيات الاتصال، ولا يزال أفق هذا التطور مفتوحاً بغير حدود.

من هنا اهتمام دوائر حقوق الإنسان المستمر بالإعلام، ودوره فى تعزيز احترام حقوق الإنسان، وتشهد الساحات الدولية والوطنية عشرات من الندوات وحلقات النقاش والدراسات والبحوث التى تعنى ببحث العوامل المؤثرة على تعزيز الحريات الإعلامية، ودور الإعلام فى معالجة قضايا حقوق الإنسان. وتهدف هذه الندوة إلى أن تستكمل ما بدأه جهد الآخرين ولا تكون تكراراً له. ونحن على ثقة من أن خبرة المشاركين، قادرة على الإثراء والإضافة.

الأخوات والأخوة ،،،

لقد خلصت الدراسات السابقة إلى أن التوجه العام للإعلام يتأثر بعوامل متعددة يأتي فى مقدمتها طبيعة النظام الاجتماعي السياسي السائد، والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي، وملكية وسائل الإعلام، ونظم تمويلها، ونفوذ النخب السياسية والاقتصادية، وتكوين الإعلاميين، وتنظيماتهم المهنية والنقابية، ونظم المساءلة والعقاب فى جرائم النشر. وهي عناصر تتفاوت فى درجة استجابتها للتأثير، ولا يوفر أى منها بشكل منعزل عن بقية العناصر الأخرى تأثيراً حاسماً على التوجه العام، أو مضمون الرسالة الإعلامية.

ومن ثم تظل إحدى الإشكاليات المهمة فى الجهود المبذولة لتعزيز

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحريات الإعلامية وتأكيد توجهها الإيجابي تجاه قضايا حقوق الإنسان والتنمية البشرية هى تحديد عناصر التأثير ومناهج الاقتراب. ويتأثر التوجه العام للإعلام كذلك بقدرته على مواكبة تطور التقنيات الإعلامية الحديثة حيث عمقت هذه التطورات المتسارعة من احتكار وسائل الإعلام فى الدول المتقدمة للمعلومات. ووسعت الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية، على نحو يكاد يجعل النظام الاتصالي الدولي طريقاً أحادي الاتجاه ويجعل التواصل بين الدول النامية بعضها البعض، إن لم يكن داخل البلد الواحد، يمر عبر وسائل الإعلام الدولية، بما ينطوى عليه هذا الموقف من انحيازات ثقافية أو اجتماعية تؤثر بالضرورة على الأبعاد التحليلية للوقائع والأحداث والصورة الذهنية عن الشعوب حيال بعضها البعض.

ورغم الجهود التى تبذلها المؤسسات الإعلامية العربية فى معالجة هذه الإشكالية، ونجاحها فى تحقيق اختراقات مهمة فى بعض المجالات، فقد أثبتت المتغيرات الدولية فى العام الأخير الصعوبات التى تواجه النظام الاتصالي العربي فى توصيل وجهة نظره للعالم الخارجي.

لقد أصبحت ملاحقة التطور المهني الفعال الذى يشهده المجال الإعلامي، عاملاً حاسماً فى التأثير على توجه الإعلام، فبعد أن تحول الإعلام إلى صناعة هائلة متعددة الأبعاد، لم يعد من الممكن الاعتماد على التأهيل الأكاديمي عند التخرج وتراكم الخبرات داخل المؤسسات الصحفية وحدها كوسيلة لتطوير الأداء المهني، وأصبح التدريب المتواصل وسيلة محتمة لتطوير القدرات المهنية للإعلاميين، ويعد هذا مدخلاً مناسباً لإثارة اهتمام الإعلاميين بقضايا حقوق الإنسان، واجتذاب بعضهم إلى التخصص فى هذا المجال.

لكن تظل إحدى الإشكاليات المهمة التى ينبغي إيجاد الحلول لها هى التطرق إلى المفاهيم الجديدة فى مجال حقوق الإنسان، ومن بينها ما يتصل بأهداف هذا المشروع وهو طرح منهج التنمية القائمة على حقوق الإنسان، وما لم تتوافر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خطة إنتاج فكري تؤسس لخدمة هذه التوجهات تغذى مصادر الإعلام وتطرح أبعادها للحوار، وتتغذى بمردوداتها فسوف يحتاج إشاعة هذه الأفكار إلى وقت طويل قبل أن تصل إلى الرأي العام.

ويتصل إعلام الأمم المتحدة بشكل مباشر بهذه الإشكالية، فبعيداً عن الصخب الإعلامي الذى يصاحب قرارات المنظمة الدولية اتصالاً بدورها كمنبر للحوار السياسي الدولي، وعدد من تقاريرها المهمة التى اكتسبت سمعة إعلامية خاصة، لا تحظي أدبياتها بالاهتمام الإعلامي الذى تستحقه، والذى يدركه كل المحتكين بأدبيات الأمم المتحدة. ويظل السؤال هو كيف يمكن تعزيز رسالة الأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان وتعميق تفاعلها مع الإعلام العربي؟

الأخوات والأخوة ،،،

هذه بعض شواغلي فى موضوع هذه الندوة أردت أن أضعها تحت نظركم لتكون بين موضوعات النقاش الذى نتطلع إليه. والواقع أنني لم أضعها من منظور اهتمامي كمسئول عن إحدى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان فحسب، بل أثيرها بنفس القدر من الاهتمام من المنظور الإعلامي، الذى شرفت بتحمل بعض مسؤلياته لفترة من الزمن، خبرت خلالها دواعيه وأبعاده. ويشاركني فى ذلك عديد من الحاضرين. كما أثيرها "من قبل ومن بعد" كمواطن مهموم بمسيرة التقدم فى بلاده، يحمل قناعة تزداد رسوخاً بأن الحريات الإعلامية مدخل فسيح لتعزيز احترام حقوق الإنسان ودفع مسيرة التقدم.

لقد اتسعت دائرة حقوق الإنسان لتصبح مكوناً رئيسياً فى كل السياسات، الأمر الذى يحتم على الصحفيين والإعلاميين بشكل عام، التعمق فى فهم قضايا حقوق الإنسان وتغطية موضوعاتها بدقة وموضوعية ونزاهة، وبشكل مستمر ليس بوازع من الأخلاق فقط ولكن بحكم المهنة وما تستوجبه أصولها.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كلمة الأستاذ صفوت الشرف

وزير الإعلام*

السيدات والسادة ،،،

علي أرض مصر وفي مرحلة هامة من تاريخ أمتنا نتلاقى على الود والمحبة برجال الفكر المستنير كتيبة للخير والبناء والحرية يربطنا هدف مشترك وتاريخ ومصير واحد تجمعنا المقاصد العربية الشريفة وتضمنا الغايات الإنسانية النبيلة سعيا لإعلام بلا حدود فى عالم بلا حدود استشراقاً لمستقبل أكرم وتطلعاً إلى غد ينعم فيه الإنسان بحقوقه المشروعة كاملة غير منقوصة.

تحية مباركة لجمعكم ولتكن ندوتكم خطوة إيجابية رائدة لدعم جهود التنمية ورعاية حقوق الإنسان وإضافة ثرية لرصيد إعلام أمتنا فى عالم اليوم الذى يشهد ثورة اتصال هائلة وتطويراً تكنولوجياً مثيراً وطفرة معلوماتية غير محدودة.

السيدات والسادة ،،،

لا جدال أن هناك ارتباطاً عضوياً وثيقاً بين الإعلام وحقوق الإنسان والتنمية يؤثر كل منها فى الآخر ويتأثر به.

ومن هنا كانت أهمية ندوتكم ومغزاها والتى تطرح القضية بمنهج علمي وصولاً إلى نائج تصب فى خانة العمل الإعلامي العربي والمصلحة القومية المشتركة.

هذا كله على أرض مصر التى تعيش نهضتها الحديثة يواكبها إعلام وطني منحاز دائماً إلى الحق والحقيقة وملتزم أبداً بالصدق والموضوعية والشفافية يحصن المواطن بها فى عصر السماوات المفتوحة والذى لا نملك إزاءه ترف الرفض – باعتبار أن الإعلام الوطني هو خط الدفاع الأول عن الهوية

---

*ألقاها نيابة عن الأستاذ "نبيل عثمان" رئيس الهيئة المصرية العامة للاستعلامات - سابقاً

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والخصوصية الثقافية.. والذى ما توقف لحظة عن العمل من أجل دعم حقوق الإنسان ورعايتها والحفاظ عليها وسط مناخ من الحرية والديمقراطية. لم يقصف فيه قلم، ولم يصادر فيه رأي أو يحجر على فكر.

إعلام مصر مشارك لا ينعزل، مبادر لا ينتظر فاعل، لا يصرخ ولا ينفعل، واعٍ بواجبه الوطني ورسالته الإنسانية، يقرب ولا يفرق، يصون حق الفكر والتعبير والإبداع كحق إنساني أصيل، لا يهدد أو يتوعد، إعلام الطفرة التقنية والفكرية الذى ينافس بندية ويشارك بجدية ويتواجد بفاعلية فى الفضاء العالمي المنفتح بوعي ودون عقد المدرك لقدراته وقدرات الغير دون تهوين أو تهويل.

ولكى يحتفظ الإعلام أى إعلام فى أى مكان بثقته ومصداقيته وجاذبيته لجمهوره حباً واقتناعاً لا فرضاً وإكراهاً، لابد أن يتحرى الحق والحقيقة ويتوخى الصدق والموضوعية ويحرص كل لحظة على صقل أدواته وتحديث وسائله وأساليبه متسلحاً بالرأي الحر ومعززاً بالفكر المستنير والرؤى الثاقبة مكرساً عقيدة الانتماء للوطن متبنياً قضايا الأمة مجسداً آمالها متشوقاً لغدها المنظور.

ولن يتحقق ذلك بالأماني والأحلام وإنما بالعمل الدءوب وتطبيقات العلم الحديث فى عصر لم يعد يعترف بغير المعلومات الدقيقة والصحيحة والمتكاملة صناعة واستهلاكاً وانتاجاً باعتبارها أحد مداخل القوة والأمن والسيادة فى عصر أصبحت فيه العزلة خياراً مستحيلاً وترفاً لا نملكه وعبئاً لا نتحمله وبات الحوار لا الصدام والصراع ضرورة مهما كانت دعاوى الصدام عالية أو حجج الصراع مدوية.

السيدات والسادة ،،،

إن حقوق الإنسان الأصلية المستقرة التى نصت عليها المعاهدات والقوانين الدولية والإقليمية والوطنية وفي مقدمتها حرية الرأي والفكر والإبداع واحترام الرأي الآخر ليست موضع جدل أو نقاش.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن الديمقراطيـــة هـــى الضمانـــة الحقيقية لصيانة حقوق الإنسان كما أنها الضمانة الأكيدة للتنمية لأن الإنسان الحر الآمن على يومه وغده هو الـــذى يبـــدع وهو الذى ينتج وهو الذى يتواصل مع الآخرين فى ثقة.

ونحن نعتز ونفخر بأننا فى مصر قطعنـــا شـــوطاً كبيـــراً فـــى مـــسيرة الديمقراطية من خلال التعددية الحزبية ومن خلال تعميق المشاركة الشعبية، بالطبع لا ندعي أن التجربة المصرية بلغت الكمال أو حتى اقتربت منه ولكننا نفخر بأنهـــا على الطريق تكتسب فى كل يوم زخماً جديداً برعاية السيد الرئيس محمـــد حـــسني مبارك الذى يدعو فى كل مناسبة الأحزاب لتطوير أدائها ويدعو المـــواطنين إلـــى التمسك بممارسة حقوقهم السياسية كاملة غير منقوصة والمشاركة بفاعلية فى صنع القرار.

كما أننا نفخر ونعتز بأن مسيرة الديمقراطية فى مـــصر فتحـــت الأبـــواب واسعة أمام التعددية الإعلامية التى تبرز واضحة جلية فى الصحف الحزبية التـــى تعبر بكل حرية عن آرائها والقنوات التليفزيونية المـــصرية الأرضـــية والفـــضائية العامة والخاصة والتى تطرح كل الآراء لا قيـــد عليهـــا إلا ضـــميرها الإنـــساني والمهني.

السيدات والسادة ،،،

إذا كانت مصر ترفض اتخاذ دعوى حماية حرية الإنسان وحقوقه ذريعـــة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول والشعوب. فإنها أيضاً ترفض وبشدة التستر خلف تلك الدعوى لتهديد الاستقرار والقيم والفضائل وتواجه بالقانون العـــادل والقـــضاء النزيه المستقل سوء استخدام المعاني السامية لحماية حقوق الإنسان وأهدافها النبيلـــة لتبرير ظواهر انحرافية يرفضها المجتمع كظـــاهرة الإرهـــاب وظـــاهرة العنـــف. وقضاء مصر الشامخ الذى يتمتع باستقلاله التام فى إطار مبدأ الفصل بين السلطات هو الدعامة الأساسية للحفاظ على حقوق الإنسان وحقوق المجتمع وهـــو الـــضمان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لتوازن الحقوق والواجبات وهو الحكم العادل الذى يؤمن الحقوق والذى تؤكد أحكامه العادلة المستوحاة من روح القانون. أن لا تعارض ولا إنفصال بين حق المجتمع فى التقدم والأمن والاستقرار وحق الفرد فى الحرية والتمتع بحقوقه المشروعة فى الحياة الكريمة، فكلاهما وجهان لعملة واحدة هي المصلحة القومية العليا للمجتمع.

إن مناخ الشفافية السياسية والتنمية الشاملة وحرية الفكر والرأى الذى تعيشه مصر حالياً فى كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة إنما هو ضرورة حتمية وليس نوعا من المباهاة أو الترف فهو خيار جسدته إرادة الأمة، وحصناً منيعاً شيدته حرصاً من قياداتها الحكيمة على حرية الإبداع والتعبير والإعلام فى مصر التى ما عرفها التاريخ إلا كعبة للأحرار والمفكرين ورموز التنوير وقبلة للعلماء والأدباء والفنانين والباحثين عن الحق والحقيقة ومهبطاً للرسل والمصلحين والأنبياء ومقاماً للزارعين والصانعين والبنائين العظام الذين صنعوا التاريخ وشهدوا عليه وأشهدوه بأن الكنانة شيدت دائماً ولم تهدم، شاركت وتفاعلت أبداً ولم تنعزل، بادرت إلى الخير ولم تنتظر، صانت المقدسات والحقوق ولم تبدد، حفظت العهود والمواثيق ولم تهدد، وتحملت عن قناعة ورضى أمانة المسئولين شدة ورخاءً وحرباً وسلاماً.

السيدات والسادة ،،،

إن مسئولية الإعلام تجاه قضايا التحديث والتنمية تتضاعف يوماً بعد يوم مع التطور العالمي المذهل فى ظل نظام العولمة. الأمر الذى يقتضي بذل المزيد من الجهد إعلامياً وتربوياً ومن كافة مؤسسات المجتمع المدني لحشد كافة الطاقات للارتقاء بمستوى الوعي والمشاركة لكافة شرائح المجتمع وفئاته. وفي مقدمتها المرأة والشباب دعماً ومساندةً لبرامج التنمية المتواصلة.

فالإعلام وحده لا يمكن أن يتحمل عبء التنمية والتحديث وإنما يتكامل مع المجتمع بأسره في إطار استراتيجية قومية يتحقق من خلالها التعاون والتنسيق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وليس التعارض أو التنافس.

وفي ذلك فليتكامل الإعلاميون العرب وفي كافة وسائل الاتصال الجماهيري من صحافة وإذاعة وتليفزيون وسينما مع أجهزة الثقافة والتعليم وقادة الرأى إسهاماً فى تكوين المواطن العربي تكويناً سليماً معاصراً.

وإنى لعلى ثقة بأن هذه النخبة الممتازة من صفوة المفكرين والإعلاميين والصحافيين وقد جمعهم خندق الحرية والسلام والتنمية على أرض مصر قادرون على القيام برعاية قدرات الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية وتفعيل دورهم التنموي وصولاً لحلول واقعية للتحديات التى تواجه العمل الإعلامي غير المحدود فى عالم بلا حدود.

إن ندوتكم خطوة واسعة على طريق الإعلام العربي واستكمالاً لمسيرته الطويلة.

فليكن التعاون الإيجابي سبيلنا، وليكن الارتقاء بدور الإعلام خدمة للتنمية وحقوق الإنسان هى رسالتنا النبيلة وغايتنا الشريفة مهما كانت التحديات صعبة والتضحيات جسيمة. فإن رسالتنا تهون عندها كل التضحيات ولنبنِ من هنا والآن وعلى قلب رجل واحد عالماً أفضل للتنمية ومستقبلاً أفضل لحقوق الإنسان في أى مكان.

ولنشيد جسراً من الأفكار والرؤى يصل بين عقول البشر ويؤلف بين قلوبهم وصولاً لغد أكرم للإنسانية جمعاء.

وفقنا الله لخدمة قضايا أمتنا العربية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كلمة الأستاذ صلاح الدين حافظ

أمين عام اتحاد الصحفيين العرب

الزميلات والزملاء ،،،

اسمحوا لي فى البداية أن أعبر عن سعادتي بوجودي معكم اليوم، وأن أرحب بكم باسم الاتحاد العام للصحفيين العرب، في حضور وبمشاركة هذا الجمع المميز والنخبة المفكرة.

واسمحوا لي ثانيا أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقيادة الأستاذ الفاضل محمد فائق، وإلى الأمم المتحدة ممثلة بالبرنامج الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، على تعاونهم الوثيق وحماسهم الشديد فى تنظيم وعقد هذه الندوة المهمة حول الإعلام وحقوق الإنسان.

ذلك الموضوع الحيوي، الذى بات يشغل موقعا رئيسياً فى قمة الاهتمامات الوطنية والقومية والدولية، والذى أصبح معياراً دولياً يقاس به مدى تقدم الدول المختلفة فى مجال التطور الديمقراطي، وخصوصا ممارسة وحماية الحقوق السياسية والمدنية والثقافية.

ومن هنا جاء حماسنا وانشغالنا وتعاوننا مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وبدعم من منظمات الأمم المتحدة ضمن برنامج طويل، لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، والعمل على دفع التطوير الديمقراطي وتوسيع الحريات العامة، وخصوصاً حرية الصحافة والإعلام، حرية الرأى والتعبير، التى هى مقدمة كل الحريات وأشدها حساسية، لدى الرأي العام، ولدى الحكومات، ثم لدى الممارسين من الكتاب والصحفيين والإعلامين وأهل الفكر والسياسة والمشتغلين بالشأن العام.

انطلاقاً من هذا المنظور، اسمحوا لي أن أطرح أمامكم بعض الأفكار والملاحظات التى قد تقبل الاتفاق، وقد تقبل الاختلاف، في إطار حوار ديمقراطي مفتوح، هدفه النهائي كما قلنا ترسيخ حقوق الإنسان وتعميق حرية الرأي والتعبير، وكلاهما كل مترابط كما نؤمن ونعتقد ...

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١- لا يمكننا الحديث بداهة عن حرية الصحافة والإعلام، دون وجود بيئة ديمقراطية، تزدهر بالحريات الأساسية العامة، وتصون حقوق الإنسان، وتطبق القانون على الجميع فى ظل قضاء عادل، ونظام تشريعي منتخب بنزاهة، وتعددية واضحة وشفافية صريحة وفصل كامل بين السلطات.

٢- ولذلك فإن العقبات السياسية، النابعة من طبيعة النظام الحاكم فى أى بلد، تمثل واحدة من أشد العراقيل التى تعوق حرية الصحافة والإعلام، وتضع أمامها وحولها القيود، وتفرض عليها التبعية للحكومة، وتحول وسائل الإعلام إلى أجهزة دعاية وتعبئة وتبرير، بدلاً من أن تصبح وسائل صناعة الوعي وقيادة الرأي العام وتشكيل مواقفه المستنيرة.

٣- هنا تدخل العقبات التشريعية طرفاً فى المعادلة، حين تصبح القيود القانونية ضاغطاً رئيسياً على حرية الرأي والتعبير.

ولعلنا نلاحظ أن المنظومة القانونية العربية، تزخر بالتشريعات المتشددة فى التعامل مع حرية الرأي والصحافة، وباتت تميل فى الفترة الأخيرة نحو تغليظ العقوبات فى قضايا النشر، إلى حد السجن والغرامات المالية الباهظة معاً، تطبيقاً لنظرة ضيقة تستسهل العقوبات، خصوصاً العقوبات السالبة للحرية.

٤- والمؤسف أنه حتى دول الهامش الديمقراطي وهى معدودة فى عالمنا العربي على أى حال، قد اتجهت هي الأخرى خلال السنوات القليلة الماضية، إلى سياسة القوانين المتشددة والعقوبات المغلظة فى قضايا الرأي والنشر، على نحو ما نراه الآن في مصر والمغرب والأردن ولبنان، واليمن والجزائر.الأمر الذى يعطي للآخرين نماذج سلبية وقدوة غير حسنة.

٥- وتطبيقا لهذا الاتجاه المناقض للانفتاح الديمقراطي ولحقوق الإنسان، رأينا أحكاماً بالسجن على العديد من الصحفيين فى قضايا النشر، وإجراءات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لإغلاق صحف نهائياً، ومصادرة أو فرض الرقابة المباشرة على غيرها، وإغلاق محطات تليفزيونية، بل هناك من ابتدع عقوبة جلد الصحفيين أو خطفهم وأخذهم رهينة، بعدما توقفت تقريباً موجة اغتيال الصحفيين والكتاب التى سادت الجزائر في فترة سابقة كان عنوانها مكافحة الإرهاب المسلح.

٦- ورغم أننا جميعاً نعرف طبيعة أحوالنا بدقة، وندرك طبيعة العقبات السياسية والقانونية والمهنية والتكنولوجية، التى تعرقل انطلاق حرية الصحافة والرأي والتعبير في بلادنا العربية، إلا أنه من المفيد هنا أن نعرف أيضاً تقييم الآخرين لصحافتنا وإعلامنا.

وعلى سبيل الاستشهاد السريع، فإن التقرير السنوي الأخير والحديث للمنظمة الدولية "صحفيون بلا حدود" رصد أحوال حرية الصحافة والإعلام في ١٣٩ دولة خلال عام ٢٠٠٢، من حيث القيود القانونية المفروضة، ونوعية الرقابة، والعقوبات الموقعة على الصحفيين، وسجنهم أو اعتقالهم أو اغتيالهم، ومدى احتكار الدولة للصحف ووسائل الإعلام، وطبيعة الانتهاكات التى تتعرض لها حرية الصحافة والتعبير.

وما يهمنا من هذا التقرير هو أن جميع الدول العربية لم يأت ذكرها ضمن الخمسين دولة الأولى التى تنتعش فيها حرية الصحافة، وجاءت لبنان كأول دولة عربية فى المرتبة ٥٦، والبحرين بعد الإصلاحات الديمقراطية الأخيرة فى المرتبة ٦٧، والكويت ٧٨، والمغرب ٨٩، والجزائر ٩٥، والأردن ٩٩، ومصر ١٠١، واليمن ١٠٣، والسودان ١٠٥، والسعودية ١٢٥، وسوريا ١٢٦، وتونس ١٢٨، وليبيا ١٢٩، والعراق ١٣٠، أى قبل الدولة الأخيرة بثمان درجات فقط.

٧- ورغم أى تحفظ على هذا التصنيف ومدى واقعية أو مصداقية معاييره، بل ورغم اختلاف ترتيب صحافة الدول العربية في هذا التصنيف، عن تصنيفات أخرى لمنظمات دولية أخرى، إلا أنه يساعدنا فى وضع أيدينا على حقيقة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

واقع حرية الصحافة والإعلام ضمن إطار حقوق الإنسان وحرياتـــه، فـــى بلادنـــا العربية التى تتعرض هذه الأيام لهجوم غربي شرس، إن كان يبدأ باتهامهـــا بإنتـــاج الإرهاب وتفريخ الإرهابيين وتـــصديرهم للخـــارج، فهـــو لا ينتهـــي إلا باتهامهـــا بالاستبداد والفساد وانتهاك حقوق الإنسان ومصادرة حريـــة الـــرأي والتعبيـــر، أى بمعاداة الديمقراطية في الأصل والأساس.

٨- وبصرف النظر عن إدراكنا لحقيقة الهجوم الغربي، ودوافعه الحاليـــة فى الضغط على الدول العربية وابتزازها باسم الإصلاح الديمقراطي تـــارة، ذلـــك الذى تذكرته الآن فقط، بعد عقود من تجاهله، أو باسم مكافحة الإرهـــاب العربـــي والإسلامي تارة أخرى..إلا أننا نؤمن بضرورة الإصـــلاح الـــديمقراطي واحتـــرام حقوق الإنسان وإطلاق حرية الصحافة والرأي والتعبير، وتحريرهـــا مـــن القيـــود المفروضة عليها، ليس لمجرد الخضوع لضغط خارج، ولكـــن اســـتجابة لمطالـــب وطنية بدوافع وطنية وإرادة وطنية تحقيقاً لمصالح وطنية ملحة، قوامها بناء إنـــسان حر كريم فى وطن حر كريم، يتمتع بحرياته كاملة، ويؤدي واجباته كاملة ويحـــصل على حقوقه كاملة..

٩- نطالب بذلك ونلح، دون إغفال لطبيعة الظروف القاسية مـــن حولنـــا، وخصوصاً الحرب الأمريكية الوشيكة ضد العـــراق، وحـــرب الإبـــادة والتـــصفية الصهيونية الدائرة ضد الشعب الفلسطيني الباسل، وحـــرب الكراهيـــة والتحـــريض الغربي ضد العرب والمسلمين عامة ..لكن كل ذلـــك لا يعنـــي إغفـــال الإصـــلاح الديمقراطي، ولا يبرر الاستمرار فى تقييد الحريات العامـــة، وخـــصوصاً حريـــة الصحافة والإعلام، ولا يغفر حقيقة وضعنا فى ذيل دول أقل منا، كانـــت بمقيـــاس التقدم وراءنا قبل عقود، فأصبحت أمامنا الآن، ليس فقط من حيث حرية الـــصحافة وحدها، بل من حيث التطور الديمقراطي فى مجمله شكلاً ومضموناً..

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٠- يلفت النظر بعد كل ذلك، أن يحمل بعض المسئولين العرب، الإعلام العربي، مسئولية تخلف العرب وتشرذمهم وتشويه صورتهم فى الغرب الأوروبـــي الأمريكي. لقد قرأت قبل أيام تصريحاً لوزير عربي كبير، أدلي به عقــب اختتـــام أول مؤتمر مشترك لوزراء الداخلية والإعلام العرب فى تـــونس يـــوم ١٥ ينـــاير الحالي، حمل فيه وسائل الإعلام العربية "مسئولية تباعد الدول العربية عن بعضها، رغم ما تملكه من عناصر القوة وإمكانيات التعاون وأسباب التضامن" وقال بـــالنص المنشور:"إن لوسائل الإعلام دوراً فى غياب الحضور العربي على أكثر من ساحة، وفي تغييب المنجزات عن أعين الآخرين... كما أن له دوراً أيضاً فى ترك الساحة متاحة للقوى المعادية لامتنا لكى تهيمن وتسيطر وتشوه صورتنا، وتعمل على تبديل قناعات شعوبنا.."

هكذا يوجه المسئولون تهمة التقصير البالغ للإعلام العربي، في وقت يشكو الإعلام العربي من سطوة المسئولين على مقدراته وتقييد حرياته..

ألا يدل ذلك على وجود أزمة حقيقية واحتقان شديد، فى طبيعـــة العلاقـــة المعقدة، بين السلطات الحاكمة فى عالمنا من ناحية، وبين الصحافة والإعـــلام مـــن ناحية أخرى، قوامها مفهوم الحرية وطبيعتها عند كلا الطرفين .. ثم ألا يدفعنا ذلك إلى ضرورة مناقشة قضية مصداقية الإعلام العربي، التى باتت واهنة إن لم تكـــن غائبة، بل ومشكوك فيها سواء من جانب المسئولين كما قرأنا رأيهم قبل قليـــل، أو من جانب الرأي العام، الذى أصبح يدير ظهره يوما بعد يوم للإعلام العربى، باحثا عن إعلام أجنبي يوحي له بالثقة والصدق.

الزميلات والزملاء ..

أعرف أن حديثي قد يثير مواجعكم، وأعرف أنه قد يثير حساسية بعـــضكم أو غيركم، لكنه حديث أعتقد أنه صادق، ونابع من تجربة مهنية وممارسة طويلـــة ومذاكرة أطول، هدفه فى البداية والنهاية، مواطن عربي حرفي وطن عربي حـــر،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتمتع بحرية الرأي والتعبير عبر صحفه وإعلامه، دون أن ينصرف بحثاً عن خبـــر أو معلومة في صحف إعلام أجنبي، مثلما يتمتع بحقوقه وحرياته، دون أن يعـــايره أحد بأنه يفتقد أبسط حقوق الإنسان.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كلمة د.عادل عبد اللطيف

المنسق الإقليمي لبرنامج إدارة الحكم
وحقوق الإنسان في الدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدات والسادة،،

سأحاول في ملاحظاتي أن أبرز بعض النقاط الأساسية للعلاقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان وأين تقع حرية التعبير ضمن هذه العلاقة.

يتبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجاً للنهوض ودعم احترام حقوق الإنسان يقوم على ثلاثة عناصر أساسية، وهي :

- شمولية الحقوق.
- وأن احترام حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية البشرية.
- وعالمية الحقوق.

وطبقا لهذا المنهج تمثل حقوق الإنسان من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظومة متكاملة. فاحترام هذه الحقوق، والتي يمثل الحق فى حرية التعبير وإبداء الرأي جزءاً لا يتجزأ منها، على نحو شامل وبدون وضع سلم لترتيب أولويات للحقوق هو ما يسعي البرنامج إلى ترسيخه.

ويتوقف تطور عملية التنمية البشرية وتقدمها على احترام حقوق الإنسان والمساهمة الفعلية للمواطنين فى الشئون العامة حيث يعتبر البرنامج الإنمائي حقوق الإنسان أداة لتمكين الأفراد والقضاء على التمييز والإقصاء. كما تجمع بين حقوق الإنسان و التنمية البشرية رؤية مشتركة وقصد مشترك- هو تأمين الحرية والرخاء والكرامة لجميع الناس فى كل مكان.

كما أننا نعتبر أن قضية حقوق الإنسان لا تستأثر بها ثقافة معينة أو حضارة بذاتها ولا ينبغي أن تستأثر بحمايتها أو الدفاع عنها قوة معينة. إنها قضية المجتمع الدولي بأسره. فسمة جميع الحضارات هى الاحترام الذى توليه لكرامة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإنسان وحريته. وفي جميع الديانات والثقافات كان النضال ضد القمع والظلم والتمييز أمراً شائعاً.

ومنذ أن صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحق الإنسان فى التعبير حق دولي معترف به فقد نص الإعلان فى مادته التاسعة عشرة لأول مرة فى تاريخ المواثيق الدولية على حق الإنسان فى الإعلام (حرية الرأي والتعبير ويشمل ذلك حرية اعتناق الآراء واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها).

لقد حظيت حريات الرأى والتعبير والفكر والاعتقاد التى عليها ترتكز حرية الإعلام و الصحافة بتركيز خاص فى الإعلان العالمي ثم فى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ليس فقط إقراراً بحق من حقوق الإنسان التاريخية الثابتة، لكن إقراراً كذلك بتعاظم الدور الكبير الذى تلعبه وسائل الإعلام الجماهيرية. وفي ظل التقدم التقني الواسع الذى حققته "صناعة" الإعلام وكذلك التقدم الذى أحرزه الإعلام في نشر الاستنارة والحرية والوعي وربط الشعوب، ونقل الآراء والأفكار والأنباء عبر قنوات بالغة السرعة حققتها مؤخراً ثورة الإلكترونيات.

والأهم من ذلك فقد نقل الإعلان العالمي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الطبيعية القانونية لحقوق الإنسان من مجال سيادة القانون إلى نطاق سيادة الحق والذى يقوم على ترجيح الحقوق والحريات العامة.

ومنذ بداية التسعينيات تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهج التنمية البشرية كإطار فكري لدعم جهود التنمية فى الدول النامية. إن الهدف من التنمية البشرية هو زيادة نطاق اختيارات الناس وإذا لم تكن لديهم حرية القيام بتلك الاختيارات فقد تصبح العملية كلها زائفة، ومن ثم فإن الحرية أكثر من مجرد هدف مثالي، فهى عنصر حيوي من عناصر التنمية البشرية والناس الأحرار سياسيا يمكنهم أن يشاركوا فى عمليتي التخطيط وصنع القرار، ويمكنهم أن يضمنوا تنظيم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المجتمع عن طريق توافق الآراء والتشاور بدلا من تنظيمه عن طريق الإملاء من جانب السلطة الحاكمة.

إن الإستراتيجيات الفعالة لمحاربة الفقر لا تقتصر على وضع التصورات بما يجب عمله، بل تتجاوز ذلك إلى الفعل والممارسة والتحقق من تطبيق هذه الإستراتيجيات وهذا بدوره يتطلب تعزيز مشاركة سياسية على نطاق واسع ينبغي أن تشمل ضمن أمور أخرى تدفق حر للمعلومات، وهو أمر لن يتحقق إلا بضمان وجود إعلام حر. فمن وجهة نظرنا أن الحق فى التعبير هو حق مؤازر ومساند لعملية التنمية البشرية، فكيف يمكن تعزيز مساهمة المواطنين فى الشئون العامة دون توفير أو ضمان وصول معلومات وافية إليهم. لذا يمثل الإعلام بوسائطه المختلفة من مكتوب ومرئي وإلكتروني أهمية قصوى لعملية التنمية البشرية.

ولذا فمن منظور التنمية البشرية، يلعب الإعلام دوراً أساسياً فى مجتمعنا المعاصر فى التعبير عن الرأي العام، وفي وضع الحقائق أمام الشعب وتبصيره، كما أنه أداة فعالة لمراقبة تصرفات الحكومة وترجمة رغبات وآمال المحكومين. وهو لا يستطيع أن ينهض بهذه المهمة إلا إذا توافر له مناخ الحرية والاستقلال.

وتتعاظم أهمية الإعلام فى عالمنا اليوم مع دخول المجتمعات مرحلة التحول نحو الديمقراطية والتنافس السياسي السليم وفي ظل ما تعانيه المجتمعات النامية من ضغوط العولمة، حيث يقع على عاتق الإعلام دوراً أساسياً في إشاعة المعرفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تمكن المواطن من تحديد خياراته فى الحياة. باعتبار أن الديمقراطية معرفة قبل كل شيء. كما يمكن أن يقوم الإعلام بدور فى إشاعة الثقافة السياسية اللازمة لتأسيس وعي ديمقراطي وكذلك ممارسة النقد الهادف والبناء لظواهر المجتمع وسلوك أفراده. ولن يستطيع الإعلام أن يؤدي هذه الوظائف الهامة إلا إذا صار واقعيا يرسم صورة الواقع بقوته وضعفه وليس موجها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نخلص من ذلك إلى أنه لكي تقوى جذور التنمية البشرية، لابد من جود إعلام يستطيع أن يوفر المعلومات والحقائق والأرقام من مصادر متعددة وليس فقط عبر مصدر وحيد يحتكر المعلومة، ولا بد من جود إعلام قادر على إدارة حوار واسع حول مختلف القضايا التى تهم الشعب بكل فئاته وهيئاته وقواه. والحوار لا يتم إلا بين آراء مختلفة متعددة. إن الحوار الحر المفتوح المتكافىء بين الآراء المتعددة يوسع خيارات المجتمع ويسهم فى توفير فرص المشاركة لكافة القطاعات والأفراد.

وطبقا لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تكشف المقارنة بين المنطقة العربية ومناطق أخرى فى العالم النامي عن تقدم خطى المشاركة السياسية فى تلك المناطق أكثر منها فى البلدان العربية. فموجة الديمقراطية، التى طورت الحكم فى معظم بلدان أمريكا اللاتينية وشرق آسيا في الثمانينيات وأوائل التسعينيات والتى كان لها آثار إيجابية على عملية التنمية البشرية، لم تصل إلى البلدان العربية بعد. إن هذا القصور في الحرية يضعف التنمية البشرية ويشكل أحد أكثر مظاهر تعثر التنمية السياسية وبينما تنص الدساتير والقوانين والتصريحات الحكومية على قبول الديمقراطية وحقوق الإنسان بحكم القانون، فإن التطبيق الفعلي لها يهمل أو يجري إغفاله فى أحيان عديدة.

وحينما نتطلع إلى المستقبل، نجد أن هناك الكثير مما يجب عمله لتمكين الناس فى المنطقة العربية من المشاركة الكاملة في عالم القرن الحادى والعشرين. وطبقا لمنهج التنمية البشرية تكمن الثروة الحقيقية للمجتمعات العربية فى البشر - نساء ورجالاً وأطفالاً. وتحرير هؤلاء الناس من الحرمان بجميع أشكاله، وتوسيع خياراتهم، لابد أن يكونا محور عملية التنمية فى البلدان العربية.

وختاما يرى تقرير التنمية الإنسانية العربية أن العمل من أجل وسائط إعلام حرة ينبغي أن يكون هدفا من أهداف إصلاح المؤسسات وتفعيل الحكم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الرشيد فى العالم العربي مع ضرورة تواجد نظام للتوازن والمساءلة يكفل تعاون الإعلام والمجتمع للحفاظ على حقوق الشعب ولضمان الحفاظ على أخلاقيات المهنة. وينبغي أن يشتمل الإصلاح على مجموعة متوازنة من التدابير القانونية والمهنية والاجتماعية لتحسين حرية وسائط الإعلام ونوعيتها المسئولة بوصفها عنصرا أساسياً لتعزيز الحكم الصالح فى المنطقة.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كلمة الدكتور أمين مكي مدني

الممثل الإقليمي لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

الأستاذ صفوت الشريف وزير الإعلام ...

الأستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان ...

السيدات والسادة ...

نيابة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان يسعدني أن ألتقي بكم اليوم فى افتتاح أعمال الندوة الإقليمية حول "الإعلام وحقوق الإنسان"، وهي أولى ندوات المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية فى العالم العربي الذى تنفذه المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ويكتسب موضوع العلاقة بين الإعلام وحقوق الإنسان أهمية متزايدة في عالم اليوم، فمنظومة حقوق الإنسان تتطور باضطراد خلال العقود الماضية حتى كونت لنفسها اليوم ما نصفه بموسوعة حقوق الإنسان وآلياتها ولجانها وملتقياتها البحثية.

وتهتم الأمم المتحدة منذ تأسيسها بحقوق الإنسان ونشر مبادئها وقيمها الذى أدى بالجهد المستمر إلى إبداع العديد من الآليات المهمة، ومن بينها المفوضية السامية لحقوق الإنسان التى أشرف بتمثيلها، وقد تأسست فى العام ١٩٩٣ من أجل تحمل المسئولية فى تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

ويتوسع دور المفوضية باضطراد مستمر لتعزيز الحضور فى كافة مناطق العالم، وبينها المنطقة العربية التى أسست المفوضية مكتباً إقليمياً فيها يعمل انطلاقاً من بيروت.

وتهتم المفوضية بالدور المتزايد الذى تلعبه منظمات المجتمع المدني والتى أصبحت شريكاً مهماً للأمم المتحدة وللمفوضية في تحقيق الأهداف الإنسانية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشتركة، وكان من مظاهر هذه الشراكة المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية فى العالم العربي الذى تجري ندوة اليوم في إطاره.

ويعمل المشروع من أجل إيلاء مزيد من الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالحق فى التنمية، وهما من أهم الأمور فى عالم اليوم، والتى سبق أن أقر مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٩٣ ترابط هذه الحقوق مع الحقوق المدنية والسياسية والحق فى الديمقراطية وعدم قابليتها للتجزئة.

وفضلاً عن المبادئ الأساسية المهمة التى أكد عليها زملائى المتحدثون فى كلماتهم، فإن الإعلام يلعب دوراً مهماً في دعم وتعزيز حقوق الإنسان وفي تأكيد الترابط بين كافة الحقوق. ولدور الإعلام في هذا المجال أهمية متزايدة في عالمنا العربي الذى لا يزال يعاني قصوراً فى الوعي بقضايا حقوق الإنسان وثقافتها ومفاهيمها.

ولهذا فالمفوضية السامية لحقوق الإنسان تولي أهمية خاصة لهذه الندوة، ولكونها محوراً مهماً للمشروع وكانت أهمية الندوة سبباً فى قرارنا بأن تكون لها الأولوية بين أنشطة المشروع.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ورقة العمل
حقوق الإنسان والإعلام

أ. محمد السماك

تتناول هذه الورقة ثلاث إشكاليات متداخلة

تتعلق **الإشكالية الأولي** بمفاهيم حقوق الإنسان. ذلك أن مساعي منظمة الأمم المتحدة من أجل تكريس حقوق الإنسان التى تعد ركناً أساسياً فى ثقافات شعوب العالم المتعددة، وليس فى سياسات الدول فقط، تصطدم بعقبة تعدد المفاهيم التى تتعامل مع هذه الحقوق.

وتتعلق **الإشكالية الثانية** بالعلاقة الجدلية بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان. أيهما يفتح الطريق أمام الآخر.

أما **الإشكالية الثالثة** فتتعلق بدور الإعلام ليس فقط فى الدفاع عن حقوق الإنسان، إنما فى التعريف بهذه الحقوق وبالتربية على التمسك بها كحق مكتسب وليس منة أو هبة أو تفضلاً.

أولا: حول إشكالية مفاهيم حقوق الإنسان:

تتمحور هذه الإشكالية حول:

أ – حقوق الأفراد.

ب – حقوق الأطفال.

جـــ- حقوق الجماعات.

فى ١٩٤٨/١٢/١٠ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (كان عدد الدول الأعضاء ٥٨ دولة فقط). ومن بين ثماني دول تحفظت على الإعلان (دول الكتلة الاشتراكية) حصرت مصر تحفظها فى مادتين:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا: **المادة ١٦**، التى تنص على حق الرجل والمرأة متى بلغت سن الزواج أن يتزوجا ويؤسسا أسرة دون أى قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. فقد اعتبرت مصر ذلك مخالفاً للشريعة الإسلامية التى تقول بزواج المسلم من كتابية، وفى الوقت نفسه بعدم شرعية زواج مسلمة من كتابي، وذلك على قاعدة أن الإسلام يعترف بالمسيحية واليهودية، وأن هاتين الديانتين لا تعترفان بالإسلام ولا برسالة محمد(صـــ).

ثالثا: **المادة ١٨**، التي تنص على حق كل إنسان في تغيير ديانته أو عقيدته. فقد اعتبرت مصر ذلك مخالفاً للشريعة الإسلامية أيضاً التي تعتبر المسلم الذي يغير ديانته مرتداً.

وفيما عدا ذلك وافقت مصر على مواد الوثيقة كلها، ويشكل موقف مصر قاعدة لمواقف الدول الإسلامية الأخرى.

يقول الإسلام إن الله خلق الإنسان فى أحسن تقويم، وصوره[١] فى أحسن صورة[٢]، واستخلفه فى الأرض[٣]، وفضله على كثير ممن خلق بمن فى ذلك الملائكة[٤] الذين أسجدهم له، وسخر له ما فى السماوات وما فى الأرض[٥].

تعكس الشريعة الإسلامية هذه القيمة الرفيعة للإنسان بشكل أساسي فى قضايا الحريات والحقوق معاً، وعلى الصعيدين الفردي والمجتمعي، وفي توازن دقيق بين الضوابط السلوكية الدينية والأخلاقية والمعاملاتية لهذه الحريات والحقوق. من هذه الضوابط عدم التعسف فى استعمال الحق وعدم الاعتداء على حقوق الغير وحرياته.

---

(1) سورة التين، الآية ٤.

(2) سورة التغابن، الآية ٣.

(3) سورة البقرة، الآية ٣٠.

(4) سورة الإسراء، الآية ٧٠.

(5) سورة لقمان، الآية ٢٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وإذا كان القانونيون الوضعيون يقسمون حقوق الإنسان إلى قسمين رئيسيين هما الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فإن الإسلام كدين يقسم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أقسام: حقوق الله (العبادات)، وحقوق العابد المؤمن، أما القسم الثالث فيتألف من حقوق مختلطة تجمع بين القسمين الأولين.

وقد أوضح هذا الأمر إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام ١٩٩٠، والذي أجمعت على إقراره الدول العربية والإسلامية.

يبلغ عدد الدول الأعضاء اليوم في الأمم المتحدة حوالي ١٩٠ دولة، ولم يسبق لأي دولة انضمت إلى الأمم المتحدة بعد عام ١٩٤٨ أن طالبت بتعديل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو سجلت أي تحفظ عليها بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (٥٤ دولة).

حول إشكالية مفاهيم حقوق الطفل :

فى عام ١٩٨٩ وضعت الأمم المتحدة وثيقة حول حقوق الطفل تتألف من ٤٥ مادة، وقد صادقت عليها ٢٩ دولة بينها خمس دول أعضاء فى المنظمة. وتعتبر هذه الوثيقة فى مادتها الأولى "أن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة". وتدعو فى مادتها الثانية جميع الدول إلى احترام الحقوق الموضحة فى هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه، أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثنى أو الاجتماعى، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أى شئ آخر".

فى إطار هذا الالتزام حددت مواد الاتفاقية حقوق الطفل تفصيلاً، ورغم أن ثلاث دول إسلامية اشتركت فى لجنة الصياغة التى وضعت النص، فإن ١٢ دولة إسلامية سجلت تحفظاتها عليه عندما دعيت إلى التوقيع على الاتفاقية. رسمت هذه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدول علامات استفهام أخرى حول ما ورد فى المادة ١٦: من أنه"لا يجوز أن يجرى أى تعرض تعسفى أو غير قانونى للطفل فى حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته ولا أى مساس غير قانونى بشرفه أو سمعته". فاعتبرت مالي مثلا أن هذا النص يتناقض مع قانون العائلة ومع التقاليد الاجتماعية المتأصلة. وتلاقت إندونيسيا وتركيا وإيران على التحفظ على ما ورد فى المادة ١٧ التى تنص على ضمان حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية **والدولية**. وتشجيع وسائل الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل **الذى ينتمى إلى مجموعة من مجموعات الأقليات أو السكان الأصليين**".

وتكاد كل الدول الإسلامية تجمع على التحفظ على ما ورد فى المادة العشرين لجهة موضوع "**تبنى الطفل**" والتى تقول فى الفقرة (ج) إنه يحق للطفل المتبنى أن يستفيد من ضمانات ومعايير تعادل تلك القائمة فيما يتعلق بالتبنى الوطنى".

وأبدت دول إسلامية تتعدد فيها الإثنيات تحفظها على ما ورد فى الفقرة (ج) من المادة ٢٩ والتى تلزم الدول بالموافقة على تنمية احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذى يعيش فيه الطفل **والبلد الذى نشأ فيه فى الأصل، والحضارات المختلفة عن حضارته**".

وتحفظت تركيا على المادة ٣٠ التى تقول إنه فى الدول التى توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أو أشخاص من السكان الأصليين، **لا يجوز حرمان الطفل المنتمى لتلك الأقليات أو لأولئك السكان من الحق فى أن يتمتع، مع بقية أفراد المجموعة، بثقافته أو الجهر بدينه وممارسة شعائره أو استعمال لغته**".

بعض الدول الإسلامية مثل إيران وباكستان وموريتانيا وجيبوتي صاغت تحفظاتها بصورة عامة، إذ قالت إنها لا توافق على أى مادة من الاتفاقية تتناقض مع الشريعة الإسلامية. وقد تركت هذه التحفظات انطباعات فى المجتمع الدولى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قابلة للاستغلال فى اتجاه تصوير الشريعة الإسلامية وكأنها لا تحترم حقوق الطفل، أو كأنها غير معنية بهذه الحقوق.

من أجل ذلك، دعت القمة الإسلامية السادسة التى عقدت فى داكار فى السنغال فى سبتمبر/أيلول ١٩٩٠ إلى تنظيم ندوة فكرية"بغية إعداد وثيقة حول حقوق الطفل فى الإسلام". كما أن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الحادى والعشرين الذى عقد فى أبريل/نيسان ١٩٩٣ فى كراتشي أوصى بعقد هذه الندوة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة).

وفى ٢٨ يونيو/حزيران من العام التالى عقدت الندوة المتخصصة فى مقر منظمة المؤتمر الإسلامى فى جدة بحضور ممثلين عن ١١ دولة إسلامية هي: السعودية وإيران وباكستان وبنغلاديش والسودان ومصر وسلطنة عمان والكويت والسنغال وتونس وغامبيا. بالإضافة إلى ١٥ خبيرا فى شئون الشريعة والطفولة تم اختيارهم بالتنسيق بين منظمة المؤتمر الإسلامى واليونسيف. وشارك فى الندوة أيضاً هيئات اختصاصية منها منظمة ايسيسكو (المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم) وهيئة الإغاثة الإسلامية التابعة لرابطة العالم الإسلامي فى مكة المكرمة، وصندوق الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك بصفة مراقب.

إن أول ما يثير الاهتمام فى هذا الموضوع هو: لماذا بادرت الأمم المتحدة إلى وضع اتفاقية دولية حول حقوق الطفل، ثم الإعلان العالمى لبقاء الطفل وحمايته وإنمائه، وخطة العمل لتنفيذ هذا الإعلان، إثر القمة العالمية التى عقدت فى نيويورك فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠؟، وما هى المنطلقات و... الأسباب الموجبة "لهذه المبادرة الدولية الجديدة؟..

وللإجابة على هذا السؤال لابد أولاً من الاعتراف بأن الطفل يواجه فى العالم الصناعي المتقدم حالة مأساوية نتيجة لتفكك الأسرة، ففى الولايات المتحدة الأمريكية يشكل المتزوجون الذين لهم أولاد ٢٦ بالمائة فقط من مجموع العائلات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأمريكية. فهناك ٨ ملايين عائلة تعيش بأحد الوالدين فقط، أى على نحو ما كان عليه الأمر فى عام ١٩٧٠، وتعترف الإحصاءات الرسمية الأمريكية أن ٧٠ بالمئة من جرائم الأحداث مصدرها عائلات بأحد الوالدين!!

وتشير هذه الإحصاءات أيضا إلى أن الاعتداء على الأطفال ارتفع بين عام ١٩٨٥ و١٩٩١ بنسبة ٤٠ بالمئة. وأن ٢٦ بالمئة من البنات القاصرات (دون سن السادسة عشرة) اعترفن بأنهن تعرضن للاغتصاب . وكانت هذه النسبة فى عام ١٩٧٠ لا تزيد على ٥ بالمئة فقط.

وتلعب التربية الإعلامية دورا مباشرا فى ذلك. إذ تشير الدراسات الإحصائية إلى أنه قبل أن ينهى الطفل الأمريكى دراسته الابتدائية يكون قد شاهد على الشاشة ٨ آلاف جريمة متلفزة و ١٠٠ ألف عمل عنف.

طبعا لا تقتصر هذه الحالة للطفولة المروعة على الولايات المتحدة، ولكنها تشمل كل الدول الصناعية المتقدمة الأخرى، ولو بنسب مختلفة. ففى بريطانيا مثلا ازدادت نسبة الطلاق ٥٠ بالمائة وتراجعت نسبة الزواج ١٦ بالمائة، وتشكل العائلات المكونة من أحد الوالدين خمس العائلات فى بريطانيا!

هذا الواقع المأساوي للعائلة الغربية بانعكاساته المدمرة على حياة الطفل وعلى حقوقه وشخصيته أملى المبادرة الدولية التى تمثلت فى وضع اتفاقية حماية حقوق الطفل.

غير أن هذا الواقع ليس موجودا على هذا النحو فى المجتمعات الأخرى فى العالم الثالث، وتحديداً فى مجتمعات العالم العربي الإسلامي حيث يلعب الدين والتربية الدينية دوراً أساسياً فى صيانة العائلة. وحيث ينعكس ذلك بصورة إيجابية على الطفل حقوقاً ورعايةً وحماية. غير أن هناك مشاكل من نوع آخر يعانى منها الطفل في مجتمعات هذه الدول الفقيرة، ففي كل يوم يموت ٤٠ ألف طفل من جراء المرض وسوء التغذية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفى كل يوم يعانى ملايين الأطفال من الفقر والتشرد والأمية والأزمات الاقتصادية .. وهناك ١٠٠ مليون طفل لا يحصلون على التعليم الأساسي. وفى كل سنة يموت نصف مليون طفل لأسباب تتصل بالولادة.

ورغم هذه الصورة المأساوية للطفل في الدول الفقيرة، فإن هذه الدول تخصص ١٣ بالمئة فقط من ميزانياتها القومية للإنفاق على التعليم والصحة والتغذية . مقابل ٢٠ بالمئة تخصصها الدول الغنية.

طبعا لا الطفل فى العالم الصناعي المتقدم مطمئن إلى حقوقه الإنسانية. ولا الطفل فى العالم النامي يتمتع بحقوقه الإنسانية، الأمر الذي يجعل من مبادرات الأمم المتحدة لحماية حقوق الطفل مبادرات إنسانية نبيلة توجب الالتزام بها والتقيد بتوجيهاتها الإنسانية. غير أن مقاربة حقوق الطفل هنا تختلف عن مقاربتها هناك. ليس فقط لاختلاف الأسباب والمسببات، إنما لاختلاف القيم الدينية والاجتماعية.

فى الأساس هناك محاولات، خاصة في هذا الوقت بالذات، تبذل لربط التخلف بالإسلام، ولربط أى انتهاك لحقوق الطفل في المجتمعات المتخلفة بالتعاليم الإسلامية، وبالتالي فإن هناك قوى ومراجع متحفزة لالتقاط أى مؤشر يمكن توظيفه فى مضبطة اتهام الإسلام بأنه متخلف عن مسيرة الركب العالمي فى حماية حقوق الطفل وإنمائه.

ولقد وظفت التحفظات التى أبدتها دول إسلامية على بعض مواد الاتفاق لتثبيت هذه التهمة الملفقة. لذلك فقد رفعت الصوت عالياً فى الجلسة الأولى من جلسات الندوة محذراً من أن أى مظهر من مظاهر التراجع فى مضمون مشروع الوثيقة الإسلامية عن الاتفاق الدولى، سوف يستخدم سلاحاً فى هذه الحملة، وكدليل على ربط الإسلام بالتخلف وبانتهاك حقوق الطفل. ولم تكن الغاية من التحذير المزايدة فى المشروع الإسلامى على ما ورد فى الاتفاق الدولي، ولكن الغاية كانت الحرص على التعبير عن الموقف الإسلامى كما نصت عليه الشريعة بجرأة وبوضوح.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد أكدت الوثيقة التى أصدرتها الندوة على أن القيم والمبادىء الاجتماعية فى الإسلام مصدرها وحي الله. وإن هذه القيم والمبادىء هي التى صاغت الأمة الإسلامية وشكلت أنماط السلوك الاجتماعي فيها. وبينت الوثيقة أن عدم التمسك بهذه القيم بالإضافة إلى ضغوط تاريخية واقتصادية وسياسية قاهرة هو الذى أدى إلى التقهقر، وإلى تداعي الكيان الأسرى وإلى تدني المستوى الثقافي والصحي والاجتماعي. وأكدت أن العلاج يكون بالعودة إلى القيم السماوية أفرادا ومجتمعات وحكومات وليس بتبنى قيم مفروضة من الخارج.

وأكدت الوثيقة الإسلامية على أن حقوق الطفل فى الإسلام سابقة لمولده. إنها تبدأ بحصر العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة بالزواج الشرعي(وهو ما تفتقد إليه المجتمعات غير الإسلامية) ويحرم الإسلام الزنا والشذوذ واتخاذ الأخدان (الصاحبات) ويحث الإسلام على اختيار الزوج أو الزوجة من ذوى الخلق الحسن وسلامة الدين. كما يدعو إلى التأكد من البراءة من الأمراض الوراثية لحماية الطفل قبل الإنجاب.

وأثناء فترة الحمل يعطى الإسلام الطفل حق الحياة المطلق بتحريم الإجهاض. كما يعطيه وهو جنين حق التملك والإرث. ويدعو الإسلام إلى رعاية الأم الحامل بالتخفيف من بعض تكاليفها الشرعية. وذلك كمؤشر إلى المجتمع لمنحها إعفاءات استثنائية من تكاليفها المدنية والعملية.

ويعتبر الإسلام الطفل الوليد منحة إلهية له حق الحياة المطلق. وله حق النسب إلى الأب، ولذلك منع الإسلام التبنى وحض على كفالة اليتيم ورعايته.

وشدد الإسلام على حق الحضانة للطفل لما يوفره له ذلك من رعاية مادية ونفسية وحقه فى الرضاعة من ثدى أمه. كما شدد على حقه فى الرعاية فى أسرته، فوضع أخلاقية عالية لعلاقة الأبوين بالأطفال وخاصة حق الرعاية، ولعلاقة الأطفال بوالديهما وخاصة حق الطاعة.

وضمن الإسلام للطفل حق الملكية وحق التعلم وحتى حق اللعب واللهو.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ووضع الإسلام لأطفال الظروف الاستثنائية: كالأيتام والمعوقين جسديا أو عقليا واللاجئين وغير الشرعيين والمشردين والمتسولين والعاملين وعديمي الجنسية، تشريعات تحفظ حقوقهم فى المجتمع. وقد دعت الوثيقة الدول الإسلامية إلى الالتزام بهذه التشريعات الدينية فى قوانينها وأنظمتها الوطنية.

وبعد أن أبرزت الوثيقة البعد الإنسانى العميق للشريعة الإسلامية من حقوق الطفل، دعت الدول الإسلامية أيضاً إلى تأييد اتفاقية حقوق الطفل، والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه.

ولعل من أبرز المؤشرات على تعدد المفاهيم حول حقوق الإنسان ما ورد فى إعلان روما الصادر عن ندوة حقوق الإنسان فى الإسلام الذى نظمتها رابطة العالم الإسلامي (٢٥-٢٧ فبراير ٢٠٠٠).

فقد جاء فى الإعلان أنه "من أجل تلافي هذا القصور الذى أدى إلى إضعاف الشمولية والمصداقية والتكامل فى الحفاظ على حقوق الإنسان فإن الندوة تهيب بجميع حكومات العالم وجميع الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان مراجعة الإعلانات والمواثيق الدولية الخاصة بالحقوق مراجعة موضوعية لسد الثغرات الموجودة فيها وتعويض ما جاء فيها من نقص، كما تأمل الندوة من جميع أطراف المجتمع الدولي الرسمية والشعبية تدارس هذه الحقيقة فى ضوء الحاجات الإنسانية ومراعاة المبادئ التى رأت الندوة أن الإنسان بحاجة إليها لضمان حقوقه وذلك كما يلي:

المبدأ الأول : أهمية ربط الحقوق الإنسانية بمرجعية تراعي المعتقدات والقيم الدينية التى أوصى بها الله سبحانه وتعالي على لسان أنبيائه ورسله.

المبدأ الثاني : ضرورة ربط الحقوق بالواجبات من خلال مفهوم يرتكز على قاعدة التوازن بين وظائف الإنسان واحتياجاته فى بناء الأسرة والمجتمع وعمارة الأرض على نحو **لا يتعارض مع إرادة الله تعالي.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبدأ الثالث : اعتبار إسهام المنظمات غير الحكومية فى الجهود المبذولة فى إعادة صياغة المواثيق والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان عاملاً إيجابياً فى تحقيق الشمولية المطلوبة ومساعدتهم لتكامل الرؤى والجهود الإنسانية الساعية لحماية الإنسان وضمان حقوقه.

المبدأ الرابع : تشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات بما يساعد على تفهم أفضل لحقوق الإنسان، وبما يجنب المجتمعات البشرية ويلات الصراع والنزاع المسلح وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على الإنسان والبيئة.

المبدأ الخامس: العمل على توفير الأسباب والوسائل التى تحقق نبذ التمييز بين أفراد المجتمع البشري على أساس من الجنس أو اللون أو اللغة أو الانتماء الوطنى.

والندوة إذ تضع هذه المبادئ تعلن لحكومات العالم ومنظماته الرسمية والشعبية **أن شريعة الإسلام قدمت الضمانات لتحقيق التكامل والشمول والتوازن أو المرجعية وآليات التطبيق الصحيح لحقوق الإنسان**، والندوة إذ تضع ذلك بين يدى المجتمع الدولى عبر إعلان روما لتدعو الله أن يوفق الجميع إلى ما فيه خير البشرية جمعاء".

ومن بين هذه المؤشرات كذلك ما ورد فى "وثيقة حقوق الإنسان المسلم" التى أعدتها مجموعة من الخبراء ونشرتها مجلة "الرابطة" الصادرة عن رابطة العالم الإسلامي[٦]، فقد جاء فى الفقرة (ب) من المادة الأولى:"إن الخلق كلهم عيال الله وإن أحبهم إليه أنفعهم لعياله وإنه لا فضل لأحد منهم على الآخر إلا بالتقوى".

وورد فى الفقرة (ج) من المادة الثانية أن :" المحافظة على استمرار الحياة البشرية إلى ما شاء الله واجب مقدس فلا يجوز الإجهاض دون ضرورة شرعية

---

(6) مجلة الرابطة، العدد ٤٢١، فبراير-مارس٢٠٠٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولا الحيلولة دون الزواج أو الإخصاب أو الإنجاب بصورة دائمة بغير هذه الضرورة".

كما ورد فى الفقرتين (ب) و(ج) من المادة السابعة:"للآباء الحق فى اختيار نوع التربية التى يريدون لأولادهم مع وجوب مراعاة مصلحتهم ومستقبلهم فى ضوء القيم الأخلاقية والأحكام الشرعية". "للآباء على الأبناء حق الأبوة وللأقارب حق على ذويهم وفقاً لأحكام الشريعة".

كما نصت المادة ٢٧ منها على أن"**الشريعة الإسلامية هى المرجع الوحيد لتفسير أو توضيح أى مادة من مواد هذه الوثيقة**".

حول إشكالية حقوق الجماعات

فى ١٤ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٣ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة"الإعلان العالمي لحقوق الأقليات". ومن شأن هذا الإعلان نقل قضية الأقليات من أطرها المقيدة بحدود الدولة المعنية بها، وبشرعية هذه الدولة وأنظمتها القانونية، إلى الشرعية الدولية. إن حماية الهوية الإثنية ثقافيا ولغويا أو حماية العقيدة الإيمانية لأى أقلية فى أى دولة، لم يعد شأنا من الشئون الداخلية لهذه الدولة، بل أصبح شأنا دوليا. وبقدر ما تفيد الأقليات العربية والإسلامية فى الدول غير الإسلامية من هذا التشريع الدولي الجديد، كذلك يفترض أن تفيد منه الأقليات غير الإسلامية فى الدول الإسلامية، والأقليات غير العربية فى الدول العربية.

فى الأساس لا تستطيع دول عربية أو إسلامية أن تطالب بأمر وترفضه فى وقت واحد. لا تستطيع ولا يحق لها أن تطالب بحق الأقليات الإسلامية فى الدول غير الإسلامية فى ممارسة شعائرها الدينية، وأن تمنع أقليات غير إسلامية من حقها فى ممارسة شعائرها فى الدول الإسلامية. إذا كان تقييد حرية المسلم الدينية فى المجتمعات غير الإسلامية، يقوم على قاعدة عدم الاعتراف بالإسلام دينا من عند الله، فإن تقييد حرية الكتابي (المسيحي أو اليهودى) فى المجتمعات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإسلامية يخالف الشريعة الإسلامية فى الأساس. من أجل ذلك فإن حق الكتابي فى التمتع بحريته الدينية فى مجتمع إسلامي لم يكن فى حاجة إلى صدور الإعلان العالمي لحقوق الأقليات حتى يصبح شرعياً، فهو شرعى بموجب الشريعة الإسلامية قبل أن يستمد شرعيته من الشرعة الدولية. أما حق المسلم فى التمتع بحريته الدينية فى مجتمع غير مسلم، فإنه يتكرس فى هذه الشرعة وتتثبت دعائمه. لذلك فإن تصوير الدول العربية على أنها تتخذ موقفا سلبيا من هذه الشرعة هو تصوير مبالغ فى سلبيته.

ذلك أن هذه الدول العربية عانت فى الماضى ولا تزال تعانى حتى اليوم وبشدة، من سوء استغلال قضايا الأقليات فى الوطن العربي. وهى تخشى من توظيف هذه القضايا للإمعان في تمزيق العالم العربي وتفتيته، لذلك فإنها معذورة إذا ما شككت في إمكانية استخدام هذه الشرعة الدولية كغطاء لتبرير تدخلات محسوبة وربما مبرمجة، أكثر من استخدامها من أجل حماية الحقوق المشروعة لهذه الأقليات، على النحو الذي أثاره قانون الحريات الدينية الذي أقره الكونغرس الأمريكي منذ عدة سنوات والذي يعطى الإدارة الأمريكية صلاحية فرض عقوبات على أى دولة يتبين لها أنها تمارس أى شكل من أشكال الاضطهاد الديني.

والواقع أنه منذ أن اعتمدت أوروبا فى النصف الثاني من القرن السادس عشر سياسة على جذب المسيحيين فى العالم العربي ليكونوا قاعدة لها دون استشارتهم وحتى رغماً عنهم، تداخل الدفاع عن حقوق الأقليات بالسياسات الأوروبية الاستعمارية-النظام العالمي السابق- وهذا ما يحصل الآن أيضا من خلال محاولة ربط السياسات الأمريكية (النظام العالمي الجديد) بالدفاع عن حقوق الأقليات الإسلامية غير العربية كالأكراد والبربر- الأمازيغ - أو الأقليات العربية غير الإسلامية كالمسيحيين فى لبنان وفى الدول العربية. وبالتالي فإن التحفظ، وحتى السلبية التى قد تبديها دولة أو دول عربية وإسلامية من موضوع شرعة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حقوق الأقليات، مردها إلى هذا الربط، وليس إلى مبدأ الحق الذى تؤكده الشريعة الإسلامية وحق المواطنة فى الدول المعنية.

وفى عالم تتلاشى فيه الحدود السياسية وتتداخل فيه الثقافات الوطنية، فإن الحديث عن واقع التعددية الثقافية وانعكاساته سياسياً ووطنياً وبالتالي حقوقياً يستوجب التوقف ملياً أمام الأمور الآتية:

الأمر الأول هو تحول القضايا الداخلية الوطنية (مثل حقوق الأقليات وحتى الأفراد وحرية العبادة وسواها) إلى قضايا خارجية عالمية. وكذلك تحول القضايا العالمية (مثل السلام والتنمية وحركة رءوس الأموال والاستثمارات والخدمات وتبادل السلع) إلى قضايا داخلية تمس صميم الاقتصاد الوطنى والأمن الاجتماعي)

الأمر الثاني هو أن القرار الوطني فى دولة ما لم يعد ملكاً لأصحابه فقط. ولكن عملية اتخاذه، باتت جزءاً من عملية أوسع تلعب فيها عناصر ما وراء الحدود الوطنية دوراً أساسياً. وبالتالي فإن الممثلين المنتخبين المكلفين بتسيير وإدارة أمور شعب ما أو دولة ما، أصبحوا رهينة نظام عالمي له حساباته ومصالحه وقوانينه الخاصة التى لا تلتقي بالضرورة مع المحلي- الوطني منها، بل والتى كثيراً ما تتناقض معها أيضاً.

أما الأمر الثالث فهو انحسار فرص المحافظة على التنوع الثقافي وتآكل المساحات الوطنية التى توفر لهذا التنوع قوة استمراره. إن الشعور بالاختناق الذى بدأت تعانى منه ثقافات متعددة يعود إلى هيمنة ثقافة واحدة على العالم ومحاولة فرض قيمها وتعميم هذه القيم مقياساً للتخلف أو التحضر(اسبيرانتو ثقافية Cultural Esperanto) .

يقول المستشرق الإنكليزي مونتغمري وات فى كتابه "الفكر السياسي الإسلامي":

إذا ألقينا نظرة عامة على العلاقة بين الدين والسياسة، فإن من المفيد الاهتمام أولاً بموقع الدين فى حياة الفرد.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالنسبة للشخص الذى يشكل الدين عنده معنى خاصاً، وليس مجرد تعلق شكلي، يمكن التأكيد على نقطتين:

النقطة الأولي هي أن الأفكار التى تتضمنها ديانته ترسم له الإطار الثقافي الذى يحيط بنشاطاته وبأعماله كلها. ومن خلال هذه العلاقة تكتسب نشاطاته أهميتها. كما أن هذه العلاقة قد تؤثر بطرق معينة على البرنامج العام لحياته.

النقطة الثانية هى أن الدين من حيث إنه يؤدى بالمؤمن إلى وعى المضمون الأوسع الذى تقوم عليه الأهداف الممكنة لحياته، فإن من الممكن أن يولد -الدين- لديه الحوافز المحركة لسائر النشاطات التى يقوم بها.

وبالفعل فإنه من دون هذه الحوافز الدينية، لا يمكن القيام ببعض هذه النشاطات .

ومن خلال هاتين النقطتين – يضيف وات – يتبين لنا كيف أن الدين يحتل موقعاً مركزياً فى حياة الإنسان، ليس من حيث إنه يقرر الكثير من التفاصيل(مع أنه كذلك بالفعل فى بعض الحالات)، ولكن من حيث إنه يوفر للإنسان أهدافاً عامة فى الحياة، ويساعده على تركيز وعلى تجميع قواه من أجل تحقيقها.[٧]

---

(7)

Montogomery Watt, Islamic Political thought, Edinbugh Uni.Press,1968,P.28.
If we look more generally at the relation between religion and politics, it is helpful to consider first the place of religion in the life of an individual. In the case of a person to whom religion means something and is not a merely nominal adherence, two points may be emphasized. First, the ideas of his religion constitute the intellectual framework within which he sees all his activity taking place. It is from this relationship to a wider context that his activities gain their signifiance, and a consideration of the relationship may influence his general plan for his life in particular ways. Secondly, because religion brings an awareness of this wider context in which the possible aims for a man_s life are set, it may often generate the motives for his activity; indeed, without the motives given by religion some activities cannot be carried out. From these two points it is seen that religion has a central position in a man_s life, not because it determines many of the details(though in some cases it may), but because it gives him general aims in life and helps to concentrate his energies in the pursuit of these aims.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهذا يعنى أنه لا قيمة لحياة الإنسان إذا لم تكن له خلفية ثقافية يستمد منها معنى لحياته، وبالتالى فإن تذويب أى ثقافة خاصة هو تذويب للقيم التى تقوم عليها إنسانيته، وتدمير لها. وعندما يتداخل الدين مع الثقافة، يأخذ الدفاع عن الخصوصية الثقافية بعدا مقدساً على النحو الذى نشهده اليوم فى مواقع متعددة من العالم، بما فى ذلك-بل وخاصة-فى عالمنا.

فى الثقافة الإسلامية أن الله خلق الناس مختلفين إثنياً واجتماعياً وثقافياً ولغوياً. ولكنهم فى الأساس"أمة واحدة" كما جاء فى القرآن الكريم : " كان الناس أمة واحدة فاختلفوا"[٨] ، أي أن اختلافاتهم على تعددها لا تلغي الوحدة الإنسانية.

تقوم هذه الوحدة على الاختلاف وليس على التماثل أو التطابق. ذلك أن الاختلاف آية من آيات عظمة الله ومظهر من مظاهر روعة إبداعه فى الخلق. يقول القرآن الكريم:"ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن فى ذلك لآيات للعالمين"[٩]. والقاعدة الإسلامية كما حددها الرسول محمد عليه الصلاة والسلام هي أنه "لا فضل لعربي علي أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى". وبالتالي فإن الاختلاف العرقى لا يشكل قاعدة لأفضلية ولا لدونية. فهو اختلاف فى إطار الأمة الإنسانية الواحدة، يحتم احترام الآخر كما هو وعلى الصورة التى خلقه الله عليها .

إذا كان احترام الآخر كما هو لوناً ولساناً (أى إثنياً وثقافياً) يشكل قاعدة من قواعد السلوك الدينى فى الإسلام، فإن احترامه كما هو عقيدة وإيماناً هو احترام لمبدأ حرية الاختيار التى تعتبر عطاء إلهياً فضل الله به الإنسان الذى خلقه من طين على الملائكة الذين خلقهم من نار ونور، ثم إنه التزام بقاعدة عدم الإكراه فى الدين. وهى قاعدة جوهرية حيث الـــ"لا" هنا نافية وليست ناهية. بمعنى أنها لا

---

(8) سورة يونس الآية ١٩.

(9) سورة الروم الآية ٢٢.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعنى عدم إكراه الناس على الإيمان ولكنها تعنى أنه لا يكون إيمان بالإكراه . وهذا فرق كبير.

يقول القرآن الكريم :"لكل وجهة هو موليها"[١٠] . وفى ذلك إشارة واضحة إلى تعدد التوجهات. ويقول أيضاً :"وما بعضهم بتابع قبلة بعض"[١١] .

ذلك أنه مع اختلاف الألسن والألوان، كان من طبيعة رحمة الله اختلاف الشرائع والمناهج، وهو ما أكده القرآن الكريم بقوله:"لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً. ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة".

إن وحدة الجنس أو اللون أو اللغة ليست ضرورة حتمية لا يتحقق التفاهم بدونها. لذلك لابد، من أجل إقامة علاقات مبنية على المحبة والاحترام، من الحوار على قاعدة هذه الاختلافات التى خلقها الله، وأرادها أن تكون، والتى يتكشف للعلم أنها موجودة حتى فى الجينات الوراثية التى تشكل بعناصرها شخصية كل منا وتمايزاتها.

فى ضوء هذه المبادئ العامة التى تقول بها الثقافة الإسلامية، ليس صحيحاً أن الدول لا تقوم إلا على هوية واحدة. هناك دول انهارت مثل هايتي، أو تفتت مثل كوريا رغم وحدة الهوية واللغة والجنس.

وهناك دول قامت وازدهرت رغم تعدد هوياتها، كالولايات المتحدة مثلاً التى، رغم أن مجتمعها قائم على الهجرة، أى على تلاقى جماعات وافدة من أديان ومن ثقافات ومن أجناس مختلفة ومتباينة. فقد تراجعت عن تمسكها بشعار"القدرة الوطنية National Crucible " فى ثقافتها العامة. فالأسبانية كلغة وكلسان ثقافى بدأت تنافس الإنكليزية فى معظم الولايات الأمريكية. ولا تزال قضية ازدواجية

---

(10) سورة البقرة الآية ١٤٨.

(11) سورة البقرة الآية ١٤٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الولاء الوطنى لليهود الأمريكيين بين إسرائيل والولايات المتحدة قضية ساخنة وغير محسومة.

ولقد منحت مقاطعة كوبيك فى كندا حق استخدام وسائل قسرية لمنع سيطرة اللغة الإنكليزية فى المقاطعة على حساب اللغة الفرنسية التى تعتبرها المقاطعة لغتها الأم.

بل إن بعض الدول الأوروبية التى تبدو ظاهرياً موحدة الهوية لم تكن كذلك. فشعوب الغال فى فرنسا لم تصبح أسلاف الفرنسيين إلا بعد أن قررت ذلك كتب التاريخ الفرنسي. واليوم تعترف كل من فرنسا وأسبانيا بالثقافات الموازية فى مجتمعاتها وبأن لأصحاب هذه الثقافات هويتهم أيضاً. وفى المملكة المتحدة تبرز معالم الثقافة القومية للاسكتلنديين والويلزيين، بقدر ما تبرز مثل هذه المعالم لدى الفلمنك فى بلجيكا والكتالونيين فى جنوب أسبانيا والباسك فى شمالها.

ثم إن هناك دولاً منقسمة على ذاتها إثنيا(البوسنة)، ودينياً(أيرلندة الشمالية)، وقبائلياً(الصومال) بحيث إن تركيب هوية وطنية واحدة لأى منها لا يبدو مهمة ممكنة.

يقودنا ذلك إلى أمرين أساسيين :

الأمر الأول هو أن تحديد الهوية لم يسبق إقامة الدولة، إنما جرى ذلك فيما بعد، ومن خلال اللغة والثقافة العامة المعتمدة فى برامج التعليم والتربية.

الأمر الثانى هو أن وحدة الهوية الثقافية ليست شرطاً لا غنى عنه لوحدة الدولة.

فى ضوء هذه الإشكالية يمكن القول إن بناء الوطن لا يتطلب بالضرورة فرض هوية واحدة على جماعات منقسمة بعمق إثنياً أو دينياً، بل إن بناء الوطن يكون بإرادة صيغة العيش الواحد بين هذه الجماعات باعتماد ثقافة احترام الاختلافات والتباينات القائمة فيما بينها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن الإنسان حيوان اجتماعى والمحافظة على المجتمع هدف إنسانى سام. ولا يمكن المحافظة على وحدة أى مجتمع ما لم تشعر كل مجموعة فيه أنها تشكل حلقة فى سلسة واحدة. وإذا كان دور اللغة والثقافة هو تطويع هذه الحلقات حتى تبقى متداخلة ومتكاملة، فإن التعبير عن الخصوصيات الحميمة لكل مجموعة لغةً أو ديناً أو إثنية أمر ضرورى فى حد ذاته لإغناء الشعور بالذات وبما يعتز به من مميزات.

وبذلك يمكن تحقيق الهدفين غير المتناقضين فى وقت واحد، وهما المحافظة على وحدة السلسلة وتماسكها من دون إلغاء أى حلقة من حلقاتها. أن أى اضطراب أو أى معاناة تصيب أى حلقة تهتز لها حلقات السلسلة كلها. فالشعور المشترك لا يكون إلا إذا كانت الجماعات فى حالة تماس دائم بين بعضها بعضاً. فهى من جهة أولى تسعى دائماً للإعراب عن تمايزاتها الخاصة، وهى من جهة ثانية، تلتزم بسقف لممارسة هذا الحق الطبيعى بكيفية تحافظ فيها على الروابط التى تشدها إلى بقية الجماعات فى الوطن الواحد. تلك هى جدلية العلاقة بين التنوع والوحدة المجتمعية.

من السهل تركيب مجتمع متعدد أو متنوع على قاعدة "نحن" فى مواجهة الآخرين. إلا أن هذا المجتمع يبقى هشاً، سهل الاختراق، وسريع الانحلال. ومن الصعب – ليس من المستحيل – المحافظة على وحدة مجتمع متنوع على قاعدة التداخل والتكامل بين"نحن"و"هم". ومن مقومات هذه القاعدة إغناء الروابط المشتركة وتكثيفها وإبرازها واحترامها، من دون التنكر للخصوصيات مهما كانت نرجسية.

إن المسافة بين الخصوصيات الحميمة والجوامع المشتركة تجسرها ثقافة التعدد. وهى ثقافة يشكل الاعتراف بالآخر واحترامه والانفتاح عليه والتكامل معه عمودها الفقرى. تقوم ثقافة التعدد على نظام معرفي وقيمي ومفاهيمي مشترك أو على الأقل لا يتناقض مع النظام الذى تقوم عليه الخصوصيات الحميمة. ومهمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذه الثقافة هى هز الثوابت والمعتقدات والتصدى للمسلمات من اليقينيات الخاصة التى تتنافر مع الثوابت ومع المسلمات الوطنية المشتركة. وبالتالي منع انتصاب أسوار ثقافية أو عقيدية مقفلة على مفاهيم تمنع الاحتكاك بها، وتعطل عملية مقارعتها الحجة أو حتى مجرد وصول الضوء إليها.

إذا كانت خلفية التعدد الثقافي تجسد إرثاً من تراكمات الاستخفاف بالآخر، أو الحذر منه أو عدم الثقة به. فإن ثقافة التعدد تجسد على العكس من ذلك حالة انفتاح واحترام وثقة به. فهى بالتالى تشكل صمام الأمان للتعدد الثقافى، وضابطاً حكيماً لتجسدات هذا التعدد وتجلياته. ويبقى التعدد الثقافى مقبولاً فى المجتمع الواحد إذا توافرت له مظلة ثقافة التعدد.

ولكن إذا تمرد التعدد الثقافي على ثقافة التعدد، وإذا بادر إلى خرقها إنكاراً لها أو استعلاءً عليها، عند ذلك يستقوى التعدد على الوحدة المجتمعية ويتحول إلى مشروع انسلاخي مع وقف التنفيذ.

تقول وثيقة اليونسكو إن الحرب تبدأ فى عقول الناس. ولذلك تشدد المنظمة الدولية على أن الثقافة هى الوصفة الناجحة للسلام. يؤكد ذلك أن الحروب التى تفجرت خلال القرن العشرين أشعلتها صراعات حول العقائد والأفكار والهويات، وهو ما يلهب القرن الواحد والعشرين فى بداياته الأولى أيضاً.

بعد اندحار النازية والفاشية، وبعد سقوط الشيوعية تعتلي المسرح الصراعات الإثنية خاصة إذا كانت مرتبطة بخلفية دينية على النحو الذى يجرى فى أفريقيا، أو بخلفية لغوية على النحو الذى يجرى فى كندا وبلجيكا وأسبانيا وغيرها...

هناك اعتقاد مخادع بأن النقاء (الدينى أو العرقي أو اللغوي) كفيل بتحقيق السعادة والاستقرار والإزدهار. وأن التعدد هو بمثابة قنبلة موقوتة قابلة للانفجار وتدمير كل الإنجازات والإحلام. تطرح نظرية المجتمع المادي المتفلت من أى ارتباط عقيدى معادلة لفك الارتباط بين التقدم والنقاء وتقدم المادية اللاعقائدية على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أنها المدخل إلى السلام. فى كتاب"الحرب والقرن العشرين:دراسة فى الحرب والضمير المعاصر" للكاتب البريطانى كريستوفر كومر، مقدمة للدبلوماسي البريطاني المتقاعد فى القرن الأخير حملت معها الغربة والضياع. وجرى البحث عن الخلاص فى المطلقات، وفى الجماهير، وفى الحروب. وربما يكون من السهل إثارة مشاعر الخوف من الإسلام(رغم أن معظم المجتمعات الإسلامية غير ناجحة سياسياً واقتصادياً وهى بالتالي لا تشكل تهديداً يذكر) لمجرد أن الإسلام يمثل فكرة، فى الوقت الذى لا نملك نحن فيه أى فكرة.

إن من ايجابيات تحدى الأفكار المشوشة أن الثقافة والانفتاح على الآخرين يمكن أن يحررا الناس مما تختزنه، وهو فى حد ذاته السد الذى يقف فى وجه مجازر التطهير العرقى كما حدث فى أفريقيا(بورندي) أو التطهير الديني كما حدث فى البلقان(البوسنة) أو التطهير العرقي والديني معا كما حدث فى القوقاز(الشيشان). أو التطهير العرقي والديني معاً الذى يتعرض له اليوم الشعب الفلسطيني.

فى الأساس تؤكد المواثيق الدولية وفى مقدمتها ميثاق حقوق الإنسان على الحق الثقافي بما في ذلك حق التعليم، وحق المشاركة فى الحياة الثقافية انتاجاً واستهلاكاً، وحق الهوية الثقافية . هذا الحق الأخير وضع في الأساس لضمان حقوق الأقليات فى الإمبراطورية العثمانية المندثرة. ثم استخدم للمحافظة على شعوب وأعراق بدائية كان يخشى عليها من الانقراض أو التذويب خاصة فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وهو أخذ أبعاده الحديثة بعد أفول الاستعمار وحصول أمم كثيرة على استقلالاتها، وجدت هذه الأمم ان الاستقلال السياسى يبقى هلامياً ما لم يكن مقروناً باستقلال ثقافي يؤكد شخصية الأمة ويحفظ لها تراثها وتاريخها وخصوصياتها. ومع تصغير مساحة العالم من خلال التقدم التقني الذى حققته وسائل الاتصال والتواصل، فإن الإغراق الإعلامي- الثقافي يكاد يطغى على قوة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المناعة الذاتية لدى هذه الأمم للدفاع عن ثقافاتها وتقاليدها وبالتالي عن شخصياتها من حملات الغزو الثقافي التى تتعرض لها.

هناك تباين حاد فى وجهات النظر بين أصحاب نظرية الدفاع عن الحرية المطلقة لتدفق المعلومات، وأصحاب نظرية الدفاع عن حق المحافظة على الذات الثقافية.

حول إشكالية حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية

تشكل المعرفة المدخل الأساسي بل المدخل الوحيد إلى التنمية الإنسانية وكذلك إلى حقوق الإنسان. غير أن المعرفة فى الوطن العربي ليست على ما يرام، خاصة إذا اعتبرنا أنها عماد التنمية، وأن أهميتها فى عصر العولمة الذى يتسارع فيه التغيير التكنولوجي بشكل غير مسبوق كما جاء فى تقرير التنمية الإنسانية العربية[١٢] . فالمعرفة"سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصادات والبيئة السياسية والمجتمعات، وتنتشر فى جميع جوانب النشاط الإنسانى". ويشير هذا التقرير أيضاً إلى "أن البلدان العربية تواجه فجوة كبيرة فى المعرفة. ولن يكون من السهل التغلب عليها لأن المعرفة بمعناها الواسع، هدف متحرك، وحدودها فى توسع مستمر. وللتصدى لفجوة المعرفة هذه لابد من القيام بعمل متزامن فى ميادين ثلاثة مترابطة وقد تكون متكاملة هي : "استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها".

ويقدم التقرير تشخيصاً مقلقاً لحالة المعرفة فى الوطن العربي إذ يقول "إن قدرة البلدان العربية على الوصول إلى أحدث الابتكارات التقنية المتمثلة بتقنيات المعلومات والاتصالات واستخدامها محدودة جداً. إذ يستخدم شبكة الإنترنت ٠,٦% من السكان فقط. ويبلغ انتشار أجهزة الحاسوب الشخصي ١,٢% فقط.

---

(12) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبصورة عامة لا يزيد الاستثمار فى البحث والتطوير عن ٠,٥% من الناتج القومي الإجمالي، أى أقل من ربع المتوسط العالمي. فضلاً عن ذلك، وبينما يقع إنتاج الأبحاث العلمية فى المنطقة فى النطاق الذى بلغته البلدان الرائدة من البلدان النامية، فإن الخبرات العلمية الوطنية المستخدمة فى ذلك الإنتاج، يقل عن ذلك كثيراً".

ويدعو التقرير عن حق إلى معالجة هذه الحالة المرضية كأولوية لأن "أصحاب المعرفة والمجتمع الذى يقوم على المعرفة، كليهما، أهداف قيمة فى حد ذاتهما، كما أن المعرفة، وبوصفها قدرة إنسانية، ومؤشراً لتوسيع خيارات البشر، يتصلان بالنمو والعدالة الاجتماعية اتصالاً لا انفكاك منه. والفشل فى معالجة جوانب العجز فى القدرات يعطل التنمية الإنسانية بمعناها الأوسع. كذلك فإن الفشل فى تعزيز الإطار الضرورى لممارسة الحريات المتمثل فى حماية حقوق الإنسان يكبل الطاقة الإبداعية للعقول. إن العلاقة بين التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان بالغة الأهمية، فهما يعززان بعضهما بعضاً، حيث الحرية الإنسانية قاسمهما المشترك، فتخلق التنمية الإنسانية الإمكانية لممارسة الحرية من خلال توفير الإطار الضرورى لذلك. فالحرية ضامن للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، وغاية لهما".

فى ديسمبر/كانون أول ١٩٦٦ صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الشرعة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، والشرعة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واعتبرت الشرعتان نافذتين فى يناير ١٩٧٦.

وفى عام ١٩٨٦ تم إقرار الإعلان العالمى للحق فى التنمية. وهذا يعني إقراراً عالمياً بمحورية الإنسان فى التنمية. الأمر الذى يعيد النظر فى وسائل وفى أهداف التنمية بما يتوافق مع هذا التوصيف الجديد لها.

ولقد تكرس ذلك فى العام ١٩٩٣ فى فيينا حيث عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. فقد ربط إعلان فيينا بين منظومة حقوق الإنسان والديمقراطية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والتنمية، وأكد على اعتبار كل هذه الحقوق وحدة لا تتجزأ، يتوجب احترامها والالتزام بها. فالبند الثامن من إعلان فيينا يقول "إن حق التنمية يتمثل فى تحقيق المساواة فى الفرص للتمكن من الموارد الأساسية (التعليم –الخدمات الصحية- التغذية-المسكن-العمل).

وكذلك فى التقاسم المنصف والعادل للمداخيل. وأكـد الإعلان أيضـاً على[١٣] :

* كونية الحقوق وترابطها وتكاملها وعدم تجزئتها.
* أهمية الحق فى التنمية واعتباره حقاً عالمياً وجزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان.
* الشروط والظروف الضرورية لتثبيت الحق فى التنمية.
* سياسات إنمائية ناجحة وفعالة.
* علاقات دولية منصفة(قضية الديون الخارجية).

كما تم التركيز خلال المؤتمر علي :

* البعد البيئي للتنمية.
* مقاومة الفقر، باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان.
* الربط الصريح بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية.

ويلاحظ الدكتور عزام المحجوب فى ورقته[١٤] أنه"إذا انطلقنا من تعريف التنمية البشرية من حيث إنها عملية توسيع خيارات الناس، فلا بد أن نقر بأنه فى حالة افتقار الناس لحرية ممارسة الخيارات فقد تصبح عملية التنمية كلها زائفة،

---

(13) د.عزام محجوب، ورقة عمل حول علاقة التنمية بحقوق الإنسان فى (محسن عوض محرر، حقوق الإنـــسان والتنمية)، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، يونيو ١٩٩٩. ص ١٩٥.

(14) المرجع السابق – ص ١٩٧.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبالتالي فإن الحرية من منطق مضمون التنمية البشرية أكثر من مجرد هدف مثالي، فهى عنصر حيوي من عناصر التنمية البشرية.

وبالتالي يصبح الجهد المبذول من أجل تحقيق التنمية البشرية غير ذي جدوى إذا غابت بعض أو كل الحقوق الأساسية، ومن هذا المنطلق لا يمكن تصور استمرار التنمية على المدى المتوسط أو البعيد فى ظل تمادى وتفاقم مظاهر الفقر والحرمان والحيف الاجتماعي، وطالما بقيت الحدود والحواجز تقف أمام ممارسة الحريات الأساسية".

فى ضوء ذلك تساءل د.محجوب:"إذا أخذنا المشاركة كإحدى الآليات الأساسية لتحقيق حقوق الإنسان والتنمية فى نفس الوقت، وإذا توجهنا بالسؤال لسكان العالم العربي عن مدى مشاركتهم فى اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم ومستقبلهم، فلا شك أن نسبة كبيرة من السكان لن تعي عما نتحدث بالتحديد، بينما من يعي ما هو المقصود سيقررون أن مشاركتهم هامشية أو لا وجود لها علي الإطلاق. والمشاركة تصبح أكثر صعوبة عندما نتحدث عن مشاركة الفقراء، ففي المجتمعات التى تعاني من انتشار الفقر ومن التفاوت الحاد فى توزيع الدخل تكون آراء وتفضيلات ومصالح الأثرياء هي ما يؤخذ فى الاعتبار عند اتخاذ القرارات، فكيف إذن يكون شكل التنمية وقطاع عريض من السكان يكون هامشي التأثير؟

إلا أن الاستبعاد والجور على الحقوق الإنسانية لا يقتصر فقط على الفئات المستضعفة كالفقراء والنساء، ولكن هناك فئة أخرى من السكان تستبعد وتضطهد لمعتقداتها وأفكارها، ومن ثم يُحرم أفرادها من مناصب قيادية معينة وذات تأثير فى حركة الاقتصاد والمجتمع. ويعني ذلك حرمان التنمية من كفاءات كان يمكن أن تكون لها إسهامات جادة ومميزة فى مجالات النشاط الاقتصادى والاجتماعي والسياسي. ووضع أهل الثقة محل أهل الخبرة يقضي على إمكانات التقدم والتغيير، ويخلق مناخاً غير مؤات يسوده الارتكاز إلى أساليب التملق والنفاق والمحسوبية، بدلاً من عوامل الكفاءة والتمييز".

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لقد كان روجر أوين، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط فى جامعة هارفرد، على حق عندما قال[١٥] "إن تثبيت الفكرة العامة بأن العالم العربي أكثر غنى من كونه متطوراً"، ليست طريقة جيدة ومثيرة للانتباه فحسب بل إنها تلفت أيضاً إلى إساءة توزيع كبيرة للموارد النفطية.

ويؤدى المهمة ذاتها إلى حد كبير تسليط الضوء على حقيقة أن الموازنات العسكرية العربية شكلت ٧,٤ فى المئة من إجمالي الدخل المحلي في أواخر التسعينات، مقابل معدل عالمي لا يزيد على ٢,٤ فى المئة.

وتمثل مقارنات أخرى صيحات استنفار أكثر إلحاحاً. فهناك ادعاء تقرير التنمية الإنسانية العربية بأن نسبة مشاركة النساء فى برلمانات العالم العربي ٣,٥ فى المئة، أقل من مثيلتها فى إفريقيا جنوب الصحراء الكبري حيث تبلغ ٨,٤ فى المئة، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي حيث تبلغ ١٢,٩ فى المئة. وهناك المعلومة الأخرى المذهلة أكثر بأن العالم العربي كله يترجم ٣٥٠ كتاباً فى السنة، أى خمس العدد الذى يترجم فى جارته الأوروبية اليونان.

إن هذه الوقائع هى التى تفرض على الإعلام مسئوليات استثنائية سنتناولها فى الفصل التالي من هذه الورقة. فالتنمية تتطلب كما يقول الدكتور إبراهيم السوري فى تعقيبه على ورقة الدكتور محجوب [١٦] قدراً واسعاً من حرية التعبير وإبداء الرأى والمشاركة فى الأهداف المرسومة للتنمية والسياسات المتعلقة بها، ونقد ما هو سلبي منها وتعزيز السياسات الصائبة، وتحوير مساراتها إذا ثبت من واقع التطبيق أن سياسات التنمية المتبعة، رغم ما يبدو من صحتها نظرياً، قد تؤدى إلى انتكاسات تضر بعملية التنمية وتلحق الأذى بالأهداف المجتمعية، وهذا بدوره يقود إلى حرية المعرفة وتنويع مصادرها، وحق وصول جميع الناس إلى مختلف

---

(15) جريدة الحياة – ٢٠٠٢/١١/٢٠.

(16) د.عزام محجوب - ورقة عمل حول علاقة التنمية بحقوق الإنسان، حقوقالإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى-القاهرة-يونيو ١٩٩٩. ص ٢٢٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أشكال المعرفة، وحرية العمل بمقتضى هذه المعارف بما يعزز من قدرات المجتمع وينوع تجارب الإرادة، ويؤدى إلى اتساع التوق الإنساني إلى الإبداع والابتكار.

إن التركيز على رفع مستوى المعيشة، والارتقاء بالتعليم، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، والمشاركة فى الإبداع الثقافي، وحرية التنظيم، تمثل متطلبات أساسية لتكوين رأس المال الاجتماعي الذى يعطى التنمية نفساً طويل المدى يمكنها من الاستدامة وتحقيق غاياتها.

وتجاهل هذه العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يعني علمياً تقويض عملية التنمية بأسرها وانتكاسها، لأن إهمال هذه العوامل يسهم فى تكريس الظلم والتفاوت الاجتماعي، وتفاقم البطالة، وازدياد حدة الفقر واتساعه بما يطول شرائح واسعة من المجتمع وهذا بدوره يؤدى إلى إنكار حقوق الإنسان، الأمر الذى يعنى صعوبة الفصل بين الحقوق المدنية والحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية، حيث إن حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال مفهوم متكامل يشمل تلك الحقوق جميعاً واندماجها فى نسيج واحد لايمكن فصله.

حول دور الإعلام

نصت المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذى صدر فى العام ١٩٤٨ على أن"لكل فرد الحق فى حرية الرأى والتعبير، ويتضمن ذلك الحق، اعتناق الآراء دون أى تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وبثها بأى وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

أضافت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى هذا المفهوم الإنسانى لحرية الإعلام بعداً جديداً فى البيان الدولي الذى أصدرته فى العام ١٩٦٦. فقد تضمن البيان نصاً يؤكد على "أن الحق فى حرية التعبير يتضمن حرية البحث عن المعلومات والأفكار من كل نوع، والحصول عليها ونشرها دون أى اعتبار لأية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حدود سياسية وبالشكل الذى يختاره الفرد، سواء كان شفهياً أم كتابياً أم مطبوعاً أم متلفزاً أم بأي شكل آخر". ويمكن فهم الشكل الآخر أنه يعني الآن الإنترنت.

لا يستطيع الإعلام العربي أن يمارس رسالته فى الدفاع عن حقوق الإنسان العربي وعن حقوق الجماعات فى الوطن العربي إذا كان هو نفسه يفتقر إلى حقوقه الكاملة كما وردت فى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦.

فإذا كان الإعلام قد لاقي على مر الأجيال اهتماماً وتقديراً، فذلك لأنه قادر على أن يلعب الدور المؤثر والفاعل الذى يكبح جماح غطرسة السلطة والذى يعبر عن قناعات الناس ويدافع عن حقوقهم[١٧].

حتى أن الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون Thomas Jefferson كتب فى عام ١٧٨٧ قائلاً:"لو ترك لي الخيار بين أن تكون لنا حكومة من دون صحف، أو صحف من دون حكومة، فلن أتردد فى اختيار الثاني"[١٨] .

إن تأثير الإعلام على حياة الأفراد والجماعات، وكذلك على صناعة القرار وعلى التوازن الاجتماعي، هو فى تزايد متواصل.

منذ العام ١٩٢١ كان الصحفي الشهير والتر ليبمان Walter Lippman يردد:"أن الصور المتمركزة فى رءوسنا، تتشكل بصورة أساسية من الصور التى نحصل عليها من أجهزة الإعلام"[١٩] .

إن دور الإعلام فى تحديد القيم الاجتماعية، وتأثيره على طريقة فهم الحقائق وبلورة المقومات الاجتماعية، وقوته على إحداث التغيير واستيعابه، يجعل

---

(17) المؤرخ السياسي البريطاني بابينغتون ماكولاي Thomas Babington Macaulay هو أول من لاحظ أن جناح الصحفيين فى مجلس العموم البريطاني هو مقر"السلطة الرابعة". غير أن د.أحمد حسين الصاوي يـــذكر فى مقالة نشرت فى الدراسات الإعلامية العدد ٥٤ يناير- مارس ١٩٨٩ بعنوان قراءة فى ملف الصحافة المـــصرية" أن أول من ذكر هذه العبارة هو ادموند بيرك Edmond Burke.

(18) Into The News Room-Leonard R.Tell and Ron Taylor Prentice- Hall of India-1985.

(19) Walter Lippman(Public Opinion-NY Harcourt Brace 1922.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منه(من الإعلام) أداة لتكوين الرأى العام أكثر منه مجرد أداة للإعراب عن وجهة نظر الرأى العام.

المنظرون لا يزالون يختلفون حول ما إذا كان الإعلام يكون أو يعكس آراء وتطلعات الرأى العام. هذا الاختلاف قد يستمر عقوداً طويلة أخرى، ولكن لا يمكن الشك فى أن الإعلام هو أداة تغيير أساسية. فهو من جهة أولى يسفه قيماً وعادات وتقاليد، ويطرح من جهة ثانية مقومات جديدة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، ويروج لها. ومن خلال عملية التغيير هذه بشقيها، تتعدى مهمة الإعلام مجرد الإعراب عن وجهة نظر الرأى العام، وتصل إلى المساهمة بقسط كبير فى عملية تكوين الرأى العام.

من أجل ذلك، لا بد أن يتمتع الإعلام بكل أجهزته بقدر كبير من المصداقية التى تمكنه من أداء هذا الدور الهام والأساسي.

كان لابد من إلقاء الضوء على إشكالية المفاهيم المتعددة لحقوق الإنسان وحول جدلية علاقة حقوق الإنسان بالتنمية البشرية للحديث عن دور الإعلام العربي كراعٍ وحامٍ ومدافع عن الحقوق الإنسانية.

لقد بات معلوما أن عملية "التماثل" فى الإنسان لم تعد ممكنة نظريا فقط ولكن ممارستها بدأت فى المختبرات العلمية أيضاً، وذلك من خلال إعادة ترتيب مادة "د.ن.أ" الموجودة فى الخلية الحية والتى تحمل كل معادلات الوراثة والشخصية المميزة للفرد. فالعلماء أصبحوا اليوم قادرين على انتاج نماذج مماثلة تماماً على شاكلة التوائم. غير أن عملية التماثل السلوكي بدأت قبل ذلك بعقود عديدة. ليس من خلال إعادة ترتيب مادة "د.ن.أ" ولكن من خلال العقل. وليس فى المختبر ولكن من خلال الإعلام: السينما،التلفزة،الفيديو،الكومبيوتر، والصحافة.

إن للإعلام تأثيراً مباشراً على تكوين القيم وحتى العقائد لدى الإنسان. وتأثير الإعلام على العقول وعلى القناعات وعلى السلوك بلغ مستوى القدرة على رسم خطوط فاصلة بين الحق والباطل. بين الصحيح والخطأ. وبين المقدس وغير

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المقدس. إنه قادر على إعادة ترتيب سلم الأولويات الاجتماعية والاقتصادية، وحتى الفكرية لدى العامة، ولاسيما فى الدول النامية.

من هنا فإننا عندما نطرح موضوع حقوق الإنسان فإننا لا نستطيع أن نتجاهل دور هذه العوامل فى بلورة وفى تطبيق هذه الحقوق. لقد توسع مفهوم حقوق الإنسان كما يقول الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة:"من حقوق الفرد المدنية والسياسية إلى حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى حقوقه فى النمو فى كافة ميادين الحياة العامة بما في ذلك حقه فى العيش فى عالم صحي . ولذلك فإن العالمية أصبحت الأساس المركزي لنظام الحقوق".

لذلك، فإن تحديد فكرة حقوق الإنسان التى يمكن تطبيقها على كل إنسان أينما وجد، وبحيث تلتزم بها كل الدول وتحترمها كل المجتمعات أصبحت موضوع تساؤل كبير.

إن بعض دول العالم النامي فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بما في ذلك الدول العربية تدعو إلى الإقرار بوجود أولويات بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاجتماعية والثقافية من جهة ثانية. وهي تقول إن الحقوق المدنية والسياسية يجب أن تأتى بعد التطوير الاقتصادى. وهى تذهب إلى حد الاعتقاد بأن احترام هذه الحقوق هو نوع من الترف المدمر الذى لايمكن تحمله فى الوقت الذى تشق هذه الدول بصعوبة طريقها نحو الإنماء والتطور الاقتصاديين.

ولا ترى دول أخرى خاصة الدول الغربية ما يبرر هذا المنطق. فهي تؤكد على أن نوعية الجهد المطلوب للإنماء لا يمكن توفيره إلا من خلال إيمان المجتمع ودفاعه عن الكرامة الإنسانية. وإن احترام حقوق الفرد هي الطريق الأفضل لتفجير الطاقات الكامنة فى الفرد وتدعيم قواعد التزاماته. وتقول مجتمعاً محمياً ديمقراطياً يوفر أكثر من أي مجتمع آخر الاستقرار الذى لابد منه لأي عملية إنماء وتطوير.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يذكر الدكتور فكتور بلَه [٢٠] – مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية فى الدول العربية- إن اللجنة العالمية للثقافة والتنمية المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة واليونسكو، حددت دعامات أخلاقية خمس لتعزيز التعايش والتفاعل الحضاري بين الجماعات والشعوب. وهذه الدعامات هي:احترام حقوق الإنسان،إحلال الديمقراطية والمجتمع المدني،حماية الأقليات،الالتزام بتسوية النزاعات بالطرق السلمية، والمساواة بين الأجيال.

وإن أهم حقوق الإنسان مثلاً الحق فى الحياة وبالكرامة وبحرية المعتقد والتعبير، والحق بمعاملة عادلة من قبل السلطة والقضاء وما إليها. ولكنه يترتب على هذه الحقوق بالذات واجب كل فرد فى الحفاظ على حياة الآخر، والدفاع عن كرامته وعن حرية معتقده وتعبيره، والمطالبة له بمعاملة عادلة من قبل السلطة والقضاء، وإلى ما هنالك من واجبات". ثم يتساءل:"من هو فى موقع أفضل من أهل الإعلام والمثقفين للدفاع عن هذه الحقوق وحثَ فئات المجتمع كافة على الاضطلاع بهذه الواجبات؟ والشيء نفسه يقال عن إحلال الديمقراطية وحماية الأقليات والدفاع عن حق الشباب ببناء مستقبل أوطانهم على كل صعيد، وتسوية النزاعات بصورة عادلة وبالطرق السلمية.

ويقول د.بلَه:"من هذه المنطلقات تعمل اليونسكو، فى مختلف أنحاء العالم، على ترسيخ ثقافة سلام تغلب فيها قوة المنطق على منطق القوة، ويحترم فيها قبل كل شيء الحق بالحياة والكرامة. كما تعمل على ترسيخ حرية التعبير وحرية الصحافة، وتساهم فى تطوير وسائل الإعلام والممارسات الصحافية، لكى يؤدى الإعلاميون الدور المنتظر منهم كسلطة رابعة تمارس الرقابة على السلطات الأخرى وتوجهها لما فيه خير المجتمع والمواطنين".

---

(20) فكتور بلَه: من نصَ كلمة ألقاها فى افتتاح ورشة عمل حول دور الإعلام فى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بيروت، ١٩-٢٠ أكتوبر ٢٠٠٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويلاحظ الدكتور سليم الحص، رئيس الحكومة اللبنانية السابق، فى كلمة له ألقاها فى ورشة العمل ذاتها "أنه مع نهاية العقد الماضى وبداية الألفية الجديدة، بتنا وعلى مختلف الأصعدة والمستويات المحلية منها والعربية والعالمية أمام ظاهرتين حضاريتين، لهما دلالاتهما الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتهما على مسيرة ومسار الإنسانية والبشرية جمعاء.

الأولى ثورة المعلوماتية بمختلف أشكالها وتنويعاتها، وما نتج عنها من تخطي الحواجز والحدود بدون استئذان، وتجاوز المسافات المتباعدة واللامتناهية، من خلال التقنيات الإعلامية الجديدة متمثلة بالحاسوب والإنترنت ووسائل الاتصال وصولاً إلى المحطات التليفزيونية الفضائية، بحيث بات العالم بكامله قرية كونية واحدة، هذه الوسائل وفرت الآلية العلمية لإثراء وإغناء المعرفة وتبادل الهموم البشرية فى المجتمع الكوني.

والثانية تنامي حركة حقوق الإنسان على امتداد الكرة الأرضية متخطية الأجناس والأعراف والألوان، لتضع الإنسان أمام تحديات الواقع، وتعرَفه على حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتضع المجموعة البشرية بمواجهة مخاطر التسلح والحروب والعبث بالبيئة، وما ينجم عن ذلك من كوارث جديدة تهدد البشرية جمعاء.

صلة الوصل بين الإعلام وحركة حقوق الإنسان وثيقة لا تنفك عراها، تربطهما علاقة موضوعية، بحيث توفر الثانية مادة غنية وموضوعاً ثرياً فى مختلف المناحي الثقافية والاجتماعية والسياسية للأولى التى أمنت الآلية العملية لنشر هذه المفاهيم وتناميها فى مختلف المجتمعات.

فى ضوء الإشكالية المعقدة التى تتحكم فى بلورة مفاهيم حقوق الإنسان، وفى علاقة هذه الحقوق بالتنمية الإنسانية، تبرز أدوار رئيسية عديدة للإعلام.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا : على مستوى حقوق الإنسان :

يتحمّل الإعلام العربي المسئوليات التالية:

أ – مسئولية التعريف بالحقوق الإنسانية وإشاعة ثقافة احترامها والتمسك بها.

ب – مسئولية التوجيه للنضال ضد حجب أى حق أو تعطيله.

جـ- مسئولية التحريض على المطالبة بالحقوق المنتقصة.

د- مسئولية التنبيه إلى عدم التعسف فى استخدام الحق.

هـ- مسئولية التربية على احترام الحقوق الإنسانية للآخر، فرداً كان أو جماعة.

ثانيا : على مستوى حقوق الجماعات :

الأمة العربية أمة واحدة، ولكنها تتميز بتعددية دينية وثقافية غنية. فهناك عرب غير مسلمين وهناك مسلمون غير عرب ولكل جماعة حقوقها. إن ثقافة احترام حقوق هذه الجماعات الدينية أو الثقافية أو الإثنية التزاماً بالمواثيق الدولية وبالشريعة الإسلامية ذاتها، يفترض أن تكون فى مقدمة مسئوليات الإعلام العربي.

الأمر الأول : هو احتمال الاستغلال الخارجي لمعاناة أو حتى لشكاوى هذه الجماعات، كما حدث مراراً فى القرنين الماضيين التاسع عشر والعشرين، وكما يحدث اليوم ولو بأشكال وبوسائل مختلفة.

الأمر الثاني : هو سوء فهم المجتمعات العربية للمطالب الدولية بوجوب احترام حقوق هذه الجماعات إذا ما تعرَضت للانتهاك أو للانتقاص على أنه تدخل فى الشئون الوطنية الداخلية، فى الوقت الذى يكون منطلقاً من المطالبة بالالتزام بالمواثيق الدولية. ذلك أن الانتهاك للحقوق المقرَرة في مواثيق وفي شرائع دولية وليس الدفاع عنها، هو تجاوز للسلطة وخروج عن الشرعية الدولية.

إن مسئولية الإعلام العربي هنا بالغة الدقة. فهو من جهة أولى معنى بالدفاع عن حقوق الأفراد والجماعات، وهو معنى من جهة ثانية بالدفاع عن السيادة العربية الجماعية وعن سيادة كل دولة عربية من أى تدخل خارجي، ومن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أى محاولة لتوظيف الخلافات الداخلية فى عملية ابتزاز سياسي بيد أى قوة أو منظومة من الدول الأجنبية.

من هنا فإن الإعلام العربي عندما يبادر إلى الدفاع عن الحقوق الإنسانية المحددة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٩٤٨ أو عن حقوق الجماعات المحددة فى إعلان حقوق الأقليات ١٩٩٣، أو فى سواهما من المواثيق الدولية الأخرى فإنه يمارس دور الضمير الوطنى والقومي ويحصر المعالجة-كما المعاناة-بالداخل الوطني والقومي وبالتالي يقطع الطريق أمام التدخل الخارجي.

ثم إن من مسئوليات الإعلام العربي أن يبيَن أن الانتهاكات التى قد تتعرَض لها حقوق جماعات إثنية أو دينية فى الوطن العربي ليست موجهة إلى هذه الجماعات لاختلافها الإثني أو الديني، ولكن لأن الانتهاك من حيث المبدأ مصيبة عامة تنزل بكل المواطنين من كل الأديان والإثنيات. وبالتالي فإن مسئولية التصدي لها هي مسئولية وطنية وجماعية، وليست وظيفة طارئة لقوى خارجية تجد فيها مدخلاً خلفياً للتسلل إلى عقر الدار.

ثمة حقوق مغيبة فى بعض بلدان الوطن العربي بما فيها حق المشاركة السياسية وحق المشاركة فى التنمية، وثمة حقوق منتهكة ومنها حق التعبير عن الرأى وحق ممارسة العقيدة بكل حرية. ويصيب التغييب والتمييز كل فئات المجتمع دون استثناء. ومن مهمة الإعلام العربي التعرَض لهذا الواقع استحضاراً لما هو مغيَب، وتكريساً لما هو منتهك، ليس فقط دفاعاً عن حقوق إنسانية مقدسة، إنما دفاعاً عن وحدة المجتمعات العربية أيضاً وقطعاً للطريق أمام أصحاب النوايا السيئة من الذين يبحثون عن أى مبرر للتدخل فى الشئون الداخلية العربية.

إن بعض المجتمعات العربية تعانى ليس فقط من انتهاك حقوق إنسانية، بل تعانى كذلك من فرض حظر على حمايتها ومن تعطيل عمليات التعريف بها. كما أن ثمة مجتمعات تعانى من تشريع أو من عدم تنفيذ ما يشرع. وتشترك هذه المجتمعات جميعها فى تغييب المسئولية والمحاسبة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذا الواقع الأليم والمحزن يلقي على عاتق الإعلام العربي مسئولية كبيرة ليس من حيث إنه معبر عن الرأى العام فحسب، ولكن من حيث إنه مكون للرأى العام وممسك بيده إلى ما هو حق له.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعقيب/ الأستاذ حسن حامد

رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون

بداية أشكر للمنظمة العربية لحقوق الإنسان دعوتي للمشاركة في هذه الندوة القيمة التى تعنى بموضوع حقوق الإنسان والإعلام فى الوطن العربي كما أشكر لها مجهوداتها المتواصلة لرفع الوعي بحقوق الإنسان فى الوطن العربي، وأقدر لها إدراكها الواعي لأهمية دور الإعلام فى هذا المجال.

كما أشكر الكاتب والمفكر الكبير الأستاذ "محمد السماك" على الورقة القيمة التى تقدم بها فى هذه الندوة، والتى راعى فيها الإحاطة بمختلف جوانب إشكالية الإعلام وحقوق الإنسان فى الوطن العربي.

لقد أفرد الأستاذ "محمد السماك" مساحة كبيرة لتناول حقوق الإنسان من المنظور الديني وفق ما أوردته الشريعة الإسلامية. فبداية من تكريم الإسلام للإنسان الذى خلق فى أحسن تقويم، وصور في أحسن صورة، وسخر له ما فى السماوات والأرض، وهو ما يعكس القيمة الرفيعة للإنسان، كما يقول الكاتب بحق، فى قضايا الحريات والحقوق معاً وعلى الصعيدين الفردي والمجتمعي، وفي توازن دقيق بين الضوابط السلوكية الدينية والأخلاقية والمعاملاتية لهذه الحريات والحقوق.

وقد وضع الكاتب يده على نقطة أساسية وجوهرية فى التفريق بين الفكر الإسلامى والفكر الغربي فيما يخص الإنسان.. فأين هذا التصور الإسلامي للإنسان من تصور الفيلسوف "هوبز" الذى حقر الإنسان ووضعه فى الدرك الأسفل من المخلوقات.. فهو شرير متوحش متعطش للسفك والقتل .. أو من نظرية النشوء والارتقاء التى حقرت من شأن الإنسان، وجعلته حلقة فى سلسلة تأتي تالية للقردة العليا.

فالفارق شاسع بين كلا الموقفين، ولكنه أكثر اتساعاً حين نأتي إلى المواقف المعاصرة لأصحاب كلتا النظرتين. فنجد- وللعجب الشديد- أن من ينطلق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من نظرة التحقير والدونية للإنسان هو الذى يرفع لواء حقوق الإنسان ويدافع عنها ويسعي إلى تطبيقها داخل مجتمعه، بل ويتجاوز ذلك إلى محاولة فرضها على المجتمعات الأخرى حتى ولو تم ذلك رغم أنف أفراد تلك المجتمعات. بينما نرى أن أولئك الذين كانت منطلقاتهم تنبع من نظرة السمو والتبجيل للإنسان، يقفون موقف الاتهام، إن لم يكن الإدانة، من انتهاك حقوق الإنسان ... وهم في أغلب – إن لم يكن فى كل – الحالات في وضع الدفاع عن النفس، ولكن الدفاع غالباً ما يكون عملية شاقة وصعبة المنال، وذلك لأسباب عديدة أهمها:

- أن هناك فجوة كبيرة بين المنطلقات الأساسية التى رسمها الدين الإسلامي الحنيف، وبين الممارسات الفعلية التى تتم على أرض الواقع.
- أن القدرات الاتصالية للدول الإسلامية تقصر كثيراً عن الوفاء بمتطلبات شرح أبعاد قضاياها الفكرية ومرتكزاتها العقائدية، التى تشرح وتفسر مواقفها المختلفة من كافة القضايا المثارة على الساحة الدولية، والتى تتعلق بحقوق الإنسان.

وقد ورد في الورقة القيمة التى بين أيدينا نماذج صارخة لمواقف شتى تستخدمها الدول الإسلامية وتترك الانطباع الخاطئ عن الدين الإسلامي الحنيف، بينما الواقع الفعلي يشير إلى أن الدين يستخدم فى معظم هذه الحالات كذريعة لتغطية مواقف سياسية أو أوضاع داخلية خاصة بكل منهما.

وهو ما تجلى فيما أورده الكاتب حول تحفظات الدول الإسلامية المختلفة على وثيقة حقوق الطفل، مما ترك الانطباع بأن الشريعة الإسلامية لا تحترم حقوق الطفل، أو كأنها غير معنية بهذه الحقوق. بينما واقع الأمر أن حقوق الطفل في الإسلام سابقة لمولده. فهي تبدأ بحصر العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة بالزواج الشرعي واختيار الزوج والزوجة من ذوي الخلق الحسن وتحريم الإجهاض، وتمتعه – أى الطفل – وهو جنين بحق التملك والإرث. إلى آخر ما أوردته الورقة من حقوق نستطيع أن نباهي وأن نفاخر بها، وأن نركز عليها فى معرض دفعنا لاتخاذ مواقف مختلفة عن تلك التى ينادي بها الآخرون. فالفارق شاسع وكبير بين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

واقع الأسرة المفككة والتعرض للعنف وثقافة العنف ونشوء الأبناء في أسـرة الأب الواحد أو الوحيد بل وفي أسرة من الشواذ فى بعض الأحيان، وبين من يتربى فـي أحضان أسرة سوية تراعي حقوق الأبناء قبل حقوق الكبار.

وينقلنا ذلك مباشرةً إلى أن هناك فجوة بين الواقع العملـي وبـين صـورة مجتمعاتنا لدى المجتمعات الغربية.

وقد أصبحت هذه المسألة من القضايا الهامة التى تحتل مساحة كبيرة مـن اهتمامات العرب والمسلمين بعد أحداث سـبتمبر ٢٠٠١ فـى الولايـات المتحـدة الأمريكية، والتى أوضحت أن هناك أزمة اتصال تصل إلى حد المأساة بيننا وبـين الآخر.

فالصورة التى كرسها الإعلام الغربي على مدى سنوات طويلـة للعـرب والمسلمين أسهمت وتساهم فى تكريس نمط التخلف والرجعية والاسـتبدادية وكـل الصفات غير الحميدة التى تلصق بنا كأفراد وكمجتمعات.

ويدفعنا ذلك إلى طرح السؤال التالي: هل الإعلام العربي عاجز عن القيام بمسئولياته تجاه الدفاع عن الحقوق العربية؟

وهل يتمتع هذا الإعلام بالقدر الكافي من الحرية التـى تكفـل لـه القيـام بواجباته تجاه المجتمع المحلي وتجاه المجتمع العالمي فى العديد من القضايا وفـي مقدمتها قضية حقوق الإنسان.

حرية الإعلام

إن أول ما ترتبط به قضية الإعلام وحقوق الإنسان هـى قـضية حريـة الإعلام، فلكي أدعم حريات الآخرين يجب أولاً أن أحصل على حريتي ولكـن مـا المقصود بحرية الإعلام؟

إن حرية الإعلام- على إطلاقها- مسألة نسبية، فعملياً لا يوجـد فـي أى مكان ولا في أية دولة- مهما وصل رقيها في سلم الحريات- ما يمكـن أن يطلـق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عليه إعلاماً حراً، فإذا كان البعض يأخذ على بعض المجتمعات العربية سيطرة الحكومات على الإعلام، فإننا نجد في أكثر الدول تقدماً وحرية قيوداً وسيطرة من نوع أو أنواع أخرى تتمثل أحياناً فى مصالح رءوس الأموال وأحياناً فى جماعات الضغط السياسية والاقتصادية، كما نجد أحياناً تعتيماً إعلامياً متعمداً.

وفي ظل صعوبة أو استحالة وجود إعلام حر بنسبة مائة بالمائة، يصبح الضمير الإعلامي هو الفيصل فى العملية الإعلامية، ويصبح إيمان رجل الإعلام برسالته وإدراكه لدوره ومسئوليته هو الأكثر أهمية، وعلى قدر ما يقترب رجل الإعلامى من تحقيق المتطلبات الأخلاقية في رسالته الإعلامية، بقدر ما يقترب من تقديم أفضل ما يمكن لأداء رسالته، ومن تلبية متطلبات حقوق الإنسان.

أولاً: إشكالية مفاهيم حقوق الإنسان

إن الاتفاق حول مفاهيم لحقوق الإنسان يمثل مشكلة حقيقية للعاملين فى الحقل الإعلامي. حيث تبرز الاختلافات حولها باختلاف المصالح والتوجهات، الأمر الذى يؤدي إلى الخلط العشوائي أو المتعمد في هذه المفاهيم.

ونحن نرى كل يوم خلطاً كبيراً فى مفاهيم من الواجب أن تكون واضحة تماماً، كالخلط بين الإرهاب وحق الشعوب فى مقاومة الاحتلال، أو بين حق الإنسان فى العيش فى بيئة نظيفة وبين حقه فى التنمية واللحاق بركب الصناعة، أو بين حقه فى بيئة آمنة وحقه فى التسلح أو البحث العلمي، أو بين حق الشعوب فى الديمقراطية وحق الحكومات فى الحفاظ على الأمن القومي، أو بين حق المجتمع الدولي فى التدخل فى شئون دول ذات سيادة لإقرار الحريات بها وحق هذه الدول فى الحفاظ على سيادتها.

وكما يلعب الإعلام دوراً حاسماً فى الترويج لهذا الخلط، فإنه – وعلى الجانب الآخر - يلعب دوراً هاماً وضرورياً في فض الاشتباك.

إن هذه معضلة أخرى وتحد جديد أمام الإعلام العربي فى مجال معالجته

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لمسألة حقوق الإنسان، تحتم عليه الدخول بقوة فى مجال توعية الإنسان بحقوقه بشكل موضوعي ومحايد لا تداخله الأهواء والمصالح، ويحفظ التماسك القومي والوطني للبلدان العربية، ويواجه فى الوقت ذاته محاولات استغلال مسألة حقوق الإنسان- من جانب الإعلام الخارجي- لزعزعة الاستقرار فى بعض الدول العربية أو إشاعة الفتن الطائفية داخلها.

واقع الإعلام العربي ومسألة حقوق الإنسان

إن المتابع لواقع الإعلام الآن لا يمكن أن يتجاهل القفزة الهائلة التى قفزها فى اتجاهات عديدة أهمها التطبيقات التكنولوجية الموجودة في وسائل الإعلام العربي، وإفادتها من التطورات التكنولوجية فى مجال الإعلام العالمي.

فسماؤنا العربية تزخر بالعديد من القنوات والمحطات الفضائية، وقد أدى ذلك إلى عدة نتائج إيجابية لا يمكن إغفالها فى مجال حقوق الإنسان لأنها تسير فى اتجاه مؤازرة تلك الحقوق.

فلقد أصبحنا نخاطب بعضنا البعض كدول عربية، وأصبح البعد العربي فى الفضائيات العربية موجوداً بعد أن كان كل إعلام محلي يخاطب مواطنيه.

ووجود العشرات من القنوات الفضائية العربية أدخل عنصر المنافسة بينها لتلبية الاحتياجات الإعلامية للمشاهد العربي، فأصبحت تتبارى فى نقل الأخبار والأحداث والتحليلات فى جميع الشئون، فتحقق للمواطن حقه الإعلامي الأصيل في أن يعلم وأن يعلم عنه.

كما أتاحت التكنولوجيا الحديثة فترات طويلة من البث المباشر للبرامج وأتاحت الفرصة للمشاهد للمشاركة في الموضوعات المختلفة بالرأي والنقد والتحليل، وهذا حق آخر للمشاهد وهو التعبير بحرية عن آرائه ومعتقداته من خلال أحد أهم وسائل الإعلام، وبهذا قضى هذا التطور على الأشكال التقليدية الخطية للعملية الاتصالية. فأصبح الاتصال وبشكل عملي عملية دائرية من الاستقبال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والإرسال. صحيح أنه لم يصل في هذا المجال إلى الدرجة المطلوبة ولكنه بـــالقطع قطع أشواطاً بعيدة نحو الهدف.

كما أتاحت التكنولوجيا الرقمية(الديجتال) إمكانية إرسال عـــدد كبيـــر مـــن القنوات المتخصصة لكل فئة من فئات المجتمع مما سهل وصول الرسالة الإعلامية إلى جمهورها المستهدف، فأنا أخاطب الطفل بمفرداته وكـــذلك المـــرأة والإنـــسان المثقف والأقل ثقافة وأعطي لكل فرد قدراً كافياً من احتياجاته الإعلامية.

أكثر من ذلك ومع دخول عصر التليفزيون "الكابلي" والتليفزيون "التفاعلي" أصبح المشاهد هو البطل، فهو الذى يختار المواد التى يرغب فى مـــشاهدتها، كمـــا يختار التوقيت المناسب له، بل وعما قريب سوف يضع المشاهد لنفـــسه الخريطـــة البرامجية التى يشاهدها بعد أن كان متلقياً لما يقدم له.

واعتقد أن هذا التطور فى حد ذاته يعتبر نصراً فى حـــق المـــواطن فـــى الحصول على المعلومات التى يرغب هو فى الحصول عليها، وهـــو مـــا ســـيؤدي بالتدريج إلى تعوده على الاختيار، وهى مهارة لا تكتسب إلا بالمران، ولابـــد مـــن النظر إليه على أنه إنسان ناضج لا ينبغي فرض الوصاية عليه في كل ما يختار.

وأعلم أن المشاهد سوف يخطئ ويصيب حتى يصل إلـــى اكتـــساب هـــذه المهارة ولا يجب أن نخشى من تعرض الإنسان فى البلدان العربية لهـــذا الفـــيض الهادر الوافد عبر الحدود بعد سقوط الحواجز والجدران وانفتاح الـــسماوات علـــى مصراعيها.

الإعلام العربي فى ظل التدفق الإعلامي الوافد

فى ظل هذا السيل الجارف من الحريات الإعلامية، ماذا يبقـــى لنـــا مـــن أدوار للإعلام الوطني فى الدول العربية.

الحقيقة أن هذه التطورات التكنولوجية تلقي على عاتق الإعلام الوطني فى الدول العربية مسئولية جديـــدة هى مسئولية تحضير المشاهد العربي ثقافياً وفكرياً

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لكي يكون قادراً- هو بذاته- على الانتقاء والتفريق بين الغث والسمين مما يعرض عليه عبر قنوات الفضاء، ولا يتأتى ذلك- في الحقيقة – إلا بأن يقوم الإعلام بدوره فى التنشئة الاجتماعية والثقافية والفكرية، وهو – أعني الإعلام العربي- مطالب دائماً بمواصلة تقديم البدائل الإعلامية العربية القوية للمشاهد.

ثانياً: إشكالية العلاقة الجدلية بين التنمية وحقوق الإنسان

أما بخصوص مسألة العلاقة الجدلية بين التنمية وحقوق الإنسان وأيهما يسبق الآخر وعلاقة كل ذلك بالإعلام، فإنها بحق الإشكالية الكبرى التى تحتاج منا إلى وقفة تأمل.

ويتعلق بهذا الموضوع ما أشار إليه الأستاذ السماك فى ورقته عن الجدل الدائر حول أولويات حقوق الإنسان بين وجهتي النظر الغربية والعربية.

ففي حين يرى الغرب أن حقوق الإنسان هى القاطرة التى يجب أن تتقدم عملية التنمية. فإن العالم النامي- بما فيه الدول العربية- يرى أن التمتع بحقوق الإنسان السياسية والمدنية يجب أن يأتي بعد التنمية الاقتصادية.

والحقيقة أن هذه المسألة تبدو في غاية الدقة وتدعو إلى الحيرة، ولكن هذه الحيرة وذلك الارتباك يمكن أن يزولا إذا ما أخذنا فى الاعتبار الخصوصية الثقافية والفكرية للمنطقة العربية بثقافتها وهويتها الخاصة، وارتباطها الوثيق بأعراق وأعراف ومثل وقيم تنطلق من منابع الأديان السماوية التى تعتبر مرجعية أولى وأساسية في قبول أو رفض كل متغير وجديد.

أريد أن أقول هنا إن النموذج الغربي لحقوق الإنسان ليس بالضرورة هو النموذج الأمثل للشعوب العربية، فالعالم العربي يستند إلى خلفية ثقافية ودينية وموروث حضاري كبير يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند الحديث عن حقوق الإنسان، وليس معني ذلك أننا نرفض النموذج الغربي جملة وتفصيلاً وإنما نتعامل بنظرة انتقائية بما يتواءم مع تراثنا الثقافي والديني.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإعلام العربي وحقوق الإنسان والديمقراطية

ومن ناحية أخري، فإن الإعلام الحر - تجاوزاً – يحتاج بالضرورة إلى وجود ديمقراطية، ولكن ديمقراطية الإعلام دون ديمقراطية سياسية حقيقية تنتج ظاهرة صوتية ومسخاً مشوهاً يدعو إلى الرثاء، ناهيك عن فقدانه لأي قدرة على لعب دور فى التنمية أو التعبير الحقيقي عن الحريات.

وهذا يقودنا إلى التساؤل المطروح حول العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والتنمية وأيهما يسبق الآخر.

وبالنظر لخصوصية العالم العربي يكون الإصلاح السياسي وحده غير آمن، ويكون الإصلاح الاقتصادي وحده غير كاف. ويكون الإصلاح الإعلامي مكلفاً بلعب دور طليعي فى قيادة وارتياد الطريق أمام الرافدين السياسي والاقتصادي، بما يحقق قدرة الجماهير على استيعاب وتبني الإصلاحات المنشودة، وبما يحقق النهوض بحقوق الإنسان فى هذه المجتمعات.

كما أن الإعلام العربي فى الوطن العربي يواجه وضعاً حرجاً يضعه بين شقي الرحى، بين أن يكون إعلاماً حراً تماماً بالمفهوم الليبرالي الغربي لا يقيده قيد ليعبر عن أحلام الجماهير العربية ويحقق طموحاتها الإعلامية، وبين أن يكون إعلاماً مسئولاً يأخذ فى اعتباره الأبعاد الثقافية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية لشعوبه.

وأعتقد أن الدمج بين هذين الاتجاهين يمكن أن يفرز إعلاماً عربياً ناجحاً. وأرجو ألا يعتقد أحد أنني أتحفظ على حق الجميع بكل الفئات والاتجاهات فى الحصول علي كامل حقوق الإنسان كما أوصت بها الوثائق والمواثيق وأوصت الندوات والمؤتمرات في هذا الصدد، بل العكس تماماً، ولكننا نريدها حقوقاً قوية تستند إلى ديمقراطية راسخة ومكتسبات تراكمية وفهم لثقافة الاختلاف وقبول الآخر. ودون أن تفضي من حيث لا نقصد إلى المساس بالثوابت القومية وحقوق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأمة في أوطانها وفي وحدة أراضيها وحفاظها علـــى هويتهـــا الوطنيـــة وأمنهـــا القومي.

وهنا يبرز دور الإعلام العربي فى تهيئة الشعوب العربية لممارسة حقوقها وذلك بمساعدتها على التخلص من آفاتها الاجتماعية والاقتـــصادية. وبتحـــضيرها فكرياً وثقافياً لتقبل جرعات إضافية من الحقوق.

فتحفيز الجماهير العربية للقضاء على الأمية، ورفع وعيها الصحي، وحثها على المشاركة السياسية والإدلاء بأصواتها فى الانتخابـــات المختلفـــة، والتعريـــف بحقوقها السياسية والاجتماعية.. كل ذلك يصب فى النهاية في صالح حقوق إنـــسان قوية تستند إلى ممارسات واعية لهذه الحقوق.

ثالثا: إشكالية دور الإعلام في الدفاع عن حقوق الإنسان والتربية على التمسك بها

أعود وأقول إننا فى هذا الصدد بجب أن نوائم ونأخذ فى الاعتبـــار قـــدرة المواطن العربي على ممارسة هذه الحقوق بـــوعي وإدراك، واستحـــضاره للوجـــه الآخر للحقوق وهو الواجبات المقابلة لها في آن واحد. وأن نبدأ من القاعدة الشعبية العريضة بهدف إعدادها ثقافيا وفكرياً وبشكل متدرج، وصولاً بهـــا إلـــى ممارســـة حقوقها السياسية والمدنية بشكل كامل.

وأرجو أن أكون قد وفقت فى التعبير عما يدور في خاطري من آراء إزاء هذا الموضوع البالغ الأهمية، وأشكر حضراتكم على حسن المتابعة.

واسمحوا لي فى النهاية أن أقترح عدداً من التوصيات التى يمكن أن تسهم فى النهوض بالدور الإعلامي فى تعزيز ومساندة جهود المنظمة فى مجال حقوق الإنسان:

- فتح قنوات اتصال وتنسيق بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبـــين هيئات الإذاعة والتليفزيون فى الوطن العربي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الدعوة لوجود استراتيجية إعلامية عربية لحقوق الإنسان يتم تنفيذها بالتعاون بين المنظمة وهيئات الإذاعة والتليفزيون العربية من خلال اتحاد إذاعات الدول العربية، على أن تكون هذه الاستراتيجية نابعة من واقعنا العربي والخصوصية الثقافية والحضارية لشعوبنا.
- أن تعمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان كهمزة وصل بين وسائل الإعلام العربية من جهة وبين المنظمة الدولية لحقوق الإنسان من جهة أخرى عن طريق إمداد المنظمة لوسائل الإعلام بما يستجد في هذا الصدد.
- تنفيذ برامج توعية بحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام العربية بحيث تقدم المنظمة المعلومات وتوفر وسائل الإعلام الإمكانات والكوادر الفنية لتنفيذ مثل هذه البرامج.
- أدعو نفسي وأدعو زملائي رؤساء هيئات الإذاعة والتليفزيون العربية إلى الاستعانة بخبراء حقوق الإنسان في المنظمة عند وضع السياسات والخطط الإعلامية لهيئاتهم.
- أن يتم بالتعاون مع المنظمة عقد دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان للعاملين في الحق الإعلامي في الوطن العربي لرفع وعي القائمين على الرسالة الإعلامية في هذا الصدد.

وختاماً

أرجو أن أكون قد أسهمت إسهاماً متواضعاً في هذه الندوة متمنياً أن تتحد الجهود والإسهامات من أجل الوصول إلى إعلام مسئول ينبع من الجماهير العربية ويصب في صالحها من أجل التأكيد على المزيد من مكتسبات حقوق الإنسان في منطقتنا العربية.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعقيب/ الدكتورة عواطف عبد الرحمن

الأستاذ بكلية الإعلام – جامعة القاهرة

قدم الأستاذ "محمد السماك" ورقة شاملة عن حقــوق الإنــسان والإعــلام تضمنت ثلاثة إشكاليات متداخلة ضمت:

(١) الإشكالية المتعلقة بمفاهيم حقوق الإنسان.

(٢) الإشكالية الخاصة بالعلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

(٣) الإشكالية الثالثة تتعلق بالإعلام ودوره فى نشر ثقافة حقوق الإنسان.

يتضمن تعليقي

(١) الإشكالية الخاصة بمفاهيم حقوق الطفل.

(٢) الإشكالية الخاصة بحقوق الجماعات وعلى الأخص الحقوق الثقافية.

(٣) الإشكالية الخاصة بحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية مع التركيــز علــى المعرفة وكيفية التصدي لها.

(٤) الإشكاليات المتعلقة بدور الإعلام فى نشر ثقافة حقــوق الإنــسان مــع التركيز على مفهوم الحق فى الاتصال ومــستوياته وإطــاره التطبيقــي بالنسبة للإعلاميين والجمهور.

فيما يتعلق بالإشكالية الأولى الخاصة بمفاهيم حقوق الطفل أشــار الباحــث باستفاضة إلى الوثيقة الخاصة بحقوق الطفل التى صدرت عــام ١٩٨٩ وتحفظــت عليها ١٢ دولة إسلامية فيما يتعلق بحقوق الطفل فى إطار العائلة وموضوع التبنــي والمواد التى تتناقض مع الشريعة الإسلامية وهنا لنا وقفة وعندما نتعرض للإطــار التطبيقي للشريعة إسلامية نلاحظ أن معظم ما تنص عليه من حقوق الطفــل غائبــاً ومغيباً فى العالم العربي الإسلامي إذ يتعرض الطفل في معظــم الــدول العربيــة والإسلامية إلى الحرمان الجزئي والمطلق من حقوقه الأساسية وأهمها الحــق فــى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأمان الأسري بسبب غالبية الطابع التسلطي الأوتوقراطي في التربية الأسرية وعدم عدالة قوانين الأحوال الشخصية التى تضع كل السلطة والصلاحيات فى أيدي الرجل، ولا تنص على حضانة الأطفال فى حالة الطلاق إلى الأصلح من الوالدين، بل تمنحها بصورة مطلقة للأب الذى قد لا يكون مؤهلاً فى أحيان كثيرة لهذه الصلاحية. كما يعاني الطفل العربي فى القرى والأرياف بصفة خاصة من انتهاك حقوقه الاقتصادية والاجتماعية بسبب انتشار الأمية والفقر وعمالة الأطفال وارتفاع نسبة المعوقين بصورة مقلقة. وهناك أكثر من ٦٠% من الأطفال العرب لا يحصلون على التعليم الأساسي والرعاية الصحية والاجتماعية. ويموت مليون طفل سنوياً بسبب نقص الرعاية الصحية.

ورغم الحقوق التى كفلها الإسلام للطفل قبل وبعد ولادته إلا أن هناك انتهاكاً صارخاً لهذه الحقوق فى العالم العربي والإسلامي مما يدعو إلى ضرورة وضع روادع قانونية صارمة لحماية حقوق الطفل العربي والإسلامي في إطار التمسك بما جاء فى كل من الوثائق الدولية والإسلامية وعدم التشدد فى إعلاء شأن الفروق بين هذه الوثائق. والواقع أننا في حاجة ماسة إلي فقه جديد يراعي ظروف العصر وتحدياته ويحقق للمواطن رجلاً وإمرأة وطفلاً وشيخاً التوازن العادل بين الحقوق والمسئوليات في إطار ما نصت عليه الشريعة الإسلامية السمحاء مع مراعاة عدم إغفال التطور التاريخي الذى مرت به المجتمعات الإسلامية خلال ١٥ قرناً والذى أفرز اجتهادات وتفسيرات مختلفة تتلائم مع طبيعة وظروف العصور المختلفة والتى لا يجب الوقوف عندها والتشدد فى الدفاع عنها بل يجب تقييدها وفرزها بمنظور نقدي واقعي يراعي احتياجات البشر وقدراتهم وظروفهم الراهنة فى إطار تطلعاتهم المشروعة إلى حياة كريمة عادلة ومنصفة لا تهدد إنسانيتهم لصالح تفسيرات معينة تسخر لخدمة مصالح قوى سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية متسلطة وأنانية وعاجزة عن مواكبة العصر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإشكالية الثانية المتعلقة بحقوق الجماعات

إنني أتفق مع الباحث فى ضرورة ضمان حقوق الإقليات الدينية والثقافية والاجتماعية، وإن كنت أختلف معه فى استخدام مصطلح الإقليات وأسميها القطاعات البشرية المهمشة ثقافياً واجتماعياً، فالواقع أنه إذا كان للعولمة إيجابيات تتمثل في الدفاع عن حقوق البيئة وعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد والجماعات إلا أنها تصطدم مباشرة وبصورة فجة بحقوق الجماعات المهمشة فى ظل غياب عدالة توزيع عوائد الثروة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ووسائل المعرفة التكنولوجية والثقافية سواء على المستوى العالمي بين دول الشمال والدول النامية أو في داخل المجتمعات ذاتها شمالاً وجنوباً.

وإذا كانت وثائق حقوق الإنسان الحالية تنص على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالواقع أنه لا توجد وثيقة من وثائق حقوق الإنسان الموجودة حالياً تعطي حصراً كاملاً للحقوق الثقافية أو تعريفاً لمصطلحات أساسية مثل الثقافة والهوية الثقافية ولكن تشير مسودة إعلان الحقوق الثقافية التى نشرها اليونسكو عام ١٩٩٨ إلى أن البعد الثقافي لحقوق الإنسان ككل يتضمن القيم والعادات والعقائد واللغات والفنون والعلوم والنظم والدساتير وطرق الحياة التى يعبر بها الأفراد والجماعات عن أنفسهم ويتطورون ويبحثون من خلالها، إذ تنص هذه المسودة على الحقوق التالية : حقوق الهوية الثقافية وحقوق المشاركة في الحياة الثقافية والتعليم والتدريب والمعلومات والتراث الثقافي وحرية البحث العلمي والملكية الفكرية والمشاركة في صياغة ورسم وتطبيق السياسات الثقافية وهناك حاجة ملحة إلى إقرار هذه الحقوق من جانب اليونسكو مع العمل على إثارة الوعي بها لدى المثقفين ومختلف قطاعات الرأي العام محلياً وعالمياً. وفي إطار الإشكالية عميقة الجذور بين الخصوصية والعالمية يبرز الصراع الدائم والمنحدر بين الخصوصية الثقافية لكل مجتمع وبين القواسم الحضارية والثقافية المشتركة بين المجتمعات والأمم، وينعكس ذلك على وسائل الإعلام المحلية والعالمية التى تلعب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أدواراً متباينة تعبر من خلالها عن ثلاثة تيارات رئيسية فى الصراع الدائر بين كل من أنصار ثقافة السوق العولمية وحواملها من الإمبراطوريات الإعلامية والمعلوماتية ومن دعاه الخصوصية الثقافية وأنصار التفاعل الثقافي.

وينحصر التيار الأول في هؤلاء الذين يرفضون لقيم الثقافة المركزية أى الثقافة الغربية التى تنتمي إلى الولايات المتحدة باعتبارها القاعدة الأهم والأكثر تأثيراً للمشروع الثقافي العولمي بوجهه الاحتكاري وقدراته التكنولوجية الهائلة ويتعمد هذا التيار إسقاط وإغفال الخصوصيات الثقافية الأخرى سواء خارج أو داخل الحضارة الغربية ذاتها وذلك برفع شعار ثقافة السوق العالمية.

أما التيار الثاني فهو يؤكد على الخصوصية الثقافية ويحصرها في إطار مكاني وزماني مستثنى من قوانين الصيرورة التاريخية مؤمناً بصلاحيتها لكل زمان ومكان ولعل العالم العربي هو المكان الأساسي الذى يضم أغلب أنصار هذا التيار حيث تثار قضية العودة إلى التراث والأصول ويقصدون بها في الأغلب العصر الذهبي للإسلام باعتبارها الدروع الحقيقية التى تحمي المجتمعات العربية والإسلامية من كل ضروب التبعية والغزو الثقافي، وهنا ينبغي أن ننبه إلى أن هناك فارقاً بين العودة إلى الأصول لاستلهام قوانينها العامة وتوظيفها لفهم الحاضر ومواجهة تحدياته بمنطق نقدي مستنير كما حدث فى الثورة الجزائرية عندما استندت إلى التراث الإسلامي ووظفته بمنظور تحررى لمواجهة استعمار أوروبي استيطاني شرس، وبين التوقف عند مرحلة تمجيد التراث التاريخي الديني والشعبي وكأن كل الفروق التى تفصل بين الحاضر والماضي البعيد قد سقطت من حساب التاريخ فالواقع أنه لا شيء في المجال البشري يعود إلى ما كان عليه بل تتولد على الدوام حقائق جديدة وتحديات مختلفة يفرزها الواقع الثقافي والحضاري المتجدد دوماً خاصة تلك التحديات ذات الطبيعة العالمية مثل المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية والحروب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والتهريب غير المشروع للمخدرات والأسلحة والإرهاب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما التيار الثالث الذى يتجاوز التيارين السابقين فهو ينطلق من قوانين الجدل والتأثير والتأثر التى ميزت المسار العام للحضارة الإنسانية طوال تاريخها والتى منحت للبشرية قدراً هائلاً من التنوع الثقافي، كما جسدت القواسم المشتركة بين الروافد الثقافية التى شاركت فى صنع هذه الحضارة. ويشير أنصار هذا التيار إلى أن حركة التاريخ الإنساني تؤكد أن جميع الثوابت الثقافية في مختلف المجتمعات تخضع لقوانين الجدل والصيرورة أى محكوماً عليها بالتفاعل عبر المكان والتغير عبر الزمان. وفي ضوء هذه الرؤية يبرز عدم واقعية خطاب الاستقلال الثقافي، فما من ثقافة فى وسعها أن تحقق استقلالها عن الثقافات الأخرى التى توجد في حالة تفاعل دائم تتعارض وتتلائم، على حد قول المفكر المصري سلامة موسى كذلك تبرز مساوئ مفهوم الخصوصية الثقافية الذى يركز على الخصوصيات إلى حد الإغلاق على حساب الجوانب المشتركة فى الثقافات الإنسانية مما يحمل شبهة التهديد بالعزلة الثقافية.

لذلك نرى أنه لا بديل عن التنوع الثقافي القائم على التفاعل المستمر بين الثقافات ولعل أخطر ما في الأمر ضرورة التنبيه إلى حماية الثقافة ذاتها من سطوة السوق وأيديولوجية الاستهلاك، ومقاومة كل المساعي الرامية إلى تسليع الثقافة وأمركتها وفي هذا الإطار يمكن أن تلتقي تيارات ثقافية عديدة فى الشمال والجنوب يجمعها الرغبة فى الحفاظ على الروح النقدية فى الفكر وحماية البشر من السقوط إلي درك الاستهلاك، والسعي الجاد للحفاظ على الحقوق الثقافية لجميع القطاعات البشرية انطلاقاً من إدراك الحقيقة التى تشير إلى أنه ليس هناك ثقافة واحدة تملك حق تنصيب نفسها كمرجعية كونية وحيدة. وللأسف أن هذا التيار الذى يدعو إلى ضرورة الإيمان والقبول الصادق بالتنوع الثقافي بديلاً عن نزعة الهيمنة التى تحاول الحضارة الغربية أن تفرضها مستغلة تفوقها العلمي والتكنولوجي والاقتصادي لا يلقى ما يستحق من الاهتمام الإعلامي محلياً وعالمياً.

أما الإشكالية الثالثة فهي تتعلق **بحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية** وقد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استهلها الباحث بالإشارة إلى أهمية المعرفة في عصر العولمة باعتبارها سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاد والبيئة السياسية وتنتشر فـــى جميـــع جوانـــب النـــشاط الإنساني، وركز على الفجوة المعرفية في العـــالم العربـــي معتمـــداً علـــى تقريـــر الصندوق العربى للإنماء الاجتماعي والاقتصادي. والواقع أن التقرير يقـــيس فقـــر المعرفة بعدد الحاسبات المتصلة بالإنترنت لكل ألف من السكان ويـــرى أنهـــا فـــي العالم العربي أقل من دول أفريقيا جنوب الصحراء وهذا المقياس يتجاهـــل الفـــرق الجوهري بين المعلوماتية والمعرفة فالإنترنت أداه فعالة فـــي مجتمـــع المعلومـــات ولكنها ليست بالضرورة أداة لصنع المعرفة لأن هناك بنية تحتية معرفية لا بد مـــن توافرها لاستخدام ما هو متاح عبر الإنترنت مثل النظام التعليمي وتـــوافر الكـــوادر الفنية ووحدات البحوث والتطوير كما أن هذا المقيـــاس لا يتطـــرق إلـــى نوعيـــة الاستخدام المعرفي لساعات الإنترنت بل يعتمد على المعيار الكمي فقـــط، وهنـــاك نقطة أخرى تتعلق بما أورده الباحث نقلاً عن تقرير التنمية الإنسانية عـــن قـــضية الحرية باعتبارها الإطار المشترك لكل من التنمية الإنسانية وحقـــوق الإنـــسان وأن الحرية ضامنة للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان دعامة لها.

والواقع أن هذه المقولة تختزل كل شئ في قضية الحرية فلا أحـــد ينكـــر أهمية الحرية كضرورة حياة وشرط محوري للتقدم الإنساني ولكن هـــذه الـــصياغة لقضية الحرية تتغافل عن الجوانب الأساسية التى تساعد على ممارسة الحرية مثـــل إشباع الحاجات الأساسية التى تساعد الإنسان على صيانة آدميته وكرامته، إذ إنـــه بجانب الحرية السياسية لا بد من توافر الأمان الاقتـــصادي والاجتمـــاعي ليـــتمكن الناس من ممارسة الحريات الأساسية سواء في حياتهم الخاصة أو في العمل العـــام السياسي والثقافي والاجتماعي. وهنا يمكن اعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعيـــة شرطاً أساسياً للحصول على الحقوق المدنية والسياسية كما تبـــرز أهميـــة الـــشعار التاريخي لليسار (الخبز والحرية) كذلك لم يشر التقرير إلى التبعية الساسية كمؤشر من مؤشرات الحرية أو كفاءة الحكم أو التمثيل أو المساءلة أو استقلال الإعلام، فلا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شك أن تبعية الإدارة السياسية في بلد ما لقوة أجنبية لا بد أن تؤثر في كل هذه الأمور جميعاً.

هذا ويشير الباحث نقلاً عن "إبراهيم السوري" إلى انتكاس برامج التنمية في التطبيق رغم ما يبدو من صحتها نظرياً، متجاهلاً الإشارة إلى الأسباب الحقيقية لفشل مشروعات التنمية في دول الجنوب وفي قلبها العالم العربي والتى ترجع في الأساس إلى تبعيتها وتقليدها لنماذج التنمية في الغرب وعدم مراعاتها لخصوصية الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لشعوب الجنوب التى خضعت لفترات طويلة للسيطرة الأجنبية تعرضت خلالها للنهب والاستنزاف المنظم لمواردها الطبيعية والبشرية قبل الاستقلال، وتكبيلها بقيود الديون والشروط المجحفة للمؤسسات المالية الدولية (البنك والصندوق الدوليين) بعد حصولها على الاستقلال السياسي الشكلي. ولذلك فإن تحقيق التنمية في دول الجنوب يرتهن بضرورة التركيز على ضمان الحقوق الاقتصادية والثقافية للأفراد والجماعات كشرط أساسي للكفالة وضمان الحقوق المدنية والسياسية لأن تجاهلها أو محاولة القفز عليها يؤدي بالضرورة إلى فشل التنمية وإهدار حقوق الإنسان معاً.

الإشكالية الرابعة تتعلق بدور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان

لا شك أن تواكب عالمية الثورة التكنولوجية في حقل المعلومات والاتصال مع عالمية حركة حقوق الإنسان يطرح عدة إشكاليات تتعلق بوضعية حقوق الإنسان في العالم العربي والضغوط العديدة التى تتعرض لها قضية حرية التعبير من خلال وسائل الإعلام سواء من جانب الحكومات أو المعلنين وأصحاب المصالح المتحكمين في الأسواق العالمية والمحلية، كما تضع على عاتق الإعلام مسئوليات مضاعفة تتمثل في التعريف بحقوق الإنسان بكافة الوسائل المقروءة والمرئية والمسموعة والدفاع عن الحقوق المجتمعية للأفراد والجماعات علاوة على رصد وفضح الانتهاكات المستمرة لمنظومة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والسياسية والمدنية والثقافية التى نصت عليها المواثيق الدولية.

والسؤال هو كيف يستطيع الإعلام العربي القيام بدوره إزاء قضية حقوق الإنسان المغيبة والمنتهكة في إطار الأوضاع الدولية والإقليمية التى أعقبت سقوط المعسكر الاشتراكي الأوروبي وانفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية وبروز الفجوة بين الشمال والجنوب وتصاعد الاهتمام بقضايا البيئة والسكان هذا علاوة على التغييرات الجوهرية التى طرأت علي الإعلام واستخداماته كأداة للهيمنة المحلية والدولية وكسلاح حاسم فى الصراعات الإقليمية والدولية وذلك في ظل النظام الإعلامي العالمي الراهن الذى يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطيرة سواء على المستويات الدولية أو القومية والتى تتمثل فى الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع سيطرة الاتجاه الرأسي الأحادي القادم من أعلي إلى أسفل ومن المراكز إلى الأطراف ومن الحكومات إلى الأفراد ومن الثقافة الغربية المسيطرة إلى الثقافات التابعة ومن الدول الغنية تكنولوجياً في الشمال إلى الدول الأفقر في الجنوب.

كذلك تشهد المجتمعات النامية وفي قلبها الوطن العربي تناقضاً حاداً بين سيطرة الحكومات على الأنشطة الإعلامية سواء من النواحي الاقتصادية (قوانين المطبوعات والتشريعات الإعلامية) فضلاً عن تحكمها في المضامين والممارسات الإعلامية في إطار السياسات الإعلامية المعلنة هناك تناقض بين هذه الأوضاع وبين الاحتياجات الاجتماعية والثقافية المتنامية للشرائح الاجتماعية المختلفة التى لا يعبر عنها الإعلام الرسمي وبالتالي لا يهتم بتوعيتها بحقوقها الإنسانية بل يعمل تحت شعار مطاط غامض اسمه الصالح العام الذى يعنى في جوهره مصالح النخبة الحاكمة ودوائر النفوذ الاقتصادي والسياسي، ولا يستهدف المصالح الحقيقية للسواد الأعظم من الجماعات والأفراد في الوطن العربي بالإضافة إلى سطوة الإعلانات التى تهدد حرية التعبير وقضايا التنمية والقيم الثقافية. وفي إطار هذه الأوضاع تبرز إشكالية أخرى تتعلق بقصور المواثيق الدولية الراهنة التى تتمثل في الإعلان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٦) وإعلان فيينا (١٩٩٣) الذى ربط بين حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية، إذ لم تعد هذه النصوص وحدها كافية لضمان تحقيق ديمقراطية الاتصال وبالتالي ضمان نشر الوعي بحقوق الإنسان، خصوصاً وأن هناك سلسلة من الحقوق الفردية والجماعية لم يتم إرساؤها بعد ولو يوضع لها الإطار التشريعي الذى ينظمها وأبرز مثال في مجال الإعلام والاتصال حق التمثيل وحق المشاركة في المستويات المختلفة للعمليات الاتصالية وحق الخصوصية وحق الاطلاع على سياسة الحكومة وأفعالها. ولذلك وفي ضوء الأوضاع الإعلامية العربية الراهنة تشتد الحاجة إلى إرساء مفاهيم جديدة وسن تشريعات تمهد الطريق لإجراء تغييرات جذرية في مجال الإعلام والاتصال تستهدف:

(١) تغيير الهياكل الاتصالية السائدة والأخذ بالنظام المفتوح في الاتصال الذى يتيح إشراك الجماهير في العملية الاتصالية ويسعى بالفعل إلى إشباع حقها في اكتساب المعرفة وتداولها.

(٢) إعادة النظر في التشريعات الإعلامية التى تحمي الصفوة الإعلامية والسياسية والاقتصادية وتنتهك الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات.

(٣) الحرص على إلزام المؤسسات الإعلامية بتطبيق أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً ما يتعلق بحرية التعبير وتداول المعرفة والمعلومات والآراء دون قيود إلا ما تفرضه مقتضيات الأمن القومي داخل كل دولة.

ولكن هناك مجموعة من العوائق التى تحول دون الأخذ بالخطوات السابقة يمكن إجمالها في أربعة أمور:

(١) الدور التسلطي للحكومات العربية. فرغم أن الحق الأساسي في الاتصال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بحكم كونه حقاً إنسانياً لا يجوز انتهاكه، إلا أنه يمارس عملياً من خلال حريات وحقوق أخرى مثل حريات الإعلام والرأي والتعبير التى غالباً ما تنتهك سواء من جانب الحكومات أو مراكز الثروة والنفوذ المحلية والعالمية.

(٢) انتهاك حقوق الأفراد وما يعرف (بالحرمة الشخصية) من خلال احتكار ومركزية المعلومات وغياب التشريعات القانونية المنظمة لذلك والكفيلة بمنع نشر المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة للأفراد.

(٣) استبعاد الجمهور من قائمة اهتمامات وسائل الإعلام والإعلاميين حيث يندر إجراء استطلاعات للتعرف على احتياجات الجمهور أو مواقفه واتجاهاته إلا في إطار السياسات التسويقية التى تقوم بها شركات الإعلان الدولية وفروعها الإقليمية والمحلية للتعرف على حجم جمهور المستهلكين وقدراتهم الشرائية ورغباتهم الاستهلاكية.

(٤) تزايد المخاطر والانتهاكات التى يتعرض لها الصحفيون أثناء ممارسة المهنة تتمثل في حدها الأدني في أشكال الرقابة السافرة والمقنعة التى تمارسها الحكومات وتتراوح ما بين المنع من الكتابة والفصل من العمل بصورة متعسفة والنقل إلى وظائف أخرى وصولاً إلى الاعتقال والإحالة إلى المحاكمات العسكرية بل والتصفية الجسدية في بعض الدول.

هل يمكن في ظل مثل هذه الظروف التوعية بحقوق الإنسان والدفاع عنه من جانب الإعلام سؤال مطروح وفي حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة.

اعتقد أن المتاح حالياً هو التركيز على تثقيف الإعلاميين من خلال الدورات التثقيفية عن حقوق الإنسان ومن خلال إدراج حقوق الإنسان ضمن المقررات الدراسية بأقسام الإعلام ومعاهده وكلياته.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التعليقات والمداخلات

لقي موضوع الندوة اهتماماً كبيراً من جانب المشاركين الـذين حرصـوا على تقديم التعليقات والإدلاء بالمداخلات المكتوبة، وكان للتوزيع المبكـر لورقـة العمل والتعقيبات عليها دوره الهام فى إثارة الاهتمام بالتحضير الجيد والفعال مـن جانب المشاركين الذين حرصوا على إرسال تعليقاتهم ومداخلاتهم قبـل مـدة مـن انعقاد الندوة، وكان لتوزيع مداخلاتهم وتعليقاتهم أثره فى إثارة مزيد مـن النقـاش العميق والمكثف حول الجوانب المطروحة فى المحاور.

ويعرض هذا الفصل لهذه التعليقات والمداخلات، مع إيلاء الأهمية للإبداع والتجديد الذى انطوت عليه، خاصة وأنها عكست اهتمامـات مختلفـة ومتفاوتـة. وبينما ركز بعضها على الجوانب الموضوعية المتعلقة بحرية الإعـلام والحريـات العامة عموماً، فقد أولى بعضها الاهتمام ثانيـاً بالجوانـب ذات الـصلة بـالتطور التكنولوجي، وعمق بعضها ثالثاً من واقع التحديات المهنية، وعكس بعضها رابعـاً القضايا ذات الخصوصية بالساحات الجغرافية لبعض البلدان العربية.

ومن بين هذه الأوراق كان تعليق الأستاذ "محمد العربي المساري" وزيـر الإعلام السابق بالمغرب، الذى اتفق مع معد الورقـة الرئيـسية الأسـتاذ "محمـد السماك" فى أن كثيراً من الدول العربية والإسلامية قد انضمت إلى الأمـم المتحـدة عقب إصدار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى العام ١٩٤٨ وبالتالى فكانت كمن تلقى المبادئ التى تضمنها هذا الإعلان، وتحفظ بعضها علـى بعـض مـضامينه وعلى مضامين الاتفاقيات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، إلا أن ذلـك لا يجعـل موقف الدول العربية والإسلامية من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان موقفاً منفرداً ومعزولاً على الصعيد الدولى حيث انضمت غالبية الدول الأعـضاء فـى الأمـم المتحدة فى وقت لاحق على صدور الإعلان العالمى لحقـوق الإنـسان وتباينـت مواقفها حيال مضمون الإعلان ومضامين الاتفاقيات الدولية الأخرى اللاحقة عليه.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كذلك فإن موقف الدول العربية والإسلامية من الاتفاقيات الدولية لم يأت بالضرورة مناقضاً لجوهر الحقوق، وأن المواقف من بعض المبادئ والنصوص يمكن تفسيره وتبريره، ممثلاً بالموقف من اتفاقية حقوق الطفل الذى ركزت عليه ورقة العمل الرئيسية، ومنوهاً بأن التحفظات الواردة عليها هى أمر مشروع، إلا أن بعض أبعاد التحفظات تتسم بالكيدية، وكذا بعض التقييمات الدولية لها مثل محاولة ترسيخ التناقض بين الإسلام والليبرالية على نحو ما قام به المفكر الأمريكي فرنسيس فوكوياما.

وعن دعوة ورقة العمل إلى مراجعة المواثيق الدولية لأهمية ربط الحقوق الإنسانية بمرجعية تراعى القيم والمعتقدات الدينية، أكد المعلق على مشروعية هذه الدعوة، لكنه عبر عن خشيته من استغلالها فى هذه الفترة التى تشهد تحاملاً على الإسلام والمواقف المتخذة باسمه.

وأوضح أن الانشغال بالجوانب الدينية والتصدى لإشكالية الحداثة والهوية هو أمر يبقى فى صلب المعركة الثقافية التى يتصدر البعد الدينى جانباً مهماً فيها لا بد من إعمال المراجعة الاجتماعية بشأنه حتى نتجنب مستقبلاً ظاهرة التأثير السلبى لإغفال هذا البعد الرئيسى.

وعلق على الدعوة إلى الانخراط فى العالمية بكونها ليست نبذاً لمنظومتنا القيمية بقدر ما هى دعوة إلى اللحاق بالمسيرة البشرية نحو التقدم فى ممارستنا لمبادئ حقوق الإنسان، وتعزيزاً لحقنا فى التنمية والتفاعل الخلاق مع المبادئ العالمية التى استهدت بها القوى الديمقراطية فى صراعها من أجل التقدم.

وأشار إلى أن تحول الحكومات باتجاه قبول الضغوط الدولية فى سياق العولمة بشأن فتح الأسواق وتعزيز التجارة الحرة فتح الباب أمام أصحاب المصلحة فى التغيير وبينهم الحقوقيون والمهنيون الإعلاميون لتلمس الدعم والتأييد فى الخارج لصالح تعزيز المجتمع المدنى فى الداخل، ممثلاً بتضمين اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبى وبعض البلدان العربية نصاً خاصاً باحترام حقوق الإنسان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأكد أن الحراك الإيجابى فى مجتمعاتنا العربية يجعلها قوية فى مواجهة الضغوط الخارجية.

واتفق مع ورقة العمل فى ضرورة التمسك بالحق فى بناء الشخصية الوطنية المستقلة ومواجهة محاولات الصهر القسرى فى "ايسبيرانتو "ثقافى، وعلى الترابط الذى عرضته الورقة للعلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية.

وعرض فى تعليقه لخلاصات تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة فى العام ٢٠٠٢، والذى ربط بين التنمية البشرية والديمقراطية، والاضاءه التى خطها التقرير بشأن أهمية حرية الصحافة واستقلالها لبناء الديمقراطية السليمة وتقدير التقرير أن حرية الصحافة تنمو إيجابياً فى ١٢٥ دولة.

وأشار إلى أن الديمقراطية والتنمية يجب أن تمضيا فى خط متواز لكى تنجحا سوياً وتعزز إحداهما الأخرى، معتبراً أن ضيق هامش الحريات الصحفية هو أول مظهر لتعثر الديمقراطية فى العالم العربى الذى تحتكر حكوماته المبادرة الإعلامية فيما عدا لبنان، منوهاً بوثائق وإعلانات وينـدهوك (مايو/أيار ١٩٩١) وصنعاء (يناير/كانون ثان ١٩٩٦) والرباط (مايو/أيار ٢٠٠٠) التى تشير باعتماد الصحافة المستقلة معياراً أساسياً لممارسة حرية التعبير والتعددية.

وعرض للمؤشرات الواردة حول الحريات فى تقرير التنمية البشرية ثم فى تقرير مؤسسة بيت الحرية الأمريكية، وتقرير منظمة صحفيون بلا حدود الدولية، وما تشترك فيه التقارير الثلاثة على تفاوتها من اتفاق على تراجع الحريات الصحفية والإعلامية فى المنطقة العربية.

وعرض فى تعليق إضافى كذلك لتجربة تحرير وسائل الإعلام السمعية والبصرية فى المغرب خلال العام ٢٠٠٢ ضمن إجراءات الإصلاح السياسي والدستوري التى كانت محل دعوات متراكمة منذ مطلع التسعينيات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفصّل فى عرض جوانب هذه التجربة، وما اكتنفت من إيجابيات تفتح الباب للتعددية والاستقلالية وبالتالى الحرية والإثراء فى ظل منظومة قانونية تضبط الممارسة، وتتيح تدفق المعلومات.

وفى مداخلته أكد الأستاذ "صلاح الدين حافظ" أمين عام اتحاد الصحفيين العرب فى تعليق على ورقة العمل أنها أثرت النقاش بما تضمنته من أفكار وشروح تتناول جذور القضية المطروحة، وتتزايد أهميتها بطبيعة التحديات التى يواجهها العالم العربى، والتى تشمل الحروب والصراعات العسكرية، والمواجهات الثقافية والدينية، ومطالب الإصلاح والتطوير، فضلاً عن المطامع والمصالح الشبيهة بزمن الاستعمار والهيمنة وتقسيم مناطق النفوذ.

وقال إنه وإن كانت الحكومات العربية تبدوا عاجزة ومقيدة أمام الهجوم الكاسح بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الإعلام العربى يبدو أكثر عجزاً بعدما تحول إلى جهاز عائى للحكومات وتبرير سياساتها وبدا فاقداً للرؤية المستقلة لافتقاره للحرية والاستقلالية التى تؤكد عليها مبادئ حقوق الإنسان.

وقال إن نهج المصارحة والمكاشفة والنقد الذاتى بات ضرورياً فى ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا، وإنه لا بد من مراجعة الأحوال فى العالم العربى بصراحة شديدة لمعالجة القصور وأوجه النقص بدلاً من الشكوى الدائمة وتلقى هجوم الآخر واتهامه بالرغبة فى تشويه سمعتنا.

وأوضح أنه عند مراجعة أحوالنا بغرض معالجتها فإننا نقوم بفعل إيجابى، ودفاع فعلى عن النفس، أما فى مسألة رد الهجوم علينا ونقد الآخر لأحوالنا فهو فعل سلبى ومجرد إبراء للذمة.

ورصد التحديات الرئيسية على الصعيدين الدولى والإقليمى التى وصفها بالهائلة، جنباً إلى جنب مع التحديات المحلية، ومنها الحرب الأمريكية الوشيكة على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العراق، والتى تستخدم شعارات الحرية والديمقراطية، والتى على الرغم من زيفها، سيكون لها آثار ضارة على العالم أجمع.

كذلك تحدى استمرار العدوان الصهيونى على الشعب الفلسطينى الذى أصبح حرب إبادة، فى وقت يتزايد فيه حدة الخطاب السياسى الإعلامى الثقافى الآتى من الغرب والذى يحض على الكراهية باتجاه العرب والدين الإسلامى، والتى تحدث وسط مخاطر متزايدة ناتجة عن العولمة وضغوطها السلبية والإيجابية.

واعتبر أن زيادة القلق على الصعيد الشعبى فى العالم العربى مصحوباً بالغضب والتمرد المكبوت من هول الضغوط الخارجية والضغوط الداخلية المتمثلة فى حدة الأزمات الاقتصادية واختناق الحريات السياسية والمدنية وتدهور أوضاع حقوق الإنسان وتشديد القيود على حرية الصحافة وعلى كل حريات الرأى والتعبير تفرض جميعها علينا الحوار الصريح والواضح والحر العقلانى لإجلاء الحقيقة والتصدى الإيجابى لأوجه القصور ومواجهة الأزمات.

وأكد فى تعليقة أن هناك اعترافاً بوجود هامش ديمقراطى فى بعض الدول العربية مثل مصر والمغرب ولبنان والأردن، إلا أن الوضع العربى العام لا يبعث على الارتياح، لا فى ناحية احترام حقوق الإنسان، ولا فى ناحية توسيع هامش حرية الصحافة والإعلام وتعميق الإصلاح الديمقراطى السليم.

ونوه بتقارير خاصة بحرية الصحافة والإعلام كتقارير منظمة "المادة١٩"، وصحفيون بلا حدود، ولجنة حماية الصحفيين، واتحاد الصحفيين العرب والتى تتفق على نقد طبيعة النظم الحاكمة، والقيود التشريعية المشددة، وسيطرة البيروقراطية، وتؤدى جميعها إلى وضع الدول العربية ضمن تصنيفات الدول التى لا تعرف حرية الصحافة والرأى والتعبير وفق المعايير الدولية المستقرة.

كما أشار إلى تقرير مؤسسة بيت الحرية بشكل خاص، والذى وضع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تصنيفاً "مخيفاً" وضع غالبية الدول العربية بين الدول التـــى لا تعـــرف الـــصحافة الحرة أصلاً.

وأكد أن الأمر لا يختلف كثيراً فى مجالى التنمية البشرية واحترام حقـــوق الإنسان، مشيراً إلى نتائج وخلاصات تقريـــرى التنميـــة الإنـــسانية العربـــى الأول والتنمية البشرية الدولى، وممثلاً بالتصنيف الذى وضعه لدول العالم، والذى أكـــد أن جميع الدول العربية ليست بين الدول التى تتمتع بنظم حكـــم حـــرة وديمقراطيـــة، وخمس دول عربية بين الدول التى تتمتع بنظم حكم شبه ديمقراطية، وبقيـــة الـــدول العربية لا تتمتع بنظم حكم ديمقراطية.

ودعا فى ختام تعليقه إلى تبنى إجراءات الإصلاح الجذرى التـــى ترتكـــز على تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وضمان حرية الصحافة والإعـــلام، وكلها أمور اعتبرها قابلة للتحقيق متى توافرت الإرادة والوعى، مـــشدداً علـــى أن الإصلاح لا بد أن يشمل إصلاح مؤسسات صناعة العقل والوجدان وتشكيل الوعى من خلال المنظومة الثلاثية: التعليم، والإعلام، والثقافة.

وفى تعليق ثالث للأستاذ "عبد الوهاب بدرخان" نائب رئيس تحرير جريـــدة الحياة العربية الصادرة فى لندن، أشار إلى أن الورقـــة عكـــست صـــورة واقعيـــة لأوضاع حقوق الإنسان، معرباً عن تحفظه على انتهاج الورقة منحـــى تبريريـــاً أو متفهماً لأسباب الوضع من خلال الاستناد التلقائى على الدين والـــشريعة، باعتبـــاره أمراً يقود إلى مسار صعب فى مقاربة النصوص والواقع.

وقال إن هذا يعيدنا إلى إشكالية مطروحة باستمرار. الـــنص جيـــد وواف ومحيط بمعظم جوانب الموضوع (خصوصاً حقوق الأفراد وحقوق الأطفـــال) أمـــا الممارسة فهى بلا شك خارج النص تماماً، وطالمـــا أن هـــذه النـــصوص "قريبـــة بمضامينها إلى وثائق حقوق الإنسان"، فلماذا هذا التعثر فـــى تبنيهـــا. الأرجـــح أن النصوص توضع لأغراض البحث والحجة، إلا أنها إذا فصلت عن المنظومة التـــى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استخرجت منها لا تتيح لنا انخراطاً سوياً فى أى نظام عالمى حتى لو كنت معبرة عن روح مبادئه وسابقة عليها، ولكنها إذا بقيت فى منظومة الشريعة ككل فإنها تبعدنا أكثر فأكثر عن أى عالمية وإنسانية.

واعتبر أن هذه الإشكالية قديمة، وعانى منها المتنورون فى عصور صعب فيها النقد والاحتكام للعقل والعلم، كما نعانى منها فى عصرنا رغم كل التقدم المحرز. حتى أن المناداة بحوار الحضارات، أو بحوار بين الأديان – ونحسب أنها مخلصة وأصيلة – مرشحة لأن تبدو دعوة فارغة أو حتى مخادعة طالما أن ثمة حاجة إلى حوار بين المسلمين وداخل الإسلام نفسه.

ونوه بأنه لا جدال فى أن الدين عنصر رئيسى من مكونات الهوية. لكن الهوية نفسها غدت مسألة جدلية بسبب ما تداخل فيها من عناصر. ثم أنها مع الدين أو من دونه، تتطلب وضوحاً وتماسكاً لتتبلور. وليس بسبب الدين وحده وإنما بسبب تفاعل أو عدم تفاعل الدين مع المكونات الأخرى، نجدها تتأرجح بين ضعف وقوة، وبين ضياع واستلاب. ومع ذلك تظل الهوية مسألة مهمة، ولكن من أجل ماذا، إن لم يكن من أجل التعايش مع التجربة الإنسانية والإسهام فى إغنائها فالهوية لا تعنى التقوقع والانغلاق. وبالتالى فإن الانفتاح يعنى التفاعل والتبادل، فكل شئ ثقافة. والهوية كائن ثقافى.

وسجل ملاحظته بأن الورقة المطروحة لم تأت إطلاقا على ذكر أحداث ١١ سبتمبر/أيلول من قبيل التنبيه إلى تداعياتها على مسألة حقوق الإنسان، لا من قبيل الاهتمام بما تفرزه الهستيريا الأمريكية من تقويمات مريضة أو وصفات مسمومة. ولكن لا بد من أخذها فى الاعتبارات بسبب الهزة التى أحدثتها فى نظرة العالم إلينا شئناً أو أبيناً.

وذكر أن العالم استخلص من الأرقام المذهلة للفقر والتعليم والصحة والبطالة أن لدينا مشاكل حادة فى كل ما يتصل مباشرة بحقوق الإنسان بمفهومها الشامل والتطبيقى. وهنا لم يعد مهما ما هى الاعتبار التى نحاجج بها فى صياغات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وثائق حقوق الإنسان، وإنما أصبح المهم ماذا عملنا وماذا نعمل. ولم يعد مهما أن نبدي آراءنا فى ما يتعلق بحقوق الجماعات، وإنما أصبح المهم أن نكون واضحين فى تصورنا للتعاطى مع العالم الذى يشهد تعاظم ظاهرة المنظمات غير الحكومية التى باتت نشاطاتها وأدوارها مؤثرة وأحياناً حاسمة، حتى أنها هى التى تصنع الرأى العام فى ما يتعلق بتطورات القضية الفلسطينية بمعزل عن المواقف المصلحية للحكومات. وإذ انبثقت هذه المنظمات من نظرة وممارسة متقدمتين وعصريتين فى مجال حقوق الإنسان، فإن منظماتنا المقابلة لا تزال تكافح من أجل البدائيات وأحياناً من أجل بديهيات.

وأشار إلى أن مشكلتنا مرة أخرى، ليست فى النصوص والتعاليم الدينية، وإنما هى تحديداً فى عقلية الحكم على المستويات كافة فهى عقلية تحتقر تلك النصوص، لأنها تحتقر حتى الدساتير والقوانين التى تضعها ويفترض أنها تستوحيها من تلك النصوص. وطالما أن الدساتير والقوانين توضع كحكم بين الحاكم والمحكوم فلماذا يبقى الحكم فى منطقة رمادية ما بين النصوص الدينية وبين النصوص الوضعية؟ وفى هذه المنطقة تكمن علة العلل.

وأضاف معلقاً أن التواطؤ بين سائر الدول، جعل مجرد الإشارة إلى المسائل الحقوقية فى رأس قائمة الممنوعات ولا شك أنه معلوم أن التضامن العربى كان ولا يزال فى أحسن أحواله يتجاهل أى شئ يتعلق بحقوق الإنسان فسجين الرأى والصحافى والباحث يلقى بهم فى السجون.

وختم أنه على رغم كل شئ يستطيع الإعلام أن يقوم بدور، حتى لو بدا مكلفاً فى بعض الأحيان لكن الحالة التى وصلنا إليها غسلت من عقل الإعلامى أى أثر لحقوق الإنسان، ولا شك أن الجهد الذى يبذله العديد من المنظمات فى مجال التدريب خصوصاً للإعلاميين الشباب يشكل أملا كبيراً فى شحذ الهمم ومواجهة الرقابة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وعلقت الإعلامية الفلسطينية الأستاذة "ناريمان عواد" على الورقة بداية بتسجيل اعتزازها بالجهد المبذول فى الورقة والتغطية الموضوعية للموضوعات المستهدفة، وثمنت الاهتمام بحقوق الإنسان فى الدين الإسلامى وربطها بالحقوق الدولية.

وأشارت إلى أن الورقة تمنح الباحث والمفكر الفرصة للمناقشة المتأنية للأفكار الواردة فيها، وفهم المصطلحات المطروحة وما تنم عنه من تشابكات وتباينات تدفع إلى التطرق إلى الواقع الحقوقى فى العالم العربى ودور الإعلام فيه وأهمية التدرج فى التوضيح الشمولى لماهية الحقوق الإنسانية فى بناء الشخصية الوطنية والثقافة العربية وحمايتها من الذوبان فى العولمة.

وأكدت أن أهمية دور الإعلام تتزايد فى تأكيد قاعدة الارتكاز الحضارية فى ظل العولمة التى تستخدم ضد الهوية الثقافية العربية والإسلامية، لكنها لمست أهمية النظر إلى النظام العالمى الجديد وتأثيراته على الجوانب التى تهتم بها الندوة (حقوق الإنسان، التنمية البشرية، الإعلام)، وما إذا كان هذا النظام فى ظل أحاديته معنى بتحقيق هذه الأهداف أم أنه يستخدمها لأغراض السيطرة والهيمنة؟، وبصفة خاصة فى ظل ما يسمى "بالإرهاب" واتهام الدين الإسلامى والعمل على نزع الروح الثقافية للشعوب وكل ما من شأنه أن يشكل الذرائع الكافية لضرب الثقافة العربية والإسلامية.

وطرحت عدداً من التساؤلات فى هذا الخصوص، ومن أبرزها كيفية قيام أكبر دولة فى العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) بالحديث عن حقوق الإنسان وهى مساهمة من قبل بقهر حريات الشعوب، وكيفية تحدثها بحقوق الإنسان فى وقت تمارس فيه الضغوط على المنظومة الدولية لإضفاء الشرعية على الاحتلال.

كذلك تساءلت حول الكيفية التى يمكن بها للإعلام العربى أن يلعب دوره ضد هذه الحقائق المفروضة، وهل سيدافع عن الحقوق العربية، أم سينحنى أمام

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عاصفة المفاهيم الجديدة، خاصة وأن مؤسسات الإعلام العربى تتعرض لضغوط عند نقدها لسلطة الاحتلال أو انتهاكات ضد حريتها؟

وشددت على أنها لا تتبنى مواقف معادية من الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وحريات التعبير والإعلام على النحو الذى تنص عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، لكنها تركز تساؤلاتها حول مقدرة المؤسسات العربية المعنية بهذه القضايا فى تطبيق هذه المفاهيم مع الاستيعاب السليم لإشكاليات النظام العالمى الجديد الذى يعيد ترتيب الهيئات الدولية والمفاهيم ومنظومة القيم ودور الإعلام لأغراض السيطرة.

وقدم الأستاذ "بوجمعة غشير" المحامى ورئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان مداخلة مكتوبة حول صحافة التحرى أو التحقيق ودورها فى تعزيز حقوق الإنسان ودفع التنمية البشرية، وصف فيها أولاً المرحلة التى يمر فيها العالم العربى بتجارب نحو التحول الديمقراطى، بدأت بتفكيك بعض آليات النظام السلطوى، واستبدالها ببعض الآليات الديمقراطية دون الانتقال لمرحلة توطيد دعائم التحول الديمقراطى، وشهدت انتكاسات عدة سببها الحنين إلى ممارسات الماضى وعدم تحقيق القطعية مع الأساليب القديمة لممارسة السلطة،فى الوقت الذى يتنامى فيه إجماع دولى على أن "الحاكمية الصالحة" هى أساس تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وتتميز بالشرعية، وبحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب، وممارسة الحق فى المشاركة، وضمان حرية التعبير ووسائل الإعلام، وإقامة هياكل تشريعية وقانونية ثابتة وعدالة مستقلة تتصف بالنزاهة تطبق القانون دون تمييز وتنفذ قراراتها دون إبطاء، كما تعتمد المحاسبة والشفافية فى الإدارة والمؤسسات العامة، وتسهل تداول المعلومات والأخبار الصحيحة، وفعالية الإدارة والتعاون ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى، باعتبار هذا الثلاثى هو مجال الحاكمية وميدانها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأضاف أنه بدون معلومات، لا يمكن أن تكون هناك محاسبة، والمعلومة قوة، وكلما زاد عدد من يمتلكونها، زاد حظهم فى فرض حقوقهم، لأن حرية الوصول إلى المعلومات أمر جوهري لنظام النزاهة، والوسيلة الرئيسية لنقل المعلومات إلى الجمهور هى وسائل الإعلام، ووسائل الإعلام تزداد مصداقيتها عندما تكون حرة ومستقلة ومهنية. ويضع البعض وسائل الإعلام الحرة المستقلة فى نفس مستوى القضاء المستقل، وخاصة وأن كلاهما يعمل كقوة فعالة لمحاربة الانحراف بالقانون، والعسف، والفساد.

وبقدر استقلالها تحدد قدرتها على القيام بالرقابة بفعالية، ففى ظل الأنظمة الاستبدادية، يرتبط الفساد فى أغلب الأحيان ارتباطاً مباشراً بانتهاكات حقوق الإنسان، كما قد تكون هذه الأنظمة ملجأ للصوص ومختلسين، وتحرم المواطنون والصحفيون من الوسائل الضرورية لكشف وقاحة وفساد حكوماتهم أمام نظام قضائى كفؤ ونزيه.

وأكد أنه يمكن أن ينتشر الفساد والانحراف بالسلطة فى الأنظمة الديمقراطية عندما لا تكون أعمال الحكومة والقائمين فيها بشئون الجمهور موضع مراقبة وزجر من طرف مجتمع مدنى قوي مستقل وصحافة حرة مستقلة.

وعن صحافة التحرى، عرفها بأنها عمل صحفى، يقوم به الصحفى بنفسه دون أن يخضع للصدفة. بهدف الكشف عن حقيقة شئ أو معرفة حصيلة حالة أو موضوع معين أو إلقاء الضوء على تصرفات وممارسات شخص أو عدة أشخاص أو مؤسسة أو مجموعة اقتصادية. وهو عمل يختلف عن التغطية "الروبورتاج" لأن هذا الأخير يظهر أو ينقل أما التحرى فيكشف وهو عمل فى العمق يتطلب من القائم به ألا يصدر أى تعليق أو يطرح احتمالات، ومطالب فقط بطرح الوقائع ولا شئ غير الوقائع.

كما أن صحافة التحرى تختلف عن صحافة الإثارة، بحيث إن التقنيات والوسائل المستعملة فى الأولى تختلف عن الوسائل والتقنيات المستعملة فى الثانية،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما أن جمهورهما مختلف، وهى (صحافة التحرى) باعتمادها على مواجهة الآراء والوقائع تشبه إلى حد ما التحقيق القضائى أو البحث العلمى.

وعن اهتمامات صحافة التحرى، أشار إلى أنها لا تهتم فقط بكشف الفساد والجريمة والتعسف فى استعمال السلطة، وشبكات التهريب، وتبييض الأموال، وشبكات الدعارة، لكن تهتم كذلك بسبب فشل نظام معين، ونجاح آخر، لقد اكتشف الصحفيون أن القراء يهتمون كثيراً بكيفية سير الأمور، ابتداء من حصول نادي رياضى على كأس الدوري، إلى ما يجرى فى قصور الحكام ومكاتبهم، أو داخل الحركة الاقتصادية، والعلاقة بين السلطة والمال، النشاط السياسى للأفراد والأحزاب وأعضاء البرلمان، العمليات الانتخابية وإدارتها، وكيفية الترشح والنجاح وعليه فإن صحافة التحرى تهتم بكل قضايا المجتمع.

وفى مجال أهمية صحافة التحرى للتنمية البشرية، أشار إلى أنه من أهم العوائق أمام برامج التنمية "الفساد"، والفساد إذا زاد على حد معين فإنه يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار، بحيث تزيد تكلفة المشاريع ونقل التقنية وتطويرها، والفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص وهذا التعريف يشمل العمولة والرشوة الظاهرة والمقنعة، كما يشمل الفساد المرتبط بالصفقات وتجارة السلاح والتوكيلات التجارية للشركات الدولية، فى ظل وضع فاسد تتراجع فيه قيمة العمل، لفائدة النصب والاحتيال.

وعن دور صحافة التحرى فى تعزيز حقوق الإنسان، أكد أنه مما لا شك فيه أن للإعلام دوراً فى التعريف بمبادئ حقوق الإنسان ونشرها، خاصة أنه فى حد ذاته حق من حقوق الإنسان ووسيلة لتحقيق حرية الرأى والفكر والتعبير والنشر والحق فى الاتصال والحصول على المعلومات الصحيحة ونشرها.

كما أن دورها الرقابى على مؤسسات المجتمع من خلال التعبير عن الرأى والتقيد والكشف عن الانحراف، ونشر الحقائق، يكون أجدى وأعمق لما يقوم به صحفيون مختصون نزهاء.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وصنف معوقات التحرى الصحفى فى الوطن العربى بعدة أنواع، وتشمل:

- المعوقات السياسية، والتى تضم غياب الديمقراطية، وطبيعة أنظمة الحكم الذى يتم احتكاره من عائلات بيولوجية، ترفض مبدأ مشاركة المواطنين فى إدارة الشئون العامة، وخروج الحكم من أفراد العائلة، والمعوقات القانونية التى تشمل: سياسة التجريم لحرية الإعلام، والعمل الصحفى والمبالغة فى اللجوء إلى حبس الصحفيين، والحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، والضغط على رؤساء التحرير وعلى الصحف، بتقرير القانون للمسئولية التضامنية لرئيس التحرير وكاتب المقال والجريدة، وقوانين حالة الطوارئ، والصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية فى مصادرة المطبوعات والصحف، والتعليمات المنظمة لنشر بعض المعلومات المتعلقة ببعض المواضيع بالإضافة إلى منع الموظفين من الاتصال بالصحافة والإدلاء بتصريحات، وعدم وجود نص قانونى يسهل الوصول إلى مصادر المعلومات، وعدم استقلالية القضاء.

وأشار كذلك إلى العوائق الاقتصادية، مثل احتكار المطابع من طرف الدولة، واحتكار الإشهار، وعدم حصول الصحفيين على أجر كاف، فضلاً عن عوائق من أجل الصحافة، مثل ملكية الحكومة أو أشخاص موالين للحكومة لوسائل الإعلام، وملكية بعض الجهات النافذة لوسائل الإعلام، والرقابة الذاتية التى يمارسها الصحفى على نفسه، وبالتالى تغيب الرغبة فى كشف الحقائق، وتتضارب المصالح، سواء بين مالكى الصحف والصحفيين فضلاً عن وجود صحفيين متواطئين أو مرتشين، وخوف الصحفى على حياته فى غياب حماية مادية وقانونية، وعدم وجود صحفيين متخصصين، والعجز عن الوصول إلى المصادر.

وختم بأنه مع الهامش الديمقراطى، الذى يضيق أو يتسع حسب كل دولة، يلاحظ أن أغلب القضايا المطروحة على المحاكم والتى يتابع فيها صحفيون تتعلق بقضايا قذف أو اتهامات تمس من قريب أو بعيد كشف قضايا فساد، أو أمور تعتبر من أسرار الدولة، ولا يعرف المواطن إلا القليل من واقع الحياة الاجتماعية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والسياسية والاقتصادية فى بلده، وبالتالى يعيش الغربة فى وطنه، فلنعمل جميعاً لتكون توجهات المستقبل كفاحاً من أجل الشفافية، الصدق، الإخلاص لدى قادتنا الاجتماعيين، والسياسيين والاقتصاديين.

وقدم الأستاذ "محبوب علي" نقيب الصحفيين اليمنيين مداخلة مكتوبة بعنوان الإعلام العربي وحقوق الإنسان، أكد فيها أن قضيتى الصحافة وحقوق الإنسان متلازمتان وقد ارتبط نشوء وتطور الصحافة في أوروبا منذ القرن الرابع عشر مع تنامي الوعى من أجل الحريات العامة، وعلى الرغم من الفارق الزمني الشاسع والذى يتجاوز ثلاثة قرون تقريباً بين البدايات الأولى للصحافة في الدول الغربية الريادية وبين الدول العربية الريادية فإن قضية الحريات العامة وحقوق الإنسان قد استأثرت بالأولوية وتصدرت اهتمامات الصحافة في الدول الغربية والعربية على حد سواء مع اختلاف الظروف ومعطيات الواقع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً علاوة على غلبة التفوق العسكري والعلمي الذى فرض واقع الاحتلال للبلدان العربية وتقاسمها بين فرنسا وبريطانيا بعد عصر السيطرة العثمانية.

وفي هذه الفترة عرفت المنطقة العربية الصحافة بعد دخول المطبعة مع الحملة الفرنسية على الشام بعد قرنين ويزيد من التضحيات الجسام للصحفيين الأحرار في أوروبا الذين ضحوا بحياتهم من أجل فرض إرادة مهنة الصحافة كسلطة رابعة في نهاية القرن الثامن عشر بعد الثورة البريطانية والتى ألغت الرقابة المسبقة على الصحافة بعد ست سنوات من قيامها وكذلك بعد الثورة الفرنسية التى طبقت مبادئ الحرية المطلقة.

وبعد انتصار الصحافة الغربية لمثل وقيم الحرية، وحق الإنسان في الحياة الحرة الكريمة وضمان ثقافة التعدد السياسي والفكرى والعقائدي، عرفت المنطقة العربية الصحافة بعد حقبة زمنية طويلة في ظل ظروف مغايرة تماماً بل لعلها أكثر حدة ومعاناة لأن الصحافة العربية نشأت وترعرعت تحت مظلة الاحتلال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العثماني والبريطاني والفرنسي ضد إرادة الشعب بمختلف فئاتـــه وضـــد خياراتـــه وتطلعاته للحرية وقناعاته السياسية ومعتقداته الفكرية والعقائدية وتنوعـــه الثقـــافي وتعدده السياسي والحزبي.

وبدأت الصحافة العربية منذ نشأتها الأولي مـــن أجـــل بدائيـــة تجاوزتهـــا التجربة الغربية بمراحل عديدة متقدمة.

وبعد مصر، تعاقبت الصحافة العربية على الصدور في الجزائـــر ولبنـــان فسوريا فالعراق فاليمن في ظل مناخ من الاضطرابات والقلاقل وعـــدم الاســـتقرار السياسي وهيمنة أجنبية.

وخلال قرن من الزمان لعبت الصحافة العربية دوراً ريادياً فـــي الحيـــاة العامة، وبرزت كقوة مؤثرة في سياق التطـــور الثقـــافي والـــسياسي والاجتمـــاعي وتنامي الوعي الفكري والوطني وإشاعة ثقافة التعدد وخيارات الانتماءات العقائديـــة والفكرية.

وقامت الصحافة العربية على رفض المواءمة بين الديمقراطية والوطنيـــة لأنها استندت للوصول إلى إدارة دفة السلطة على خبرة المؤسسات العسكرية عقب ثورات التحرر وليس على قاعدة وطنية ديمقراطية. ومن هنا تكمن إشكالية تطبيـــق مفاهيم حقوق الإنسان في جوهر النظام السياسي العربي وليست المرجعية الدينية.

والثابت أن المفكرين العرب منذ أوائل القرن التاسع عـــشر أجمعـــوا فـــي أطروحاتهم على تصور واحد عن تخلف الشرق بما فيه البلاد الإسلامية بالمقارنـــة مع تفوق الغرب أو البلاد الأوروبية إلى طبيعة المؤسسة السياسية والنظام السياسي وليس بسبب الانتماء العقائدي الديني أو الفكري وعكس هـــؤلاء المفكـــرون نفـــس تصور المفكرين الأوروبيين في القرن الثامن عشر عن تأخر الـــشرق الـــذى كـــان العرب طوال تاريخهم منذ القرن السابع الميلادي حتى نهاية القرن الثـــاني عـــشر متفوقين على مستوى العالم اقتصادياً وتجارياً وعلمياً.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويرجع هؤلاء سبب هذا التأخر أو الانحطاط إلى طبيعة النظـــام الـــسياسي المستبد. ومن هنا يمكن أن نستوعب جدلية العلاقة وترابطها بين الحريـــة وحقـــوق الإنسان باعتبارها ليست قضية آنية ولم تكن محصورة محليا أو إقليميا بـــل علـــى صعيد خدمة البشرية جمعاء وليس لفئة بعينها أو جماعة بعينها على الرغم مـــن أن استحضارها بصورة ملحة في وقتنا الراهن كقيمة عصرية لا يتم بموجـــب قـــوانين ومواثيق إنسانية فحسب بل عملا بشرائع سماوية.

فحوار الحضارات بين الشرق والغرب هو إرث للبـــشرية اســـتقوى فيـــه منطق القوة على قوة المنطق واستأثرت المصالح في العلاقات الدوليـــة علـــى مـــا عداها في مصائر الشعوب الأخرى المستضعفة التى سلبت حريتها وحقوقها بمنطق القوة الخارجية في المرحلة الأولي وعلى الإذعان بمنطق قوة الاستبداد من داخلهـــا في المرحلة الثانية.

وبسبب تغييب مؤسسات المجتمع المدني والحظر المفروض على قيامهـــا أسوة بتكوينات الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية المهنية في معظـــم الـــدول العربية اعتبرت قضية حقوق الإنسان سلاحاً مناوئاً فى يد المعارضة ضد السلطات الحاكمة مما فرض بالتالى التركيز على بسط الهيمنة على وسائل الإعلام بمختلـــف مفاصلها لمواجهة هذا الخطر الذى يهدد أركان النظام السياسي، وأصبحت بالتـــالي مؤسسات الإعلام مرادفة للمؤسسات العسكرية بحيث يعول عليهما النظام الـــسياسي لضمان تربعه على مقاليد السلطة وليس على المؤسسات النيابية البرلمانية المنتخبـــة بإرادة الأغلبية.

وتزخر أغلب التشريعات العربية لمهنة الصحافة بعقوبـــات ومحظـــورات وممنوعات وتزهق بها الأرواح، وتغلق المنافذ في وجه الرياح، وفى ظـــل الرقابـــة المسبقة والتصريح المسبق لإصدار الصحافة جرى حظر امتلاك وســـائل الإعـــلام المرئي والمسموع في معظم البلاد العربية حتى تلـــك التـــى أخـــذت بـــنهج تعـــدد الصحافة المكتوبة دون غيرها، كما لا توجد وكالة أنباء مملوكة لأفراد أو شـــركات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مساهمة خاصة، بل تتصدر عقوبة حبس الصحافي بسبب ممارسته لحرية الرأى والتعبير مواد معظم التشريعات القانونية العربية

وأضاف أن حرية الصحافة في العالم العربي ليست خصوصية تختص بأصحاب المهنة وحدهم دون غيرهم من سائر فئات المجتمعات العربية، والمسئولية إزاءها ليست مسئولية الصحفيين وحدهم بل هى مشتركة تتكىء على جهود كل الأطراف محلياً ودولياً لأن حرية الصحافة هى عنوان الحريات العامة وبوصلة الديمقراطية التى تمثل التعددية ومثل وقيم ومفاهيم حقوق الإنسان التى تتصدر الصحافة مسئولية إشاعة ثقافتها جنباً إلى جنب مع المؤسسات التربوية والتعليمية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها التى تتولى إعادة صياغة المناهج ووضعها في أولويات مهامها واهتماماتها.

وختم بأن حرية الصحافة في العالم العربي، لا تنحصر مسئولياتها في جماعات دون سائر أفراد وفئات المجتمعات العربية ولا تستقيم أية دعامة من دعائم الديمقراطية في ظل تغييب مناخات حرية الصحافة باعتبارها بوابة الحريات العامة والبوصلة الأمينة المرشدة لحقوق الإنسان بلا تمييز أو مفاضلة بين جماعة وأخرى وبين قلة عن الكل ... فحقوق الإنسان لا تتجزأ تماماً مثل الحرية التى يستحيل تجزئتها أو فصلها عن توأمها في الروح والطموح وهي الديمقراطية.

وفي مداخلتها وتعليقها على موضوع الندوة وورقة عملها، اعتبرت الإعلامية "مي شدياق" من فضائية "إل بي سي" اللبنانية أن الكلام عن الإعلام وحريته يصبح عبثاً في المطلق إذا كان الوطن منقوص الحرية والاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي.

ومن العبث أيضاً الحديث عن حرية الإعلام في ظل قيود سياسية واجتماعية ودينية، وكذا كل بحث في حرية الإعلام في مجتمع مكبل بعادات وموروثات اجتماعية وطائفية، وأيضاً في ظل غياب الثقافة السياسية وحداثة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الممارسة الديمقراطية.

وأضافت إن بضعة مصطلحات تحتل الساحات والمنابر منذ سنوات : حقوق الإنسان، المجتمع المدني، العملية الديمقراطية، حرية التعبير والمعتقد والتفكير، حل النزاعات بالطرق السلمية وأخيراً العولمة. بعض هذه المصطلحات لم يكن موجوداً قبل عشر سنوات مثل حل النزاعات والعولمة، ومنها في سراديب الفلسفة مصطلحاً تقنياً (المجتمع المدني). ومنها ما كان متداولاً باعتدال (حقوق الإنسان) على أن القاسم المشترك بين هذه المفاهيم وخصوصاً العولمة، هو ثورة الاتصالات والانفجار الإعلامي الهائل الذى يساهم في تعميم هذه الثقافة الحديثة وسلوكها ويقدمها على أنها بطاقة دخول إلى العصر وإلى العالم الأول.

ولعل المفارقة الكبيرة أو الإشكالية الصعبة، تكمن في أن هذه القيم، التى هى في الأساس نتاج أرض الشرق وأديانه وأنبيائه، تبدو نتاجاً غربيا مستورداً، أو اعتداء أجنبياً حديثاً يحتل نفوسنا ويتدخل في شئوننا الداخلية ويزعزع مجتمعاتنا لتنفيذ مؤامرة الإدخال القسري في الحداثة وفرض ابتعادنا عن هويتنا وأصولنا والذات الحقيقية.

لذلك، ومن دون الحاجة إلى تقديم الأمثلة والبراهين والإثباتات الكثيرة، تظهر أقدم أمراضنا في العالم العربي، الحريات السياسية وحرية التعبير وحرية الاستعلام والإعلام وحقوق الإنسان على أنواعها. والأخطر من ذلك، أن تهمة من يتجرأ على تناول هذه المواضيع المحرمة في بعض البلدان، تتروح بين تعريض الأمن القومي للخطر والتعامل مع الأجنبي، أو الخيانة العظمي.

في الواقع أن حقوق الإنسان بضاعة رائجة منذ منتصف القرن الماضى. وفي كل البلدان يحتدم النقاش حول مخالفتها أو تجاوزات لهذه الحقوق التى أصبحت مقدسة. فلا أحد يجرؤ على التبرؤ منها، لأنها المعيار الأخلاقي المعتمد لقياس الطريقة التى يعامل بها الحكام شعوبهم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وعبارة حقوق الإنسان، أتت لتحل مكان عبارة "الحقوق الطبيعيـــة" وهـــو مصطلح قديم مشبع بالمعاني الفلسفية. أى أن حقوق الإنسان هو الاسم الجديد الـــذى اتخذته في القرن العشرين فكرة قديمة هي الحقوق الطبيعية.

والحقوق الطبيعية هي غير الحقوق الوضعية، والتى يمكن أن تستمد مـــن الحق الطبيعي. فحقوق الإنسان إذا تنتمي إلى فئة الحقوق الأخلاقية وهـــي حقـــوق يفترض أن يتمتع بها البشر بمجرد كونهم بشراً، سواء كانت في القانون أو لم تكن.

من هنا، فإن الشرع الطبيعي هو مجموعة من قواعد السلوك يفتـــرض أن تمليها سلطة أعلى من سلطة الدولة، وفي أدب وفلسفة اليونان وروما مواقف كثيرة تسلم بوجود شرع إلهي أو شرع طبيعي، وهذا الشرع كان يفهم على أنه يتقدم على القوانين الصادرة عن الدولة، يضعه الله أو نجده في الطبيعة، ويمكن إدراكـــه عـــن طريق العقل، وهو لا يتغير ويصلح لجميع البشر وجميع العصور.

الانتقال من الشرع الطبيعي إلى الحقوق الطبيعية تم مع جون لوك (John Lock) (١٦٢٢-١٧٤٠) وهو فيلسوف إنجليزي كتب مدافعاً عن الثورة الإنكليزية التى جرت عام ١٦٨٨، وقد كان لنظرية لوك أثر مباشر على الثـــورة الأمريكيـــة، فقد ادعى المستوطنون الأمريكيون أن بلدهم الأم حرمهم من حقوقهم الطبيعية ممـــا استدعى القيام بالثورة.

وحمل إعلان الاستقلال الأمريكي بصمات لوك الواضحة إذ جاء فيه: "إننا نعتبر هذه الحقائق بديهية، إن البشر ولدوا متساوين، ومنحهم خالقهم حقوقاً لا يجوز التصرف بها، وبين هذه الحقوق، الحياة والحرية والسعي وراء السعادة.

وفي مطلع الثورة الفرنسية، أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية إعلاناً لحقوق الإنسان والمواطن جاء فيه:" إن هدف الاجتماع السياسي هو المحافظة على الحقوق الطبيعية للبشر، في الحرية والملكيـــة الخاصـــة والـــسلامة الشخـــصية ومقاومـــة الطغيان".

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في القرن العشرين، تحديداً بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت حقوق الإنسان شأناً دولياً حيث أولتها الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً، فجاء ذكرها في شرعتها.

وفي عام ١٩٤٨ أقرت الجمعية العمومية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأتبعتها فى العام ١٩٦٦ بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي ذلك تأكيدا للمبدأ القائل بأن الطريقة التى تعامل بها الدولة أبنائها مسألة تخضع للمعايير الدولية.

واعتبرت أنه من خلال ما تقدم يتبين أن نظرية "حقوق الإنسان إنتاج غربي بامتياز، إذ لم يشارك في بلورتها أى عربي باستثناء اللبناني شارل مالك الذى ساهم في الأربعينيات فى وضع الشرعة الأساسية. وهناك العربي المصري الدكتور بطرس غالي الذى تولى الأمانة العامة للأمم المتحدة فى العام ١٩٩١.

وقالت إن سجل الدول العربية لدى جمعيات حقوق الإنسان الدولية حافل بصفحات هائلة من الانتهاكات في جميع الميادين وأهمها حرية الفكر والتعبير والإعلام. فهل يطلب من الإعلام العربي أن ينشر مبادئ حقوق الإنسان وهو نفسه منتهك الحقوق المادية والمعنوية؟ وعلى الرغم من كل ذلك فإن الصحافة العربية وبدرجات متفاوتة، استطاعت أن تضئ عتمات كثيرة وأن تساهم في الدفاع عن حقوق قومية وتساهم في الشئون القطرية. وهو دور لو لم يكن موجوداً في المطلق لما كنا في هذا الاجتماع وفي هذه المدينة العريقة نواجه تحديات المستقبل على ضوء الواقع الحالي. فما هي التحديات التى تواجه حرية الإعلام وسبل التعامل معها؟

ليست قوانين المطبوعات والصحف أو الإعلام المرئي والمسموع هى المشكلة في العالم العربي ولا القيود التشريعية، بل سوء التطبيق أو تعليق هذه القوانين من جهة، وما يسمى "قانون الخوف" من جهة أخرى. فأحكام نظام

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الطوارئ السائد في معظم الدول المتاخمة لإسرائيل منذ انفجار الصراع العربي-الإسرائيلي مازالت تحكم العمل الصحفي مع بعض الاستثناءات في لبنان.

فتحت شعار الحفاظ على الأمن القومي أو أمن النظام من الاختراق المعادي، تعمل المحاكم الاستثنائية أو محاكم أمن الدولة أو الحاكم العرفي أو المدعي العام الاشتراكي في كثير من الحالات التى لا تستدعي تدبيراً استثنائيا أو توقيفاً احتياطياً أو نهائياً للكاتب أو العامل في مؤسسة إعلامية مرئية أو مسموعة. وفي أغلب الأحيان يوضع الموقوف في غياهب مراكز التحقيق وتتعدد المرجعيات التى تريد منه الارتداد إلى "الصراط الوطني المستقيم". وبسبب تجاوز القوانين من جانب السلطة المؤتمنة على القانون، يتراجع الصحافي إلى حدود الكفاف الإخباري الذى تؤمنه مكاتب التحرير الرسمية أو ما يوازيها.

وأضافت أن الضوابط الاجتماعية تفاقمت في السنوات الأخيرة بسبب عودة المجتمعات إلى الحالات البكر على مستوى الفكر الديني وتطبيقاته الاجتماعية، وبسبب الضغط الذى تمارسه معنوياً ومادياً الحركات الأصولية المتنامية علي آلة السلطة القضائية والسياسية والإعلامية. والصحافي الذى يكسر التقليد يمارس عليه المجتمع قبل السلطة: مبدأ التحريم والتكفير والخروج عن السائد المقدس.

واعتبرت أن رجل الإعلام بمأزق كبير أمام ثورة الرأي العام وتوتره، ويعانى صراعاً بين الدور والرسالة ومتطلبات المهنة، وقساوة الواقع وشروط السلامة الشخصية، مادام مبدأ معظم الأنظمة في العالم الثالث متكئاً على أن أمن البلد والنظام أهم من حرية الإعلام والحريات العامة، ومادام الحديث عن حقوق الإنسان الفرد، يأتي في مرتبة متأخرة عن أمن المجتمع وحقوق الجماعة، يصبح من المستحيل التحدث عن دور للإعلام في تعزيز احترام حقوق الإنسان ودفع التنمية البشرية. فجماعات حقوق الإنسان في منطقتنا أوكار جواسيس تتآمر على النظام مع الخارج تحقيقاً لأهداف خارجية أو سلطوية. ومطالب المحاكمات العادلة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والحق فى الدفاع والكف عن الإجراءات التعسفية تكاد تكون من المحرمات في الإعلام العربي لأنها تتعلق بالأمن القومي. أما تناول الموروثات الاجتماعية أو العقائد الدينية فعقابها يأتي من المجتمع المتمسك بالتقاليد والمقدسات، علما أن كل النهضة الفكرية والثقافة والعلمية في الغرب قامت بعد كسر المقدسات وفتح النقاش حولها، منذ حركة لوثر ثم مع آباء الثورة الفرنسية وصولاً إلى فصل الدين عن الدولة وإبعاد البابوية والكنيسة وما كان يسمي محاكم التفتيش عن الشأن العام الوطني والسياسي.

واعتبرت أنه مما لاشك فيه أن العرب والمسلمين يواجهون منذ ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ هجوماً إعلامياً وسياسياً وثقافياً متعدد المصادر والأهداف تحت عنوان "محاربة نشر ثقافة العنف" وإرغام المجتمعات العربية على الانتظام في نظام القيم العالمي الموحد الذى تقتحم من خلاله أمريكا البلدان والمجتمعات تحت رداء الأمم المتحدة وقوانينها والمواثيق الدولية. فالإعلام الأمريكي في العالم يلعب حالياً دوراً نشطاً في تشكيل السياسة، وقد أصبح أهم قناة لنقل المعلومات الضرورية، وهذه المعلومات هى التى تريد الحكومة إيصالها للرأي العام الداخلي أو الخارجي أو الحكومات الأجنبية.

وتسوق الولايات المتحدة في العالم أكثر من ١٧٠٠ جريدة يومية وآلاف من النشرات الأسبوعية، وبرامج ٩٠٠٠ محطة إذاعية وألف محطة تليفزيونية و٢٥٠٠ دار لنشر الكتب، وهناك اليوم ٩ شركات تعاونية تدير ثلاثاً من شبكات التليفزيون الرئيسية (N.B.C) (AB.C) (CBS)، بالإضافة إلى ٤٠ محطة تليفزيونية متفرعة، وأكثر من ٢٠٠ نظام تشغيل و٥٩ مجلة منها "تايم" و"نيوزيك" (News-week) (Time) وسلسلة من الجرائد اليومية الأساسية.

أمام هذا الواقع الهجومي للإعلام الأمريكي ووسط الظروف الدولية الراهنة، ماذا بوسع الإعلام العربي أن يقاوم وكيف؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وختمت بأن العالم العربي غني بالسكان (٢٩٠ مليون نسمة) والذى يـضم ملايين من الخريجين الجامعيين الذين تلقوا التعليم العالي في الداخل والخارج يبـدو مكبلاً وعاجزاً حتى عن رد الفعل. فما هو السبيل ليصبح الإعلام العربي صـوتاً لا صدى للنظام العالمي الأمريكي أو للنظام العربي الواحد؟

كذلك قدم الأستاذ الدكتور "عبد الرازق الدليمي" من جامعة بغـداد مداخلـة خاصة عن أوضاع حقوق الإنسان في العراق، ركز فيها على أبعـاد القلـق لـدى الدول النامية من استخدام حقوق الإنسان لتحقيق أهداف الهيمنة الأجنبية وممارسـة الضغوط السياسية والانتقاص من سيادة الدولة ووحدتها وسلامتها.

واعتبر أن الطرح التقليدي للتعريف بحقوق الإنسان يقصرها على الحقوق المدنية والسياسية، وهو طرح محل انتقاد لإغفاله الحقوق الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية.

ونوه بأن العراق كمهد للحضارات شـهد أول أشـكال المجتمـع المـدني والمدونات القانونية، وعرف نقلة نوعية في ظل الشريعة الإسلامية أرسـت دعـائم حقوق الإنسان فيه.

وأشار إلى اهتمام الحكومة العراقية منذ ثـورة ١٧ يوليـو/تمـوز ١٩٦٨ بالإنسان العراقي تحت قيادة الرئيس "صدام حسين"، محدداً المؤشـرات الإيجابيـة للرعاية الاقتصادية والاجتماعية التى تقدمها الحكومة للمواطنين العراقيين، فـضلاً عن اعتراف حكومة العراق بالمبادئ الخاصة بالحقوق المدنيـة الـسياسية والتـى أوردها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة.

وأشار إلى الحصار الذى يعيشه الشعب العراقي في ظل العقوبات وآثاره، وإلي قرار العفو عن كافة السجناء والمعتقلين العراقيين الذى أعلنه الرئيس العراقي قبل عدة أشهر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

واعتبر أن حكومة العراق ترعى حقوق القوميـــات والمـــذاهب الأخـــرى وتعتمد مبادئ المساواة، فضلاً عن الاهتمام الخاص الذى توليه الدولة لحقوق المرأة وحقوق الطفل.

وختم مطالباً بالمبادرة للعمل على وضع حد فوري للعقوبـــات والحـــصار الذى اعتبره حصاراً عربياً بالأساس.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اتجاهات النقاش

تضمنت محاور النقاش :

١- التحديات التى تواجه حرية الإعلام وسبل التعامل معها : القيود التشريعية، الضوابط السياسية والاجتماعية والثقافية، تحديات التطور التقنى ..

٢- الاشكاليات المهنية فى تناول الإعلام لقضايا حقوق الإنسان.

٣- دور الإعلام فى تعزيز احترام حقوق الإنسان ودفع التنمية البشرية، وسبل تعزيز رسالة الأمم المتحدة لدى الإعلام العربى، والتعاون مع مركز الأمم المتحدة للاعلام فى هذا الشأن.

ويمكن تلمس الأهمية التى أولاها المشاركون لموضوع الندوة ومحاورها منذ ما قبل انعقادها، حيث بادر عدد منهم إلى تسجيل تعليقاته ومداخلاته على موضوع الندوة ومحاورها وورقة العمل، وخاصة ما أثارته حول قضايا العالمية والخصوصية.

واتسمت أعمال الندوة منذ بدء أعمالها بحيوية النقاش، فشهدت منذ جلستها الافتتاحية -وعلى غير المعهود فى مثل هذا النوع من الجلسات- نقاشات عدة حول حرية الإعلام والصحافة فى البلدان العربية، غير أنها شهدت أيضاً فى كافة الكلمات الافتتاحية اتفاقاً حول عدد من المبادىء، أهمها العلاقة العضوية الوثيقة التى تربط كل من الإعلام وحقوق الإنسان والتنمية البشرية، وأن المفاهيم الثلاثة صارت مقياساً ومعياراً لمدى تقدم الأمم، كما جرى التأكيد كذلك على الطابع الشامل والمترابط لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وأن حرية الرأى والإعلام تحتل موقعاً مركزياً فى منظومة الحريات العامة، وبالتإلى فهى المقدمة الأصيلة لحقوق الإنسان، وهى كذلك ضمانة لاحترام هذه الحقوق وتعد بالتإلى جزءاً من عملية التنمية البشرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إشكالية تناول مفاهيم حقوق الإنسان على الساحة العربية :

تطرقت النقاشات إلى سبل التعامل مع مفاهيم حقوق الإنسان فى البلدان العربية فى ضوء ما أثارته ورقة العمل حول مواقف بعض الحكومات العربية الرافضة للإنضمام إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان أو بعض الحكومات العربية الأخرى التى انضمت اليها وتحفظت على بعض المواد التى تضمنتها، وعلى خلفية التفاوت بين ما تكفله الشرعة الدولية من حقوق وبين ما تضمنته المواثيق الاقليمية العربية والاسلامية لحقوق الإنسان والتى انتقصت منها، على الرغم من توافق المشاركين على غياب التناقضات الجوهرية ما بين الشرعة الدولية والشريعة الإسلامية من منظورات مختلفة.

جاءت النقاشات امتداداً للجدل الثقافى السائد على الساحة العربية حول قضية العالمية والخصوصية وثنائية الداخل - الخارج، وتمحورت الأراء باتجاهين، الأول ينادى بضرورة تناول مفاهيم حقوق الإنسان مع الاعتبار للخصوصية الثقافية العربية التى تنعكس فى أنساق القيم والتقاليد السائدة والعقائد الدينية فى المجتمعات العربية، والاعتبار لخصوصية المنطقة ومعطياتها السياسية والتى تتسم بالتعقد فى ظل المناخ الدولى والإقليمى الحالى وفى ظل هيمنة ثقافة واحدة واحتكارها لمصادر المعلومات، واستمرار ظاهرة الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين والعدوان المتوقع على العراق والتى تمثل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فضلاً عن بطء وتراجع خطوات التحول الديمقراطي فى البلدان العربية، واستغلال المعارضة السياسية لقضية حقوق الإنسان كسلاح فى مواجهة قيود السلطة الحاكمة.

وعبر هذا الاتجاه عن اعتقاده بأن التحفظات لا تمس عادة جوهر الحقوق ولكنها تدل على التنوع الثقافى، وعلى أهمية التدرج فى توضيح شمولية الحقوق الإنسانية، وأن غياب الحقوق المدنية والسياسية يطول المجتمع ككل ولا يخص جماعات عرقية أو دينية بعينها، وبأن الاتفاق على مفاهيم حقوقية واحدة أمر غير ممكن، ودلل بالخلط الحاصل فى مفاهيم الإرهاب وحق الشعوب فى تقرير

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مصيرها، واختلاف الرؤى بين الدول الغربية التى تنزع إلى الاهتمام بالحقوق المدنية والسياسية وبين الدول النامية التى تولى الأهمية للتنمية وبالتإلى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

فى حين ذهب الرأى الآخر إلى ضرورة التمسك بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان كمرجع رئيسى ومعيار أساسى، ورفض الاتجاه إلى وجود مرجعيات متعددة أو الدعوات لمراجعة الشرعة الدولية فى ضوء القيم والمعتقدات الروحية باعتبار أن ذلك سيضفى غموضاً إضافياً على موقف البلدان العربية من عالمية الحقوق ولا يتيح انخراطاً سليماً فى النظام العالمى، خاصة فى ضوء تداعيات أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ ومتطلبات الحوار مع الآخر الخارجى، والافادة مما تقضى به الشرعة الدولية من حقوق لصالح القضايا العربية على مستويات الحقوق الفردية والحقوق الجماعية وحقوق الشعوب، ومنع الانتقائية والازدواجية فى تناول قضايا حقوق الإنسان، لا سيما فى قضايا حقوق الجماعات اللغوية والدينية والمذهبية فى البلدان العربية لنزع حجج التدخل الخارجى غير المبرر، وطالب بالحفاظ على خصوصية التنوع الثقافى العربى، وعلى توسيع مفهوم حقوق الجماعات ليشمل كافة القطاعات البشرية المهمشة اجتماعياً واقتصادياً فى ضوء تأثيرات العولمة، وعلى ايجاد الرادع لوقف الانتهاكات التى تقع خصوصاً على الفئات الأكثر حاجة للرعاية.

وحث هذا الاتجاه الحكومات العربية على الانضمام إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وعلى التخلى عن تحفظاتها، خاصة تلك التحفظات ذات الطابع العام وغير المحدد والتى تربطها الحكومات بالشريعة الاسلامية من دون سند ملائم.

كما طالب بألا يكون تناول قضايا حقوق الإنسان فى ذاتها فحسب، ولكن أيضاً من زاوية علاقتها بالديمقراطية والتنمية البشرية والإنسانية العادلة، وأكد على الطابع الشامل والمترابط وغير القابل للتجزئة لكافة فئات الحقوق المدنية والسياسية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق فى التنمية فى ضوء إعلان فيينا للعام ١٩٩٣.

ونبه إلى ضرورة عدم اختزال كافة المطالب فى تحقيق الحرية باعتبارها ليست ضامناً وحيداً وتقتضى اشباع الحاجات الإنسانية بالتلازم معها، وإلى ضرورة العمل من أجل ارساء مبادىء الحكم الصالح والرشيد والذى يتلازم فيه العمل من أجل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والتنمية البشرية والإنسانية.

وقد فرضت المناقشات تطرقاً واسعاً إلى قضية الإصلاح فى البلدان العربية، وعلى الرغم من وجود اتفاق بين المشاركين على الحاجة إلى الإسراع بخطوات الإصلاح الشامل، غير أنه دار جدل مهم حول الدور الذى يمكن أن يلعبه الخارج فى إجراء عمليات الإصلاح الداخلى، ففيما ذهب اتجاه إلى أن الضغط الخارجى ليس ضاراً فى كافة الأحيان، ودلل بأنه كان مفيداً فى بعض المراحل التاريخية، وأن بعض حركات التغيير والإصلاح الاجتماعى قد استفادت منه فى بعض القضايا، ويمكن الإفادة منه فى الوقت الحالى لصالح إعمال الآليات الديمقراطية الغائبة، وحث هذا الاتجاه على وقف الازدواجية فى التعامل مع المبادىء الدولية مثل دعوة المجتمع الدولى للتدخل لأغراض إنسانية فى فلسطين، ورفض مثل هذا التدخل فى العراق.

بيد أن اتجاهاً ثانياً دأب على التأكيد منذ بداية أعمال الندوة على انحيازه للاصلاح الذاتى ذى الطابع الشامل فى كافة النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويشمل إجراء عمليات التحديث الديمقراطى وتعزيز الحريات العامة والحقوق الأساسية للإنسان والذى ينبع من الإرادة الوطنية ويعبر عن الهموم الداخلية ويبدأ باتباع مبادىء المصارحة والشفافية والمصداقية، ولا يسمح بالتإلى بتحقيق أهداف الخارج التى ترتبط بمصالحه الآنية، ومن دون أن يعنى ذلك انغلاقاً

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على الذات أو تعطيل الانخراط فى المجتمع الدولى أو الامتناع عن التحـــاور مـــع الآخر.

ونفى هذا الاتجاه ما نسب إليه من ازدواجية فى التعامـــل مـــع المبـــادىء الدولية، منوهاً بأن قضية فلسطين هى قضية شعب تحت الاحتلال يعانى من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التى تمارس بحقه بشكل يومى، فيما قضية العـــراق تبقى قضية وطنية داخلية لشعب يرزح بكامله تحت الحصار الدولى غير المبرر.

التحديات التى تواجه حرية الإعلام وسبل التعامل معها :

نال هذا الجانب الاهتمام الأكبر بين نقاشات المشاركين، وخاصة العاملين بحقول الإعلام على اختلافها، ليعكس طابع المعاناة التى يواجهونها فى عملهم اليومى، وفى تناولهم للقضايا المختلفة فى الشأن العام على اتساعه، وفى قضايا حقوق الإنسان والممارسات ذات الصلة بشكل خاص.

عكست النقاشات وآراء المشاركين إجماعاً حول التأثيرات السلبية للمناخ السياسى السائد فى البلدان العربية والذى يتسم ببطء التحول الديمقراطى وبحدوث تراجعات فى البلدان التى تتمتع بهامش ديمقراطى وغياب الآليات الديمقراطية الجادة، وضعف منظومة الحقوق الأساسية والحريات العامة.

كذلك لفتت الأراء إلى ما يفرزه هذا المناخ من قيود وتحـــديات تـــشريعية، من أبرزها ظاهرة العقوبات المغلظة فى قضايا النشر والرأى، سواء تلـــك الـــسالبة للحريات أو العقوبات المالية الكبيرة التى تؤثر على استمرار الوســـيلة الإعلاميـــة، جنباً إلى جنب مع سياسات إغلاق الوسائل الإعلامية المكتوبة ومصادرة أعـــدادها، فضلاً عن صعوبات إصدار التراخيص لها.

ولقيت قضية غياب التنظيمات النقابية للإعلاميين اهتماماً خاصـــاً، حيـــث تغيب تماماً مثل هذه التنظيمات فى بعض البلدان، وتقتـــصر علـــى بعـــض فئـــات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإعلاميين فى بلدان أخرى، فى حين تبقى التنظيمات القائمة ضعيفة وغير قادرة على أداء مهامها فى حماية الإعلاميين.

واتفق المشاركون على تأثير مالك الوسيلة الإعلامية على أدائها لدورها سواء كان هذا المالك هو الدولة أو رأس المال الخاص، حيث تلعب الدولة دوراً أساسياً فى توجيه السياسة التحريرية لوسائل الإعلام التى تمتلكها، فضلاً عن دورها غير المنظور فى تقييد حرية وسائل الإعلام المستقلة عبر سيطرتها على التسويق الإعلانى فى ضوء ضعف الإمكانات المالية لهذه الوسائل.

كما يلعب تراجع ملكية الدولة لوسائل الإعلام لصالح رأس المال الخاص دوراً مماثلاً فى تقييد الخط التحريرى للمؤسسة الإعلامية فى ضوء انحيازات مالكها، فضلاً عن دور رأس المال غير المباشر فى مجال التسويق الاعلانى الذى يفرض على الإدارة التحريرية قدراً غير ضئيل من المجاملات.

بالإضافة إلى ما تفرزه كافة هذه العوامل من انتشار ظاهرة رقابة الادارة التحريرية على المادة الإعلامية، والرقابة الذاتية التى يمارسها الإعلامى الفرد فى ضوء تزايد مخاطر المهنة وضعف الحصانة الخاصة بالإعلاميين، وقلة الوعى القانونى لديهم.

وفيما رجح أن هذه المعوقات تلعب الدور الأكبر فى إعاقة حرية الإعلام، فقد لفت البعض الانظار إلى مخاطر العوامل الخارجية التى تتصاعد منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتؤثر سلباً على الحريات الإعلامية، والمتمثلة فى الهجوم على الثقافة العربية والحملات الصهيونية المتزايدة ضد بعض الإعلاميين، ومحاولات التأثير الدولية على حرية وسائل الإعلام فى تغطية أحداث المنطقة.

وذلك بالإضافة إلى أن هيمنة صناعة الإعلام العالمية على مصادر المعلومات تضعف الإعلام فى البلدان العربية وتخضعه لهيمنتها.

وحذر البعض فى الوقت ذاته من أن الحكومات قد تلجأ فى بعض الأحيان إلى التركيز على الأحداث الاقليمية والدولية الكبرى هرباً من مشكلاتها الداخلية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتفاقمة بما فيها ما يتصل بأوضاع حقوق الإنسان والتنمية البشرية، لا سيما وأن المسار الديمقراطى لا يزال فوقياً، ويسيره ضغط تفرضه فى أغلب الأحيان مؤسسات التمويل الدولية.

ورفض البعض اقتراحاً بوضع مشروع قانون صحافة عربى موحد يكفل الحريات الصحفية باعتبار أن مثل هذا المشروع لن يلبى سوى الحد الأدنى من المطالب لتحقيق التوافق اللازم حوله، وهو التوافق الذى قد يؤدى لتراجع بعض خطى التقدم فى بعض البلدان.

وأجمعت الآراء على أن قضية حرية الإعلام هى جزء من قضية الحريات العامة، وأن العمل من أجل حرية الإعلام ليس مهمة الإعلاميين والحقوقيين وحدهم ولكنها قضية كافة قطاعات المجتمع، والتى يتكامل دورها بالعمل على إرساء سبل ودعائم الحكم الصالح والرشيد.

الإشكاليات المهنية فى تناول الإعلام لقضايا حقوق الإنسان :

أجمعت النقاشات على أن للإعلام دوراً هاماً فى التوعية بقضايا حقوق الإنسان، وذلك فى إطار مهماته الأساسية فى عكس مواقف الرأى العام من القضايا المختلفة وأيضاً فى تكوين وصناعة الرأى العام من ناحية أخرى، وأن دور الإعلام يتجاوز التوعية باتجاه الدفاع والحماية والتعزيز من خلال فضح الانتهاكات وإشاعة احترامها والتحريض على المطالبة بالحقوق المنتقصة والتربية على احترام حقوق الآخرين والتنبيه إلى عدم التعسف فى استخدام الحقوق.

وفضلاً عما لضعف منظومة الحريات العامة من أثر على تناول الإعلام لقضايا حقوق الإنسان، فقد أكدت النقاشات على أن الإعلام فى البلدان العربية يغفل بشكل كبير تناول قضايا حقوق الإنسان، وهو ما فسره اتجاه بأنها لا تمثل فى العادة حدثاً يجذب اهتمام وسائل الإعلام، مع انتقائية التناول للقضايا العامة ومنها قضايا وموضوعات حقوق الإنسان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فيما رأى اتجاه آخر أن الإشكالية تكمن فى تعدد مفاهيم ومصطلحات حقوق الإنسان التى تؤثر سلباً على قدرة الإعلاميين على التعامل مع قضاياها وتناولها إعلامياً، وذلك مثل تناول قضايا حقوق الإنسان باعتبارها تتجسد فى الحقوق المدنية والسياسية فقط دون الالتفات إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق فى التنمية والحق فى الديمقراطية.

ونبه البعض إلى مخاطر غياب الاهتمام الإعلامى بمكون الرأى العام الذى هو ضلع أساسى فى معادلة العمل الإعلامى، وذلك فى ضوء غياب السياسات التحريرية المخططة التى تترابط بشكل كبير مع ضعف عمليات تكوين وإعداد الإعلاميين وتدريبهم وتطوير أدائهم بما يتناسب ومنتجات ثورة المعلومات والاتصال والتطور التقنى الواسع، وغياب التوعية بقضايا ومفاهيم حقوق الإنسان فى معاهد التعليم والتكوين الإعلامى.

وكذا ضعف الإمكانات المالية للوسائل الإعلامية وخضوعها لمجاملات التسويق الإعلانى، وندرة التخصص ونقص العمل بمنهج التحقيقات الإعلامية والصحفية.

وعلى مستوى الإعلامى الفرد، لفت بعض المشاركين الانتباه إلى مخاطر انتشار ظواهر الفساد والانحراف فى أوساط الإعلاميين على خلفية ضعف أجور العديد من فئات الإعلاميين وعدم تفعيل مبدأ الضمير الصحفى فى ظل ضعف التنظيمات النقابية أو غيابها التام، بالإضافة إلى قلة الوعى القانونى لدى الإعلاميين، وتأثير انتماءاتهم الاجتماعية وانحيازاتهم السياسية أو الثقافية على تعاملهم مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دور الإعلام في تعزيز احترام حقوق الإنسان والتنمية البشرية، وتعزيز رسالة الأمم المتحدة في هذا الشأن لدى الإعلام في البلدان العربية :

لقيت مسألة توعية الإعلاميين بقضايا ومفاهيم حقوق الإنسان وترابط فئاتها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق فى التنمية والديمقراطية، وكذا التوعية بمنهج التنمية البشرية والإنسانية اهتماماً واسعاً من كافة المشاركين، مع التأكيد على وجوب اعتبار الشرعة الدولية لحقوق الإنسان هى المرجع الأساسى لقياس وتصنيف الانتهاكات، جنباً إلى جنب مع الاهتمام بالإعلام فى برامج التدريب الخاصة بالفاعلين فى مجال حقوق الإنسان وحثهم على مد وسائل الإعلام بمواد حقوقية ثرية جاذبة للنشر.

كذلك حث البعض على التوسع فى تناول الإعلام لقضايا المرأة والطفل والفئات الأكثر حاجة للرعاية وقضايا التنمية البشرية والإنسانية وغيرها من القضايا التى لا تثير حساسيات سياسية باعتبارها من صميم قضايا حقوق الإنسان عموماً والحق فى التنمية خصوصاً.

ونادى البعض بضرورة الاهتمام بدور الفن بمختلف مجالاته فى التوعية بثقافة ومفاهيم حقوق الإنسان، وكذا بالعمل على جذب اهتمام وسائل الإعلام المرئية التى تتزايد جاذبيتها شعبياً ويتسع تأثيرها، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز حقوق الإنسان من خلال الخطاب الدينى والمنابر الدينية من مساجد وكنائس على السواء.

ودعا البعض إلى الإفادة من خبرة كوادر الإعلام العربى العاملة فى وسائل الإعلام الأجنبية وكوادر الإعلام الأجنبية العاملة فى وسائل الإعلام العربية فى توضيح حقيقة موقف الثقافة العربية من قضايا حقوق الإنسان المختلفة.

كما دعا إلى إيجاد أطر دائمة للتعاون فيما بين حركة حقوق الإنسان فى البلدان العربية وتنظيمات ومؤسسات العمل الإعلامي على المستويات المحلية والقومية الإقليمية، وإلى إيجاد سبل للتعاون فيما بين هذه الأطر والمنظمات الدولية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لحقوق الإنسان والمؤسسات والمنظمات الإعلامية الدولية، وذلك لتوفير الحماية للإعلاميين والحقوقيين فى أدائهم لرسالتهم، مع العمل على إدراج كافة القطاعات المجتمعية فى العملية التنموية والديمقراطية سعياً لإرساء أسس الحكم الرشيد فى المجتمعات العربية، وإدراك أن مفهوم التنمية البشرية والإنسانية هو المفهوم المتطور للتنمية التقليدية.

وتأيدت الحاجة لتوسع وسائل الإعلام فى العمل بمنهج التحقيقات التى تلبى احتياجات القضايا الواقعية وتقصى الإشكاليات وأسبابها، ولفت الاهتمام العام بالقضايا الأساسية التى تعوق التقدم المجتمعى. وتبنى منهج التخصص وتقسيم العمل، وإلى وضع معايير واضحة لتقييم عمل وأداء الهيئات الإعلامية، وإلى تدارس تجارب الاندماج فيما بين قطاعات الإعلام المكتوبة والمرئية والإفادة من آثارها الإيجابية على تناول الإعلام للقضايا المثارة، وكذا تأيدت الحاجة لتدريب العاملين فى حقول الإعلام المختلفة على الإفادة من ثورة الاتصال والتطور التقنى والتوسع فى استخدام شبكات المعلومات.

ودعا المشاركون وسائل الإعلام إلى اعتماد الشفافية والمصداقية فى تناولها للقضايا المختلفة، وإلى تناول الأحداث الإقليمية والدولية فى سياق تحليلى يوضح أبعادها المختلفة وأسبابها وتطوراتها، واعتبروا سوء الوعى الدولى بالقضية الفلسطينية نموذجاً يستدعى العمل على تصويب الحقائق بشأنه.

ودعا بعض المشاركين إلى إطلاق الدعوة للحكومات للعمل على تشكيل مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تضم فى عضويتها الحقوقيين والإعلاميين وكافة القطاعات المعنية الحكومية وغير الحكومية.

وبينما اقترح بعض المشاركين الاستفادة مما قد يتيحه الضغط السياسى الدولى على البلدان العربية للمساهمة فى توسيع هامش الديمقراطية والحريات العامة ومنها الحريات الإعلامية والصحفية، فإن الغالبية دعت إلى الاستفادة من دور هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة والوثائق الثرية التى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تنشرها عن أعمالها، والعمل على تشكيل خلايا عمل من الفاعلين الحقوقيين لمساعدة الإعلاميين فى تناول موضوعات حقوق الإنسان، ونشر التقارير الدورية الرسمية التى تقدمها الحكومات إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة حول أدائها ومدى التزامها بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

توصيات الندوة :

أظهر المشاركون فى بيانهم الختامى الحرص على عدد من المبادئ، والتى عبرت عن قناعتهم بالترابط العضوى الوثيق فيما بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية وتأثيراتهم المتبادلة، وأن تبنى البلدان العربية لمنهج الاقتصاد الليبرإلى الحر يعنى بالتبعية الحاجة للالتزام بالديمقراطية والحريات السياسية والعامة، وبالتإلى فإن الحاجة لتحقيق نهضة عربية شاملة ستكون قاطرتها الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد الذى يلعب فيه المجتمع المدني والقطاع الخاص دوراً أساسياً بجانب الدولة، بما يستدعى الإسراع بوضع تصور عربى لإنجاز عمليات التحول الديمقراطى فى البلدان العربية بما ينعكس إيجاباً على الحريات الإعلامية.

وتقديراً للتحديات التى يفرضها التطور التقنى المتسارع، وجد المشاركون أنه يجب على الإعلام الاستفادة من تقنيات المعلومات التى تساعده على أداء دوره وخاصة تناوله لقضايا حقوق الإنسان فى ضوء قناعتهم بالترابط الوثيق بين الإعلام وحقوق الإنسان، وهو الترابط الذى جرى التعبير عنه بأن الإعلام يمثل المدخل الأساسى لنشر ثقافة حقوق الإنسان، فيما الحريات الإعلامية حق إنساني أصيل تعمل من أجله حركة حقوق الإنسان وكافة القطاعات المعنية والمستفيدة فى المجتمع.

وانعكاساً للنقاشات، وإزاء إدراك المشاركين للأبعاد الرئيسية لقضية الحريات الإعلامية والتى تضم جوانب ثلاثة هى حرية الرأى وحرية تدفق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعلومات وحرية امتلاك الوسائل الإعلامية، فقد طالب المشاركون بإطلاق حرية إصدار الوسائل الإعلامية المختلفة والترخيص لها والامتناع عن نهج المصادرة والإغلاق، ودعوا إلى تعديل التشريعات ذات الصلة بما يتناسب مع المعايير الدولية، عبر إلغاء العقوبات السالبة للحريات وكافة العقوبات المغلظة فيما يعرف بجرائم النشر والرأى، وطالبوا الحكومات بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية ومنظمات حقوق الإنسان لتسهيل تدفق المعلومات وفقاً للحق فى الحصول على المعلومات.

وفى إطار سبل التغلب على الإشكاليات المهنية التى تواجه قدرة الإعلام على تناول قضايا حقوق الإنسان والتنمية، ناشد المشاركون الحكومات إطلاق حرية تأسيس منظمات حقوق الإنسان والتنظيمات النقابية الإعلامية وكفالة استقلالها، وتشكيل لجان وطنية لحقوق الإنسان تجمع الأطراف المعنية وبينها الإعلاميين، كما دعوا المؤسسات التعليمية إلى تدريس مناهج حقوق الإنسان والتوعية بها.

وطالبوا كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان والاتحاد العام للصحفيين العرب يتولى مسئولية إصدار تقرير سنوى يرصد حالة الحريات الصحفية والإعلامية فى ضوء مبادئ حقوق الإنسان، كما طالبوهما بالعمل مع المعهد العربى لحقوق الإنسان بتنظيم دورات لتثقيف الإعلاميين، ودعوهما إلى التعاون مع المعهد ومع اتحاد المحامين العرب إلى تكثيف برامجهم لتدريب العاملين فى مجال حقوق الإنسان على آليات ممارسة عمليات الاتصال، كما طالبوهما بالتعاون مع كافة مؤسسات المجتمع المدنى المعنية للدفاع عن الفاعلين الإعلاميين والحقوقيين الذين تتعرض حقوقهم وحرياتهم للانتهاك بسبب أنشطتهم أو أدائهم لمهنتهم.

وعملاً على النهوض بدور الإعلام فى تعزيز احترام حقوق الإنسان ودفع التنمية البشرية، دعا المشاركون الإعلام فى البلدان العربية بكافة قطاعاته إلى التضامن فى التصدى لأية قضية انتهاك لحقوق الإنسان فى أى بلد عربى باعتبارها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

انتهاك لحقوق الإنسان فى كافة البلدان العربية، وأكدوا على وجوب احترام حقوق كافة الجماعات فى البلدان العربية بما يحفظ لها خصوصياتها الثقافية فى إطار وحدة كل بلد وفى ضوء المصلحة المشتركة لكل البلدان العربية، كما دعوا الإعلام إلى تناول قضايا المجتمع من منظور التنمية البشرية وخاصة مكافحة الفقر وقضايا الفئات الضعيفة والمهمشة، والعمل على الحفاظ على البيئة والنهوض بدور المرأة، والاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها حقوقاً أساسية لصيقة بالإنسان، وناشدوا الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها وخاصة مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى مواصلة تقديم الدعم والمساهمة فى تنفيذ توصيات الندوة.

عكس مضمون التوصيات حرص المشاركين على الاهتمام بدور معاهد التعليم والتربية والتكوين فى التوعية بثقافة حقوق الإنسان ومنهج التنمية البشرية ومفهوم الحكم الرشيد، والاهتمام بدور التكوينات النقابية الإعلامية فى توفير الحماية للإعلاميين من مخاطر المهنة بالتوازى مع إطلاق حرية عمل منظمات حقوق الإنسان لأداء رسالتها، وتطلعهم لقيام مختلف قطاعات المجتمع المدني بتكامل أدوارها للعمل على تنفيذ هذه التوصيات.

كما عكست التوصيات تبنى المشاركين النظر إلى الحكومات باعتبارها شريك أساسى فى تنفيذ مختلف التوصيات، وخاصة تعزيز حريات الإعلام واحترام حقوق الإنسان، مع النظر كذلك إلى منظمات الأمم المتحدة المعنية وخاصة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كأصحاب دور هام فى دعم تنفيذ التوصيات.

وأبرز مضمون التوصيات اهتمام المشاركين بقضايا حقوق الجماعات اللغوية والدينية مع الحرص على استقرار البلدان العربية والصالح العربى المشترك فى إطار مفهوم التنوع الثقافى الذى يعد إضافة ثرية للمجتمع، وكذا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اهتمامهم بقضايا الفئات الضعيفة والمهمشة والأكثر حاجة للرعاية، وعلى رأسها الارتقاء بدور المرأة والنهوض بها.

ودلل الاهتمام بقضية الحفاظ على البيئة على تبنى المشاركين لمفهوم التنمية البشرية المستدامة التى يسعى المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية فى العالم العربى (PARDHUR) الذى تقام فى إطاره الندوة لتنمية الوعى بمنهجها.

كما أكدت التوصيات على استقرار رؤية المشاركين على اعتبار الشرعة الدولية لحقوق الإنسان مرجعاً ومعياراً أساسياً لحقوق الإنسان، وتبنيهم للطابع الشمولى والمترابط لكافة فئات الحقوق بما فى ذلك الحق فى التنمية وعلاقتها الوثيقة بمنهج التنمية البشرية والديمقراطية ومختلف الركائز التى يقوم على أساسها الحكم الرشيد.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملاحق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التوصيات الصادرة عن الندوة العربية حول
الإعلام وحقوق الإنسان

(القاهرة ٢١ - ٢٢ يناير/كانون ثان ٢٠٠٣)

تضمنت أعمال الندوة العديد من المساهمات البناءة حول مواجهة التحديات التى تواجه حرية الإعلام، والإشكاليات المهنية فى تناول الإعلام لقضايا حقوق الإنسان، ودور الإعلام فى تعزيز احترام حقوق الإنسان ودفع التنمية البشرية فى الوطن العربى، وسبل تعزيز رسالة الأمم المتحدة لدى الإعلام العربى.

وخلال أعمال الندوة حرص المشاركون على تأكيد جملة من المبادئ شملت:

١- اعتبار أن الديمقراطية والتنمية البشرية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كل مترابط ذو تأثير متبادل يدعم كل جزء منه سائر الأجزاء. واستناداً إلى أن الحرية السياسية لا تنفصل عن الحريات الاقتصادية التى قبلت بها الدول العربية.

٢- ضرورة إعداد تصور للإسراع بعملية التحول الديمقراطى فى المنطقة العربية، انطلاقا من الحاجة لنهوض عربى شامل قاطرته الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد، ويلعب فيه المجتمع المدنى والخاص دوراً أساسياً إلى جانب الدولة.

٣- إن التطور المتسارع لتقنيات الاتصال والمعلومات يخلق فرص وتحديات أمام الإعلام العربى ويتعين استخدام تقنيات المعلومات لتسهيل قيام الإعلام بدوره الهام فى نشر الوعى حول حقوق الإنسان.

٤- تأكيد الترابط الوثيق بين حقوق الإنسان والإعلام، فالحريات الإعلامية فى ذاتها حق من حقوق الإنسان، ويمثل الإعلام المدخل الأساسى لبسط ثقافة حقوق الإنسان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٥- إن الحفاظ على الحريات الإعلامية هو قضية كل المجتمع، وليس قضية مهنية للإعلاميين وحدهم.

أولاً : سبل تعزيز الحريات الإعلامية :

إن الندوة إذ ترى قضية حرية الإعلام قضية ثلاثية الجوانب، تشمل امتلاك الوسيلة الإعلامية، وحرية تدفق المعلومات، وحرية الرأى، فإنها تطالب بـ:

١- إطلاق حرية إصدار الصحف، والترخيص لمختلف الوسائل الأخرى، والامتناع عن أشكال المصادرة والإغلاق.

٢- تعديل التشريعات المنظمة لحرية الإعلام فى اتجاه تعزيز الحريات الإعلامية وفقا للمعايير الدولية، وخاصة فيما يتعلق بإلغاء العقوبات السالبة للحريات والعدول عن العقوبات المشددة وإلغاء الحبس الاحتياطى فى جرائم النشر.

٣- تعاون الحكومات مع الوسائل الإعلامية ومنظمات حقوق الإنسان لتسهيل تدفق المعلومات إعمالاً لحق الحصول على المعلومات.

ثانياً : الإشكاليات المهنية:

وانطلاقاً من تقدير الندوة للتحديات التى تواجه العمل المهنى فى مجال الإعلام وحقوق الإنسان، وإدراكاً للعلاقة بين المستوى المهنى والوفاء بمستحقات القضية تدعو الندوة إلى :

١-دعوة الحكومات العربية للسماح بتأسيس منظمات حقوقية ومنظمات نقابية صحفية وإعلامية فى البلدان التى لم تتوافر فيها حتى الآن مثل هذه المنظمات، وكفالة استقلال المنظمات النقابية.

٢-دعوة المؤسسات التعليمية إلى إدخال تدريس حقوق الإنسان فى مناهج الكليات والأقسام والمعاهد الإعلامية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٣-دعوة اتحاد الصحفيين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمعهد العربى لحقوق الإنسان إلى تنظيم دورات تدريب للإعلاميين فى مجال حقوق الإنسان.

٤-دعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد الصحفيين العرب واتحاد المحامين العرب، المعهد العربى لحقوق الإنسان لتكثيف برامجه لتدريب العاملين فى مجال حقوق الإنسان على كيفية ممارسة عملية الاتصال.

٥-دعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والاتحاد العام الصحفيين العرب لإصدار تقرير سنوى يرصد الحريات الإعلامية فى ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

٦-تشكيل لجان مشتركة من اتحاد الصحفيين والمنظمة العربية ومؤسسات المجتمع المدنى المعنية للدفاع عن الإعلاميين الذين تتعرض حقوقهم وحرياتهم للانتهاك على صلة بأدائهم المهنى.

٧-الدعوة لإنشاء لجان قومية لحقوق الإنسان تجمع كافة الأطراف المعنية، ومن بينها الإعلام.

ثالثاً : دور الإعلام فى تعزيز احترام حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية البشرية:

وانطلاقا من تقدير المشاركين للدور الذى يمكن أن يسهم به الإعلام فى مراقبة أوضاع حقوق الإنسان، وإثارة قضايا الانتهاكات المختلفة، فضلاً عن دوره فى التوعية والنهوض بالتنمية البشرية، دعا المشاركون إلى :

١ - اعتبار كل قضية انتهاك لحقوق الإنسان فى أى دولة عربية بمثابة انتهاك لحقوق الإنسان فى الدول العربية جميعها، وبالتالى دعوة الإعلام العربي بقطاعاته كافة إلى التضامن فى التصدى لهذه القضية الواردة فى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢ - التأكيد على وجوب احترام حقوق كافة الجماعات فى الدول العربيـــة بما يحفظ لها خصوصياتها فى إطار الوحدة الوطنية لكل دولة والمصلحة القوميـــة المشتركة للوطن العربي.

٣ - دعوة الإعلام إلى تناول قضايا المجتمع من منظور التنمية البـــشرية وخاصة مكافحة الفقر وصيانة البيئة وتمكين المرأة، وتناول الحقـــوق الاقتـــصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها حقوقاً لا باعتبارها مطالب.

٤- وناشد المشاركون منظمات الأمم المتحدة وخاصة مكتـــب المفـــوض السامى لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمـــائى مواصـــلة تقـــديم الـــدعم للمساهمة فى تنفيذ هذه التوصيات.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

برنامج عمل الندوة

(القاهرة ٢١ ، ٢٢ يناير/كانون ثان ٢٠٠٣)

اليوم الأول ٢١ يناير/كانون ثان ٢٠٠٣:

الجلسة الافتتاحية	٩,٣٠ : ١١,٠٠
استراحة	١١,٠٠ : ١١,٤٥
جلسة العمل الأولي:	١١,٤٥ : ١٣,٤٥
تقديم ورقة العمل (أ. محمد السماك)	(٣٠ دقيقة)
التعقيب الأول (أ. حسن حامد)	(١٥ دقيقة)
التعقيب الثاني (د. عواطف عبد الرحمن)	(١٥ دقيقة)
مناقشة عامة حول موضوعات الورقة	(٦٠ دقيقة)
غداء	١٤,٠٠ : ١٥,٣٠
جلسة العمل الثانية:	١٥,٣٠ : ١٧,٠٠

مناقشة المحور الأول: التحديات التي تواجه حرية الإعلام وسبل التعامل معها (القيود التشريعية، الضوابط الاجتماعية والسياسية..)

استراحة	١٧,٠٠ : ١٧,١٥
جلسة العمل الثالثة	١٧,١٥ : ١٨,١٥
متابعة مناقشة المحور الأول	

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جلسة العمل الرابعة: ١٨,١٥ : ١٩,٣٠

مناقشة المحور الثاني: الإشكاليات المهنية في تناول الإعلام لقضايا حقوق الإنسان

اليوم الثاني ٢٢ يناير/كانون ثان ٢٠٠٣:

جلسة العمل الخامسة ٩,٣٠ : ١٠,٤٥

متابعة مناقشة المحور الثاني

استراحة ١٠,٤٥ : ١١,١٥

جلسة العمل السادسة: ١١,١٥ : ١٣,٤٥

مناقشة المحور الثالث: دور الإعلام فى تعزيز احترام حقوق الإنسان ودفع التنمية البشرية، وتعزيز رسالة الأمم المتحدة لدى الاعلام العربى

غداء ١٤،٠٠ : ١٥,٣٠

اجتماع لجنة الصياغة ١٥,٣٠ : ١٦,٣٠

الجلسة الختامية: ١٧,٣٠ : ١٩,٠٠

تقرير لجنة الصياغة

إقرار التوصيات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة بأسماء المشاركين

الاسم	الصفة/المؤسسة	البلد
الأستاذ إبراهيم العبد الله	محام-رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	**لبنان**
السفير إبراهيم علام	المدير التنفيذي-المنظمة العربية لحقوق الإنسان	**مصر**
السفير أحمد توفيق خليل	سفير سابق(مندوب مصر السابق بالأمم المتحدة بنيويورك)	**مصر**
الأستاذ أحمد الدباس	صحفي-عضو مجلس نقابة الصحفيين الأردنيين	**الأردن**
الأستاذ أحمد الديين	كاتب صحفي وناشر	**الكويت**
الدكتور أحمد الرشيدي	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة	**مصر**
الدكتور أحمد صدقي الدجاني*	نائب رئيس مجلس الأمناء	**فلسطين**
الدكتور الطيب البكوش	رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان	**تونس**
الأستاذ أمين الشرقاوي	مساعد الممثل المقيم- الأمم المتحدة-القاهرة	**مصر**
الدكتور أمين مكي مدني	الممثل الإقليمي لحقوق الإنسان-الأمم المتحدة	**السودان**
الأستاذ بوجمعه غشير	محام- رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان	**الجزائر**
الدكتور تركي الحمد	كاتب-جريدة الشرق الأوسط –لندن	**السعودية**
الأستاذ حافظ البرغوثي	رئيس تحرير جريدة الحياة الجديدة	**فلسطين**
الأستاذ حجاج نايل	المدير التنفيذي-للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان	**مصر**

* توفى إلى رحمة الله

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأستاذ حسن حامد	رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون	**مصر**
الأستاذ حسين العودات	صحفي	**سوريا**
الأستاذ راسم الجمال	أستاذ الإعلام الدولي والعربي-كلية الإعلام جامعة القاهرة	**مصر**
الأستاذ سلامة أحمد سلامة	صحفي-جريدة الأهرام	**مصر**
الأستاذ صابر عمار	الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب	**مصر**
الأستاذة صفاء حجازي	مذيعة تليفزيون جمهورية مصر العربية	**مصر**
الأستاذ صلاح الدين حافظ	صحفي-أمين عام اتحاد الصحفيين العرب	**مصر**
الأستاذ طلال سلمان	رئيس تحرير جريدة السفير	**لبنان**
الدكتور عادل عبد اللطيف	المنسق الإقليمي لبرنامج إدارة الحكم وحقوق الإنسان-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**مصر**
الدكتور عبد الحسين شعبان	مستشار قانوني	**العراق**
الدكتور عبد الخالق عبد الله	أستاذ جامعي- قسم العلوم السياسية-جامعة الإمارات-العين	**الإمارات**
الأستاذ عبد الرازق الديلمي	مدير عام- إعلامي- عميد كلية الإعلام جامعة بغداد	**العراق**
الأستاذ عبد الله خليل	محام حر-باحث ومدرب فى مجال حقوق الإنسان	**مصر**
الأستاذ عبد الوهاب بدرخان	نائب رئيس التحرير جريدة الحياة	**بريطانيا**
الأستاذ عدلي عبد المعطي	مدير النشر والإعلام باتحاد المحامين العرب	**مصر**
الأستاذ عصام الدين حسن	باحث-مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان	**مصر**
الأستاذ علاء شلبي	باحث-المنظمة العربية لحقوق الإنسان	**مصر**
الدكتور علي عجوة	عميد كلية الإعلام-جامعة القاهرة	**مصر**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدكتورة عواطف عبد الرحمن	أستاذة-كلية الإعلام جامعة القاهرة	**مصر**
الأستاذة ماريا ديب	مذيعة – التليفزيون السوري	**سوريا**
الأستاذ مجدي حلمي	صحفي-جريدة الوفد	**مصر**
الأستاذ محبوب علي	نقيب الصحفيين اليمنيين-نائب رئيس اتحاد الصحفيين العرب	**اليمن**
الأستاذ محسن عوض	مساعد الأمين العام-المنظمة العربية لحقوق الإنسان	**مصر**
الأستاذ محمد السماك	مستشار – جريدة المستقبل	**لبنان**
الأستاذ محمد العربي المساري	صحفي-جريدة العلم	**المغرب**
الأستاذ محمد فائق	أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان	**مصر**
الدكتور محمد محجوب هارون	صحفي-ناشر-أستاذ جامعي	**السودان**
الأستاذ محمد نبزر	صحفي-سكرتير تحرير جريدة الاتحاد الاشتراكي	**المغرب**
الدكتور محمد نور فرحات	أستاذ القانون العام	**مصر**
السفير محمود أبو النصر	سفير سابق-عضو لجنة إزالة التفرقة العنصرية CERD	**مصر**
الأستاذ محمود المراغي*	صحفي-جريدة الأهرام	**مصر**
الأستاذ مختار الطريفي	رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان	**تونس**
الأستاذة مها عبد الفتاح	كاتبة صحفية- جريدة أخبار اليوم	**مصر**
الأستاذة مي شدياق	إعلامية وأستاذة جامعية N.D.U	**لبنان**
الأستاذة نادية صالح	خبيرة إعلامية	**مصر**
الأستاذة ناريمان عواد	مديرة العلاقات العامة-مديرة المكتب الإعلامي-رابطة القلم الفلسطيني	**فلسطين**
الأستاذ ناصر العثمان	المنسق العام لرؤساء تحرير الصحف الخليجية	**قطر**
الأستاذ نجاد البرعي	محام	**مصر**

* توفى إلى رحمة الله

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدكتورة نيفين مسعد	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة	**مصر**
الأستاذ هاني الدحله	محام-رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن	**الأردن**
الأستاذ ياسر حسن	محام-عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان	**مصر**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

The Arab Workshop on Media and Human Rights
Cairo – Egypt, 21 & 22 January 2003

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

A Concise Report

Prepared by Alaa Shalaby*

This report will present and analyze the Arab Workshop on "The Media and Human Rights", which was held in Cairo on January 21 and 22, 2003 as the first activity in the implementation of the Regional Program on Human Rights and Development in the Arab Region "PARDHUR", jointly organized by the Arab Organization for Human Rights "AOHR", the United Nations Development Program "UNDP" and the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights "UNHCHR". The Workshop was organized in cooperation with the Federation of Arab Journalists "FAJ", while sixty experts, of both sexes, in the fields of Human Rights and Information, and representing sixteen Arab countries, participated in the Workshop.

In addition to the general purpose of the Project "PARDHUR", which is to support the dialogue between institutions of civil society in the Arab region and international organizations, as well as with Arab governments, the Workshop aimed to achieve the following in accordance with the Project:

1- Supporting freedom of the Press

2- Developing recommendations and explicit practical programs that would allow Media people to handle human rights issues

3- Developing definite strategies to advance the culture of human rights in all Media channels

4- Adopting an exploratory method regarding the manner in which the Media handles human rights issues, the method can be later refined on the regional level

5- Supporting the United Nations mission in promoting the respect of human rights

In order to achieve such goals, the Workshop was carefully prepared, while its axes and the type of participants were defined in order to achieve the most possible balanced representation of activists working in the field of human rights, whether they are male or female experts interested in offering support, defense, protection, training and awareness. Female and male activists working in the written, spoken and viewed Media, as well as experts of both sexes working in academic institutions, were also invited to attend along with representatives of the public official Media, of the private non-governmental Media, and of the official partisan Media.

Mr. Mohamed El Sammak prepared the Workshop's working paper, Mr. Hassan Hamed, Chairman of the Board of Trustees of the Union of

* An AOHR's researcher and the Workshop's rapporteur

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Egyptian Radio and Television, and Dr. Awatef Abdel Rahman, Professor of Information at Cairo University, both commented on Mr. El Sammak's paper.

Mr. Safwat El Sherif, the Egyptian Minister of Information, was invited to open the Workshop; Mr. El Sherif deputized Mr. Nabil Osman, Head of the Egyptian Information Organization, to deliver the opening speech on his behalf.

Ambassadors of some Arab countries and representatives of some foreign countries in Cairo attended the opening session, while some Information Counselors, Cultural and Press Attaches attended the sessions as observers.

The discussions were centered on:

1-Challenges facing freedom of the Press and the ways to deal with them: legislative restrictions, political, social and cultural controls, and challenges of technological development...

2-Professional ambiguities in the Media's handling of human rights issues

3-Role of the Media in reinforcing the respect of human rights, helping human development, in helping support the United Nations mission in the Arab Media by cooperating with the United Nations Information Canter in this matter

A number of participants manifested a great interest in the Workshop's subject and its axes before the Workshop was even held, by sending comments regarding the Workshop's subject, its axes and its Working Paper. Mrs. Nermeen Awad, Mr. Salah Eldin Hafez, Mr. Mohamed El Araby El Masary, Mr. Abdel Wahab Badrakhan, Mr. Abdel Razek El Delemy, Mr. Mahboub Aly, Mr. Boudjema Ghechir and Mrs. May Shidiak all sent comments regarding the issue of universality and specificity.

Since the very beginning the Workshop included very vibrant discussions, in its opening session and contrary to what is customary in this type of session, numerous discussions took place regarding freedom of information and freedom of the Press in Arab countries. In all opening speeches there was a consensus regarding a number of principles, the most important was the close physical connection between the Media, human rights and human development, and the fact that the three concepts have become a measure and a gauge of the advancement of nations. It was also stressed that human rights have a global and interconnected nature, and they cannot be divided; freedom of opinion and information occupies a central position in the order of public freedoms, therefore it is the genuine introduction to human rights, and is also the guarantor of the respect of these rights and thus a part of the human development process.

The ambiguity of handling human rights concepts in the Arab region:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Means to handle human rights concepts in Arab countries were discussed, in view of what the Working Paper had brought up regarding the position of some Arab governments who refused to join the International Human Rights Law, or other Arab governments who had joined the treaties but had reservations regarding some of its articles, projected on a background of disparity between the rights guaranteed by the International Human Rights Law and the more numerous rights contained in Arab and Muslim regional conventions, in spite of the absence of fundamental contradictions between the International Law and the Islamic Shariaa.

The discussions were a natural extension of the cultural debate heard on the Arab scene regarding the issue of universality versus specificity, and the duo of in versus out. Opinions pivoted around two tendencies, the first called for the need to handle human rights concepts while taking into consideration the Arab cultural specificity, reflected in the prevailing patterns of values, traditions and religious beliefs in Arab societies, and to also consider the specificity of the region and its political factors, which are currently complicated by the present international and regional climate, under the hegemony of one culture and its control over sources of information, by the persistent phenomenon of the occupation by settlements in Palestine and by the expected attack on Iraq, which all represent blatant human rights violations. Adding to this the slow democratic evolution in Arab countries, and the use of human rights by political oppositions as a weapon against the ruling authorities.

This trend believed that reservations on treaties did not usually touch on the core of rights, but reflected cultural diversity, and the importance of gradually clarifying the comprehensiveness of human rights, and that the absence of civil and political rights usually affects the entire society and not a particular ethnic or religious group. Reservations also meant that agreeing on one concept of human rights is impossible, an example of this is the mix up between the concept of terrorism and the right of people to self-determination, another example is the difference in views between Western countries which tend to focus on civil and political rights, and developing countries which focus more on development and subsequently economic and social rights.

The second opinion was that it was essential to strictly adhere to the International Human Rights Law as a reference and as a basic scale. This group also refused to have a multitude of references, and the call to review the International Human Rights Law in light of moral beliefs and values, considering that this would render the position of Arab countries towards the universality of Human Rights more enigmatic, and would not allow them to properly join the global order; especially following the September 11, 2001 incidents and the need for dialogue with the foreign other, in order to

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

benefit from the rights guaranteed by the International Law in favor of Arabs on the level of individual and collective rights as well as the rights of nations. In order to prevent selectiveness and duality in handling human rights issues, specifically in cases related to the linguistic, religious and ideological rights of minorities in Arab countries, to remove all excuses used for unwarranted foreign intervention. This group also asked for the preservation of the specificity of Arab cultural diversity, and for the expansion of the concept of the right of groups to include all socially and economically marginalized human sectors as a result of globalization, and to find a deterrent to stop violations directed against the less favored sectors.

This group encouraged Arab governments to join International Human Rights Covenants and to forego their reservations, especially those reservation that have a general and undefined nature, and which the governments link to the Islamic Shariaa without any real proof.

This group also demanded that human rights issues be handled not only from the perspective of pride and violation, but also from the perspective of the relation between democracy and fair human and humane development. This group also stressed that according to the 1993 Vienna Declaration, all groups of rights whether civil, political, social or cultural rights and the right to development, had a global, interconnected and indivisible nature.

This group also warned against abridging all demands to achieve freedom, as freedom itself is not a unique guarantee, but pointed that it is essential to meet humanitarian requirements as well, and to establish principles for good governance which strives to achieve both human rights, basic freedoms, democracy and fair human and humanitarian development.

Discussions brought forward the issue of reform in Arab countries, and although there was a consensus among participants that there was a need to take quick steps to achieve global reform, there was an important debate regarding the role that foreign countries can play in the process of internal reform. One group thought that outside pressure was not always harmful, the group demonstrated that this type of pressure had been useful in some historic phases, in some cases some movements for change and social reform had benefited from this pressure. The group thought that at the present time foreign pressure can be used to activate the mechanisms of the absent democracy, this group encouraged Arab people not to use dual standards in dealing with international principles, like inviting the international community to interfere for humanitarian reasons in Palestine, and refusing such and intervention in Iraq.

Another group declared from the first moment that it was in favor of a comprehensive self-reform in all political, economic and social aspects, this would include democratic modernization and supporting the human being's

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

public freedoms and basic rights. The reform would stem from the national will and would express the nation's internal woes. The reform movement would be initiated by following the principles of frankness, transparency and truthfulness, and therefore would not allow the realization of foreign goals connected to selfish interests. This would not mean that one has to close-up upon oneself, or prevent one from joining the international community, or make one refuse to enter into a debate with the other.

This group denied the accusations leveled against it of having double standards in dealing with international principles, pointing that the problem of Palestine is the case of people under occupation, who suffer from war crimes and crimes against humanity, crimes daily committed against the Palestinian people, while the case of Iraq remains an internal national issue where a whole nation suffers from an unwarranted international embargo.

Challenges facing freedom of the press and how to handle them:

Discussions and opinions, expressed by the participants, globally reflected the negative effects of the political climate prevailing in Arab countries, climate distinguished by a slow democratic evolution and by the occurrence of setbacks in countries which have a margin of democracy, there is also an absence of serious democratic tools and a weak order of basic rights and public freedoms.

Opinions pointed that this climate naturally produced legislative restrictions and challenges, the most outstanding being the phenomenon of severe penalties in cases of publication and opinion, such as freedom-restricting penalties or big fines to be paid. In These restrictions plus the policy of closing down newspapers and impounding newspaper issues, and the difficulty to obtain a newspaper license, affect the pursuance of the informative channel.

The lack of syndicates and unions for media people was closely scrutinized, such organizations are completely absent in some countries, while in others countries only some sectors of the media have unions, existing organizations are weak and unable to perform their mission in protecting media people.

Participants agreed on the effect that the owner of the media channel has on its performance, whether this owner is the government or the private sector. The government plays an essential role in directing the editing policies of the government–owned media channels. Due to the limited financial resources of independent channels, the government plays an invisible role in restricting their freedom through its control over the advertisement market.

The regression of the government ownership of media channels in favor of private capitals plays a similar role in restricting the writing

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

tendencies of any media organization according to its owner's alignment, in addition to the indirect role played by the capital in the field of advertisement, which imposes on the editing management a great deal of courtesies.

All these factors can produce the spread of the phenomenon of censorship by the editing management on all information material, as well as the self-censorship practiced by the individual editor motivated by the increased professional dangers, the weak immunity offered to media people, and the lack of legal awareness among them.

It is undeniable that these restrictions play the biggest role in impeding freedom of the Press, some people pointed to the danger of outer factors which are increasing since the incidents of 11 September 2001, and which are negatively affecting media freedoms, those factors are embodied by campaigns against Arab culture as well as escalating Zionist campaigns against some journalists.

Furthermore the international information industry controls all sources of information, which weakens the Media in Arab countries and submits it to its hegemony.

Some people warned that governments might sometime choose to focus on major regional or international incidents, in order to escape from their aggravating internal problems, including problems related to human rights and human development, especially that the democratic path is still imposed from the outside and is motivated by pressure mostly exerted by international funding institutions.

Some people refused a suggestion to draft a unified Arab Press Law that would guarantee Press freedoms, considering that such a Law would not answer but the minimum requirements.

All opinions agreed that freedom of the Press is part of the problem of public freedoms, and that working for freedom of the Press is not only the mission of journalists and human rights activists, but the problem of all sectors of society, whose roles would be achieved by working to establish the means and pillars for good governance.

The professional ambiguities in the Media's handling of human rights issues:

All discussions concurred that the Media plays a very important role in promoting awareness regarding human rights issues, within the framework of the Media's basic missions which are first to reflect public opinion's position regarding various issues, and second to form and shape public opinion. Opinions also agreed that the Media's role extended beyond informing to defending, protecting and supporting through revealing violations, plus spreading respect and inciting people to ask for missing

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

rights, in addition to teaching the respect of the rights of others, and warning against the arbitrary use of any rights.

Due to the weak effect that the order of public rights has on the manner that the Media handles human rights issues, opinions declared that the Media in Arab countries generally disregarded human rights issues. Some people thought that this disregard was due to the fact that a human rights violation does not represent an incident that attracts a lot of interest on the part of media channels, and usually cases of public interest, including human rights subjects, are handled in a very selective manner.

Others thought that the ambiguity was caused by the multiple concepts and terminology related to human rights, which negatively affected the ability of media people to handle human rights issues and report about them. For example human rights issues were discussed as if they were limited to civil and political rights only, without mention of economic, social and cultural rights.

Some people mentioned the danger of the lack of interest on the part of the Media regarding the public opinion factor, which is an essential component in the equation of the information mission. There are no planned editorial policies, caused in most cases by the weak formation and education of reporters, as well as by their inadequate training. Reporter should be trained to develop their performance to suit the products of the revolution in technology and communication, and the wide technological development, and their lack of awareness regarding human rights issues and concepts should be corrected by the curriculum taught in information institutions.

Other factors are poor financial resources available to information channels, and their subjugation to courtesies in the advertisement market, as well as the rarity of specialization and seldom adopting a journalistic investigative method.

Many participants drew the attention to the dangers of the spread of corruption among individual reporters, as many of them are paid low wages, and the principle of a professional conscience is completely lacking because of the weakness of unions or their total absence. Reporters have a very low legal awareness, and their social roots and political or cultural affiliations affect the way they deal with issues related to human rights violations.

Role played by the Media in promoting the respect of human rights and human development, and in promoting the United Nations' mission in this matter in the Arab countries' Media:

Participants were very interested in the question of raising the awareness of Media people regarding human rights issues and concepts, and regarding the connection between their civil, political, economic, social, cultural sectors and the right to development, as well as raising their awareness regarding the course of human and humanitarian development.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Participants stressed that it was important to consider the International Human Rights Law as the main reference to measure and catalogue violations, and to focus on information in the training programs offered to human rights activists, and to encourage human rights activists to provide all information channels with rich and publishable human rights material.

Some people promoted the idea that the Media should expand the handling of issues related to women and children as well as other sectors in need of help, and issues connected to human and humanitarian development as well as issues that do not generate any political sensitivity, considering such problems as at the heart of human rights issues in general and at the core of the right to development in particular.

Some participants called for the need to focus on the role of the various Art forms in raising the awareness of human rights culture and concepts, and to attempt to capture the attention of the information viewed channels, which are everyday becoming more attractive to the public, and are daily affecting a wider circle of the population. It is also essential to promote human rights, through the religious speech in Mosques and Churches alike.

Some suggested to use the expertise of Arab information personnel working in foreign information channels, as well as foreign information personnel working in Arab media channels, to clarify the reality about the position of Arab culture towards various human rights issues.

It was also suggested to find permanent frameworks for cooperation between the human rights movement in Arab countries and local and regional information organizations and institutions, and to also to find means of cooperation between those permanent frameworks and international human rights organizations as well as international information organizations and institutions, in order to provide protection for media people and human rights activists while performing their missions. It was stated that it was also essential to include all social sectors in the development and democratic process, in order to establish the bases of good governance within Arab societies, and to understand that the concept of human and humanitarian development is the modern concept of traditional development.

There was a wide support for the need to spread investigative reporting among the various Media channels, to adopt specialization and division of work, to put clear standards for the evaluation of the performance of information organizations, to study the experiment of incorporating viewed and printed information sectors and to benefit from the incorporation's positive results in the way the Media handles current issues. There was also a wide support for the need to train people working in the various fields of information to benefit from the revolution in communication and from technical progress, and to increase their use of the Internet.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Participants invited information channels to rely on transparency and truthfulness in handling various issues, and to deal with regional and international incidents in an analytical manner to clearly show their true dimensions, as in the case of the Palestinian problem.

Some participants invited Arab governments to form national human rights committees, whose members would be human rights activists, members of the Media, as well as all other interested governmental and non-governmental sectors.

While some participants suggested benefiting from the margin of democracy resulting from international pressure on Arab countries, to widen the margin of democracy and public freedoms, including freedom of information and freedom of the press, the majority suggested using the work, done by the United Nations and its related specialized organizations, as well as the rich documents it publishes regarding this work, and to form work cells from human rights activists to help reporters handle human rights subjects, and to widely publish all the periodical official reports presented by governments to the United Nations Commission for Human Rights, regarding their performance and how far do they abide by the International Human Rights Law.

The Workshop's recommendations:

Participants showed in their final statement their insistence over a number of principles, which expressed their utter belief regarding the close physical connection between democracy, human rights and development, and the mutual effects they have on each other. They also believed that Arab countries' adoption of the course of liberal free economy would consequently mean the need to abide by democracy and public political freedoms. Thus there was a need to achieve a comprehensive Arab renaissance, which will be led by democracy and the principles of good governance, renaissance in which civil society and the private sector play a basic role beside the government, which means that it is imperative to urgently put an Arab plan to achieve democratic evolution in Arab countries, which in turn will reflect positively on freedom of information.

Putting into consideration the challenges presented by the quickening technological development, participants thought that it was imperative for the Media to benefit from information technologies that undoubtedly will help it to play its role especially in the way it handles human rights issues. The participants are convinced that there is a close connection between the Media and human rights, it was declared that the Media is the main channel to spread the culture of human rights, while freedom of information is a traditional human right that the movement of human rights and other interested sectors of society are constantly promoting.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

As a reflection of discussions, and as participants understood the main dimensions of the issue of freedom of information, which include three aspects: freedom of opinion, free flow of information and ownership of information tools, participants demanded freedom to publish various newspapers, to freely grant them license to publish, to abstain from closing them or impounding their issues. Participants also called for the amendment of related legislation to harmonize them with international standards, by abolishing freedom-restricting penalties and all other severe penalties, in what is known as publishing and opinion crimes. Participants asked governments to cooperate with information institutions and human rights organizations, to increase the flow of information according to the right to obtain such information.

In order to find ways to overcome the professional ambiguities, which face the ability of the Media to handle human rights and development issues, participants beseeched governments to allow more freedom to create human rights organizations and Media union organizations, and asked them to guarantee their independence. They also asked governments to create national human rights committees that would gather all interested parties including members of the Media; they also invited teaching institutions to include human rights in their curriculums and to spread human rights awareness.

Participants asked the Arab Organization for Human Rights and the Federation of Arab Journalists to shoulder the responsibility of publishing an annual report about observing freedom of information and freedom of the press according to human rights principles. They asked both organizations to work with the Arab Institute for Human Rights to organize courses to educate reporters; they also invited them to cooperate with the Institute and with the Arab Lawyers Union, in order to increase training programs for human rights activists regarding the practice of communication. They also asked the same organizations to cooperate with all interested institutions of civil society to defend activists in the field of information and human rights, activists in both field had their rights and freedoms violated because of their activities or their professional performance.

In order to develop the role of the Media in promoting the respect of human rights and encourage human development, participants invited various sectors of the Arab Media to join their efforts to face any human rights violation that occurs in any Arab country, and to consider it as a human rights violation in all Arab countries; they also stressed the need to respect the rights of all minorities within Arab countries, in a manner that would keep their cultural specificity within the unity of each country and would safeguard the common interests of all Arab countries. Participants invited the Media to handle social cases from the perspective of human

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

development, especially issues related to fighting poverty and to the weak and marginalized sectors. They also asked the Media to preserve the environment and develop the role of women, to focus on economic, social and cultural rights, considering that they are basic rights closely related to human beings. Participants also beseeched the United Nations, its agencies and organizations, specially the Office of the High Commissioner for Human Rights and the United Nations Development Program, to continue offering support and to participate in implementing this Workshop's recommendations.

Recommendations reflected the participants' particular interest in the role of teaching, academic and forming institutions, in spreading awareness of the culture of human rights, of the course of human development and of the concept of good governance. Participants expressed their interest in the role of the Media's unionist formations in providing protection to reporters against dangers of their profession, while they wished that human rights organizations could work freely in order to perform their mission. Participants declared that they wished to see all sectors of civil society play complementary roles, in order to implement these recommendations.

Recommendations also reflected the participants' adoption of the view that governments are essential partners in implementing all recommendations, especially in promoting freedom of the press and the respect of human rights, while seeing related United Nations organizations, especially the Office of the High Commissioner for Human Rights (UNHCHR), and the United Nations Development Program (UNDP), as major role players in supporting the implementation of these recommendations.

Recommendations also stressed the interest of participants regarding the issue of the linguistic and religious rights of minorities, in correlation with preserving stability in Arab countries and with common Arab interests. Recommendation also reflected the interest on the part of participants regarding cases related to sectors that are weak, marginalized or in need of assistance, foremost the need to promote the role of women and develop their sector.

Recommendations also reflected the participants' interest in preserving the environment by adopting the sustained human development that the Regional Program for Human Rights and Development in the Arab Region (PARDHUR) is looking forward to achieve, and under which the current Workshop is held, the Workshop aims to develop awareness for the Program's course.

Recommendations reaffirmed the participants' firm position towards considering the International Human Rights Law as the main reference and gauge for human rights. Participants adopted the comprehensive and

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

connected nature of the various kinds of rights, including the right to development; they also adopted the idea that rights have a close connection with the course of human development, democracy and the various bases on which are built good governance.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Recommendations issued by the Arab Workshop on Media and Human Rights

(Cairo 21 & 22 January 2003)

The Workshop provided numerous constructive contributions to face the challenges opposing freedom of the Media, the technical ambiguities found in the Media's handling of Human Rights issues, and regarding the role played by the Media in promoting the respect of Human Rights and in encouraging Human Development in the Arab nation, as well as the means to support the United Nations' message in the Arab Media.

During the Workshop, the participants reiterated a set of principles, which included:

1. To consider democracy, human development, respect of human rights and basic freedoms as a connected entity, where all parts are in a state of symbiosis, based on the fact that political freedom cannot be separated from economic freedom, which has already been accepted by Arab states.
2. The necessity of devising a conception to hasten the democratic evolution in the Arab region, based on the need for a comprehensive Arab renaissance powered by democracy and the principles of good governance, where civil society and the private sector play a pivotal role alongside the state.
3. The rapid development in communication and information technologies, creates opportunities and challenges for the Arab Media; making it imperative to use information technologies to help the Media play its important role in propagating awareness of Human Rights.
4. Stressing the close bond between Human Rights and the Media, freedom of the Media in itself is one of the Human Rights, and the Media represents the main gateway to spread the culture of Human Rights.
5. Protecting Media freedoms is the concern of the whole society, and not a professional concern for the Media people alone.

First: The Means to Reinforce Media Freedoms:

The Workshop considers Freedom of the Media a three-sided issue, which include owning the information tool, free flow of information and freedom of opinion, consequently the Workshop demands the following:

1. Giving unlimited right to publish newspapers, as well as granting licenses to other Media tools, and refraining from closing and impounding newspapers.
2. Amending legislatures governing Media freedom to uphold freedoms of the Media according to international standards, especially in connection with

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

canceling freedom-restricting penalties, foregoing severe penalties and canceling protective custody in publishing crimes.
3. Governments should cooperate with all Media instruments and Human Rights organizations, to facilitate the flow of information in order to activate the right to receive information.

Second: Professional Ambiguities

Stemming from the Workshop's estimation of the challenges facing professional performance in the field of information and human rights, and understanding the relationship between professional standard and fulfilling the cause's requirements, the Workshop invites:

1. All Arab governments to allow the establishment of Human Rights organizations, as well as journalistic and media unions, in countries where no such organizations exist, and to guarantee the independence of unionist organizations.
2. All educational institutions to include Human Rights in the curriculum of universities, sections and institutes teaching Information.
3. The Federation of Arab Journalists, the Arab Organization for Human Rights and the Arab Institute for Human Rights, to organize training sessions for Media people in the field of Human Rights.
4. The Arab Organization for Human Rights, the Federation of Arab Journalists, the Arab Lawyers Union and the Arab Institute for Human Rights, to intensify their training programs for Human Rights activists, in order to teach them how to practice communication.
5. The Arab Organization for Human Rights and the Federation of Arab Journalists, to issue an annual report that would monitor Media freedoms according to Human Rights principles.
6. To form a joint committee from the Federation of Arab Journalists, the Arab Organization for Human Rights and institutions of civil society concerned with the defense of people working in the Media and human rights activists, when their rights and freedoms are violated in connection with their professional performance.
7. To form national human rights committees that would assemble all interested parties, including the Media.

Third: Role of the Media in Supporting the Respect of Human Rights and Promoting Human Development

Stemming from the participants' appreciation of the role that the Media can play in monitoring the status of Human Rights and in exposing

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

various violations, in addition to informing and promoting human development, they called for:

1. To consider issues of Human Rights violations in one Arab country, as a violation of Human Rights in all Arab countries, and invite all sectors of the Arab Media to jointly oppose each issue, in accordance with the principles of the Universal Declaration of Human Rights.
2. To stress the importance of respecting the rights of all minorities living in Arab countries, in a manner that would protect their specificities within the framework of each country's national unity, and within the Arab nation's collective interests.
3. To invite the Media to present society's problems from the standpoint of human development, especially fighting poverty, caring for weak and marginalized sectors, protecting the environment, helping promote women's role, and to also present economic, social and cultural rights as basic rights not to be separated from other rights.
4. The participants earnestly appealed to United Nations organizations, especially the Office of the High Commissioner for Human Rights and the UNDP, to continue to offer their support in order to help implement those recommendations.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتناول هذا الكتاب أعمال الندوة العربية حول "الإعلام وحقوق الإنسان"، التى عقدت فى القاهرة يومى ٢١ ، ٢٢ يناير/كانون ثان ٢٠٠٣، بالتعاون بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان، فى إطار المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية البشرية فى العالم العربي، الذى تنفذه المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

This book discusses the work of the Arab Roundtable on the Role of the Civil Society in the Arab Countries in Reform, which was held in Cairo, Egypt, on June 21 & 22, 2003, in cooperation between the Arab Organization for Human Rights and Bibliotheca Alexandrina, within the framework of the Regional Project on Human Rights and Development in the Arab Region, implemented by the Arab Organization for Human Rights (AOHR) in cooperation with United Nations Development Programme (UNDP), and the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com